

بسم الله الرحمن الرحيم كلمة شكر

بعد شكر الله سبحانه وتعالى
يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتي
الكريم الدكتورة براهيم أم السعود
على إشرافها القيم على هذه الرسالة و على متابعتها
الجادة لها، ومساعدتي على إنجازها و على تشجيعاتها لي تلك التشجيعات
التي في كل مرة تحول من فشلي إلى قوة
و من يأسى إلى إرادة
كما أتقدم بالشكر إلى والدي الذي ساعدني كثيرا
كما أتقدم بالشكر والاحترام إلى زوجي الدكتور سريوت عبد المالك
الذي لم يبخل علي بأي مساعدة

إهداء

إلى والدي : أمي و أبي
إلى زوجي ورفيق عمري زوجي الحبيب
إلى أبنائي
إلى إخوتي و كل أفراد عائلة محبدي
إلى عائلتي الثانية عائلة سربوت
إلى كل الأحباب والأصدقاء
إلى كل الأساتذة الكرام الذين درسوني
إلى كل من ملهم قلبي ولم يذكرهم قلبي
أهدي هذا الجهد المتواضع.

ملخص

تحتل الجامعات مكانة مهمة في المجتمع خاصة في تخصص بتكوين الإطارات ذات المهارة العالية والموهلة وبالتالي عليها ضمان تكوين عالي يتمسز بالجودة يلي متطلبات واحتياجات المجتمع والجزائر كغيرها من الدول بحاجة إلى تكوين إطارات لتخقيق التقدم والرقي للمجتمع الجزائري وهذا ما دعاها إلى تبني مقاربة جديدة وهي نظام ل.م.د. الذي تهدف من خلاله إلى ضمان تكوين نوعي يجمع بين المعرفة النظرية والتطبيقية بما يتواءم وسوق العمل ومن هذا المنطلق جاءت فكرة بحثنا التي نهدف من خلالها إلى محاولة تقييم الاصلاح الجامعي ل.م.د. تقييما على ضوء المعايير البيداغوجية والمهنية وهذا من خلال بعض العناصر وهي استجابة التكوين الجامعي لمتطلبات سوق العمل، ومقروئية الشهادة والحركية، والعمل بالوصي، وكذا تحكم الطلبة في اللغات ووسائل الاعلام ، وهذا ما جعلنا نطرح التساؤل التالي:

-- هل يستجيب التكوين الجامعي تخصص علم الاجتماع للمعايير البيداغوجية المهنية في ظل نظام (ل.م.د) في رأي الطلبة بتخصيصهم التربوي وتنظيم وعمل؟
ولسير على خطى المنهجية المتعارف عليها قمنا باقتراح فرضيات مكونة من فرضية عامة و 4 فرضيات جزئية، ولبلوغ أهداف الدراسة قمنا باستعمال المنهج الوصفي الذي ارتأينا أنه يتواءم ودراستنا خاصة أنه يهدف إلى وصف الظاهرة وتشخيصها كما اخترنا عينة مكونة 100 مفردة في ماستر علم الاجتماع تخصص ماستر علم الاجتماع التربوي وعلم الاجتماع تنظيم وعمل والتي طبقنا عليها تقنية الاستمارة وتوصلنا للنتائج التالية:

- الطلبة يجمعون على أن التكوين الجامعي لا يتماشى مع متطلبات سوق العمل
- الطلبة يجمعون على أن عدم مقروئية الشهادة لا يسمح لهم بالعمل لا داخل الوطن ولا خارجه.
- الطلبة يجمعون على غياب الوصي والشريك والاجتماعي.
- يتفاوت الطلبة من حيث التحكم في وسائل الإعلام والاتصال واللغات الأجنبية.

Résumé

L'enseignement supérieur est sans conteste le pilier de tout développement dans une société, qu'il soit social, économique ou culturel. Ce qui fait la différence entre les pays développés et ceux en voie de développement c'est sans aucun doute, la capacité de leurs universités à promouvoir la recherche scientifique et donc le savoir et le savoir faire dont leurs diplômés sont munis à la fin de leurs études pour faire face aux exigences économiques et sociales dans le contexte de la mondialisation.

La nouvelle réforme à travers le système LMD appliqué en Algérie en 2003 constitue une stratégie dont le but est de répondre, le mieux possible, aux impératifs de l'économie de marché en mettant à niveau, les programmes afin de se conformer aux normes pédagogiques et professionnelles internationales. Ce qui permettrait normalement à nos diplômés, une mobilité à l'intérieur et à l'extérieur du pays et donc leur garantir l'employabilité.

Seulement, la réalité montre qu'un grand pourcentage de nos diplômés surtout en sciences sociales reste en chômage permanent, ce qui nous laisse supposer que le problème réside dans l'application du nouveau système.

Notre étude a donc pour but de vérifier l'hypothèse suivante :

La formation universitaire n'est pas conforme aux normes pédagogiques et professionnelles requises par le système LMD comme conçu dans les pays Anglo saxants .

L'échantillon qui nous a permis de recueillir les données est composé de cent (100) étudiants en sociologie de l'éducation et en sociologie de l'organisation et travail .Nous avons adopté la méthode descriptive et le questionnaire comme outil de collecte de réponses.

L'analyse des données a confirmé notre hypothèse, puisque la majorité des répondants ont avoué clairement, la non lisibilité du diplôme, leur non employabilité, la non mobilité de l'étudiant et encore plus leur non maîtrise des nouvelles technologies de l'information et de langues étrangères.

كلمة الشكر

الإهداء

المحتويات

ح..... فهرس الأشكال.....

خ..... فهرس الجداول.....

ذ..... مقدمة.....

الفصل الأول المقاربة المنهجية

12..... /1 أسباب اختيار الموضوع.....

12..... /1-1 الأسباب الذاتية.....

12..... /2-1 الأسباب الموضوعية.....

12..... /3-1 الهدف من الدراسة.....

12..... /4-1 أهمية الدراسة.....

13..... /2الإشكالية.....

15..... /3 الفرضيات.....

16..... /4 تحديد المفاهيم.....

18..... /5 الإطار النظري.....

19..... /6 الأسس المنهجية للدراسة.....

19..... /1-6 الدراسة الاستطلاعية.....

19..... /2-6 المنهج المتبع.....

20..... /3-6مجتمع البحث.....

20..... /4-6 المعايينة.....

21..... /5-6مجالات الدراسة.....

22 /6-6 التقنيات والأدوات المستعملة.....

22..... /7 صعوبات البحث.....

23..... /8 الدراسات السابقة.....

الباب الأول المقاربة النظرية

الفصل الثاني: التكوين الجامعي

28.....	تمهيد
29.....	1/ الجامعة
30.....	1-1/ مفهوم الجامعة
31.....	1-2/ التطور التاريخي للجامعة
31.....	1-3/ دور الجامعة
31.....	1-3-1/ الدور التربوي للجامعة
32.....	1-3-2/ الدور التنموي للجامعة وخدمة المجتمع
32.....	1-3-3/ الانتماء
33.....	1-3-4/ الدور الأكاديمي للجامعة
36.....	1-4/ التكوين الجامعي
36.....	1-5/ أهداف التكوين الجامعي
36.....	1-5-1/ الأهداف البيداغوجية
37.....	1-5-2/ أهداف البحث العلمي
37.....	1-5-3/ الأهداف المهنية
38.....	2/ الجامعة الجزائرية
38.....	1-2/ نشأة الجامعة الجزائرية
39.....	2-2/ مبادئ التعليم العالي في الجزائر
39.....	1-2-2/ ديمقراطية التعليم
39.....	2-2-2/ التعريب
39.....	2-2-3/ الاتجاه العلمي
40.....	2-2-4/ الجزارة
40.....	2-3/ أهداف الجامعة الجزائرية
41.....	2-4/ المراحل التي عرفتتها الجامعة الجزائرية
41.....	2-4-1/ المرحلة الأولى 1962 - 1970
41.....	2-4-2/ المرحلة الثانية 1971 - 1980

42.....	3-4-2 / المرحلة الثالثة 1990-1980
43	4-4-2 / المرحلة الرابعة 2000-1990
43.....	5-4-2 / مرحلة إصلاح 2001
44.....	6-4-2 / مرحلة تطبيق نظام " ل.م.د 2004-2003
45.....	خلاصة

الفصل الثالث: نظام ل.م.د وعلم الاجتماع

47.....	تمهيد
48.....	1 / نظام ل م د
48	1-1 / نشأة وتطور نظام LMD
49	1-1-1 / ندوة السريون ماي 1998
49.....	1-1-1 / ندوة بولون 1999
49.....	2-1 / نظام ل م د في الجزائر
51.....	3-1 / الأهداف العامة نظام ل م د.....
52.....	4-1 / عناصر نظام ل.م.د.....
52.....	5-1 / الهيكلة الجديدة للتعليم في نظام ل م د في الجزائر
54.....	6-1 / تنظيم التعليم العالي في الجزائر
56.....	2 / آفاق نظام ل.م.د في الجزائر
56.....	1-2 / متطلبات نظام ل.م.د.....
56	1-1-2 / الوصاية (المرافقة) tutorat
57	2-1-2 / الشراكة
58.....	3-1-2 / التمهين
58.....	2-2 / مشاكل نظام ل.م.د.....
60.....	3-2 / نظام ل.م.د ومتطلبات التنمية المحلية.....
61.....	4-2 / خصائص مخرجات نظام ل.م.د التي يحتويها سوق الشغل في الجزائر
62.....	3 / علم الاجتماع
62	1-3 / تعريف علم الاجتماع

63.....	2-3 / مكانة علم الاجتماع.....
67.....	3-4 / برامج علم الاجتماع.....
68.....	3-5 / طرق التدريس.....
69.....	3-6 / علم الاجتماع وفرص العمل.....
70.....	3-7 / نظام ل.م.د في العلوم الاجتماعية.....
73	3-8 / الآفاق المستقبلية لتطبيق نظام ل م د في منظومة التعليم العالي الجزائرية....
75.....	خلاصة.....

الباب الثاني: الدراسة الميدانية

الفصل الرابع: عرض خصائص مجتمع البحث

78.....	تمهيد.....
79	1 / الجداول الخاصة بخصائص العينة.....
82.....	2 / استنتاج حول خصائص العينة.....

الفصل الخامس: خاص باختبار الفرضية الأولى

84.....	تمهيد.....
	1 / عرض الجداول والتعليق الخاص بها85
	2 / استنتاج جزئي خاص بالفرضية الأولى95

الفصل السادس: خاص باختبار الفرضية الثانية

97.....	تمهيد.....
	1 / عرض الجداول والتعليق الخاص بها98
109	2 / استنتاج جزئي خاص بالفرضية الثانية.....

الفصل السابع خاص باختبار الفرضية الثالثة

111.....	تمهيد.....
	1 / عرض الجداول والتعليق الخاص بها112
119.....	2 / استنتاج جزئي خاص بالفرضية الثالثة.....

الفصل الثامن خاص باختبار الفرضية الرابعة

121.....	تمهيد.....
----------	------------

-
- 122...../1 عرض الجداول والتعليق الخاص بها
- 130...../2 استنتاج جزئي خاص بالفرضية الرابعة
- استنتاج عام حول الدراسة
- 133.....- خاتمة
- 134.....- المراجع
- الملاحق

فهرس الأشكال

ص	عنوان الشكل	الرقم
34	يوضح الجامعة كمنظومة متكاملة، لها علاقات متشعبة مع محيطها	01
35	صورة عن الجامعة كمنظمة معرفة، تعمل على تزويد المجتمع	
	بمختلف المعارف والإطارات الضرورية لتحقيق التنمية الإنسانية	02
50	يوضح اختصار ل.م.د.	03
54	يوضح هيكل نظام ل.م.د.	04
55	يوضح الأرصدة	05

فهرس الجداول

ص	عنوان الجدول	الرقم
79	يمثل توزيع العينة حسب الجنس	01
80	يمثل توزيع العينة حسب التخصص والمستوى	02
81	يمثل توزيع العينة حسب التوجيه	03
85	يمثل التنسيق بين المحاضرات والأعمال الموجهة	04
87	يمثل مدى تحقيق البرامج للطلاب التكوين الذاتي	05
89	يمثل التنسيق بين المسار التكويني في علم الاجتماع وعالم الشغل	06
91	يمثل إمكانية تطبيق خريجي علم الاجتماع معارفهم الأكاديمية في عالم الشغل	07
93	يمثل توفير التكوين في علم الاجتماع لبرامج تأهيل وتدريب تحضيراً لمستقبلهم المهني	08
98	يمثل تصفح الطلبة للجرائد ومواقع التوظيف	09
99	يمثل توفر عروض العمل لحاملي شهادة علم الاجتماع	10
101	يمثل تلقي الطالب للمعلومات حول الشهادة فيما يخص فرص العمل	11
103	يمثل القطاعات التي يمكن إدماج حاملي شهادة علم الاجتماع ضمنها	12
105	يمثل استعمال خريجو شهادة علم الاجتماع لمعارفهم الأكاديمية في قطاع العمل	13
107	يمثل إمكانية خريجو علم الاجتماع العمل لحسابهم الخاص	15
108	يمثل إمكانية الحركية والعمل خارج الوطن	16
112	يمثل توفير الجامعة لطلابها وصي	17
113	يمثل توفير الجامعة لطلابها شريك اجتماعي	18
115	يمثل توفير الجامعة تربيصات ميدانية	19
116	يمثل وجود مراكز بحث في الجامعة يشارك فيها الطلبة	20
117	يمثل تبادل علمي بين الجامعات خارج الوطن وداخله	21

122	يمثل مدى تمكن الطلبة من استخدام الحاسوب	22
124	يمثل استخدام وسائل الإعلام	23
125	يمثل تحكم الطلبة في اللغة الفرنسية	24
127	يمثل تحكم الطلبة في اللغة الانجليزية	25
129	يمثل توفير الجامعة مبادرات في ميدان اللغات ما عدا مقياس المصطلحات	26

مقدمة:

إن المتتبع لمراحل نشأة الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال حتى يومنا هذا يجد أنها بذلت مجهودات كبيرة تسعى من خلالها دائما إلى التقدم والرقي، فهي دائما في تواجد ديناميكي مستمر، و ذلك من خلال الإصلاحات التي عرفها هذا القطاع من إصلاحات منذ نشأة الجامعة الجزائرية مرورا بإصلاحات 1971 إلى غاية الإصلاح الحالي الذي عرفه قطاع التعليم العالي و البحث العلمي أين أدرج فيه نظام ل.م.د الذي دخل حيز التطبيق بصفة تدريجية سنة 2003/2004 والذي جاء نتيجة الإختلالات التي واجهت الجامعة الجزائرية كالتأطير غير الكافي بالنسبة لعدد الطلبة الذي هو في تزايد مستمر، كثرة الرسوب و ضعف في التكوين ، وضعف على مستوى البرامج و غياب العلاقة بين الجامعة و المحيط الاجتماعي والاقتصادي فهذه الوضعية تبين الضرورة الملحة لهذا الإصلاح خاصة وأنه يهدف إلى إعداد قوى بشرية مؤهلة قادرة على الإبداع والمبادرة من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري فهذا الإصلاح على مستواه النظري يحتوي تكوين نوعي ذو جودة جدير وفعال من أجل إعداد الموارد البشرية للدخول لسوق العمل.

لكن المتمعن في أهداف هذا النظام يجده أنه لا يحمل أي إشارة تذكر في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة و علم الاجتماع بصفة خاصة بل أكد على المبدأ الذي أقيمت عليه الإصلاحات الأولى وهو التوجه التقني والعلمي في التعليم الجامعي، ومن هذا المنطلق أردنا من خلال هذه الدراسة معرفة مدى استجابة التكوين الجامعي تخصص علم الاجتماع للمعايير البيداغوجية المهنية في ظل نظام ل.م.د على المستوى النظري والتطبيقي لنبين مدى ملاءمة التكوين في تخصص علم الاجتماع لتبني هذا النظام في الجامعة الجزائرية ومدى تحقيقه لأهدافه النظرية في إطار السعي نحو تكوين نوعي يتميز بالمعارف النظرية والتطبيقية ، لذلك فالتعرف على مراعات التكوين الجامعي في نظام ل.م.د المعايير البيداغوجية لن يكون إلا بالتطرق لأهم متطلبات هذا النظام التي تشكل معادلة التكوين.

و لمعالجة موضوع دراستنا ارتأينا تقسيم إلى تسع فصول تتصدرها مقدمة وتتضمن هذه الدراسة علاوة عن الفصل الأول المتعلق بالمقاربة المنهجية والتي من خلالها كان التمهيد للدخول في موضوع دراستنا وفهم تشعباتها انطلاقا من طرح إشكالية الدراسة وفروض الدراسة، ثم تطرقنا إلى دوافع اختيار هذه الدراسة مع التطرق إلى إظهار بعض أهداف هذه الدراسة وكذا أهمية البحث وتحديد مفاهيم الدراسة والأسس المنهجية للدراسة والإشارة إلى صعوبات البحث، بابين الأول نستعرض فيه المقاربة النظرية للموضوع من خلال فصلين على النحو التالي: الفصل الثاني الذي حاولنا فيه أن نبرز بشكل مفصل، الجامعة ونشأتها وكذا التكوين الجامعي مهامه وأهدافه ثم ننتقل إلى الجامعة الجزائرية لنقف عند أهم المراحل التي مرت بها وكذا مبادئها وأهدافها ثم ننتقل إلى مكانة علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية، أما الفصل الثالث فتناولنا فيه نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية قدمنا شرح لنظام ل.م.د وبيننا أهم أهدافه وآفاقه المستقبلية وتطبيقه في تخصص علم الاجتماع، لكن فقبل تطرقنا إلى هذا النظام الجديد و تبنيه وتطبيقه في الجزائر قمنا بالتحدث عن هذا النظام وخصوصياته و أصوله و نشأته و تاريخ ظهوره وأهم أهدافه على الصعيد الدولي باعتباره أهم التوجهات العالمية في هذا المجال.

وينطوي الباب الثاني على خمس فصول تخص الدراسة الميدانية حيث يحتوي الفصل الرابع خصائص مجتمع البحث واستنتاج حول خصائص العينة أما الفصل الخامس فهو خاص باختبار الفرضية الأولى، الفصل السادس خصصناه لاختبار الفرضية الثانية، في حين خصصنا الفصل السابع لاختبار الفرضية الثالثة، ثم الفصل الثامن الذي اختبرنا فيه الفرضية الرابعة واحتوى كل فصل خاص باختبار الفرضيات عرض للجداول الخاصة بكل فرضية وكذا استنتاج جزئي حولها.

وانتهى البحث بعرض استنتاج عام حول الدراسة وخاتمة.

الفصل الأول

المقارنة

المنهجية

1/ أسباب اختيار الموضوع

1-1/ الأسباب الذاتية

- طموحنا العلمي لمعرفة كل ما يمس الجامعة هو دافعنا الأساسي.
- ارتفاع بطالة خريجي الجامعة بالجزائر أصبح يشكل ظاهرة مقلقة لدى المجتمع بصفة عامة، ومقلقة بالنسبة لنا بصفة خاصة كوننا طالبة في علم الاجتماع، ولقد بات واضحا لدى الجميع أن التكوين الجامعي يشكل واحد من أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الظاهرة، لذلك أصبحت لدينا رغبة كبيرة في معرفة علاقة التكوين الجامعي في نظام ل.م.د بتحصير الطلبة إلى عالم الشغل.

1-2/ الأسباب الموضوعية

- محاولة كشف الستار وإزالة الغموض فيما يتعلق بمقاربة تعليمية إصلاحية هدفها تحقيق الفعالية و النوعية للتكوين الجامعي الجزائري.
- نظرا لما يكتسبه نظام ل.م.د من أهمية على الصعيد العالمي وعلى الصعيد المحلي والإقليمي، حيث يشكل محور الدوران في كل المناقشات الرسمية و غير الرسمية بين الحكومات وبين الجامعات بين الأساتذة، بين الطلبة وحتى بين أفراد المجتمع.

1-3/ الهدف من الدراسة

- نهدف من خلال هذا البحث إلى محاولة تقييم هذا الإصلاح الجامعي الجديد نظام ل.م.د.دليسانس -ماستر -دكتوراه تقيما في ضوء المعايير البيداغوجية المهنية باعتبار " المهنية "إحدى الأهداف الأساسية لهذا النظام و هذا من خلال بعض العناصر وهي "مراعاة القابلية للتوظيف من قبل التكوين الجامعي و"مقروئية الشهادة والحركية " و"العمل بالوصي والشريك الاجتماعي الطلبة".تحكم الطلبة في اللغات ووسائل الإعلام"

1-4/ أهمية الدراسة

- إن تطبيق نظام ل.م.د يعتبر من أهم الإصلاحات التي عرفها التعليم العالي في الجزائر، ومن أهم المواضيع التي جلبت اهتمام الباحثين و الطلبة والأساتذة الجامعيين من كل الاختصاصات و في كل المجالات. وخاصة مشكلة تشغيل الخريجين الجامعيين التي تعد مشكلة حديثة مازالت الدراسات والبحوث تجرى وتعد من أجلها.

2/ الإشكالية

يشكل التعليم الجامعي مكسبا رئيسيا هاما في كل مجتمع حيث يستمد منه الطاقات التي تشرف على إدارة و تسيير شؤونه، وهذا من خلال إستغلال الإطار ذات الكفاءة من خرجي الجامعات في مختلف الإختصاصات ، بهدف تنمية المجتمع في مختلف الميادين والمجالات، مما يستدعي توحيد جل اهتمام الجامعة ونشاطاتها نحو تلبية الاحتياجات التي تفرضها خصوصية المرحلة التنموية التي يمر بها المجتمع فتوجهات الجامعات في البلدان المتقدمة تختلف عن توجهات الجامعة في البلدان النامية التي لازالت تمر بمرحلة بناء اقتصادها الذاتي، حيث فلسفة وأهداف التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة تقوم أساسا على الإسهام في تحقيق التنمية في المجتمع وتلبية متطلباته واحتياجاته، فإن التعليم العالي هو المصدر الرئيس لتطوير المهارات والكفاءات العالية في الموارد البشرية باعتباره نظام حيويا في إحداث التنمية، فهذا التطور وهذه الحيوية تستلزم إدخال عناصر جديدة في نظام التعليم وذلك بالعناية بمكتسباته وإدخال نفس جديد يسمح له بالتكيف مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي داخل وخارج الوطن وجعله يطابق صفة العالمية التي بدورها تعيش واقع الأفكار وتقدمها وتطور العلوم الذي يزوب في تاريخ الإنسانية جيلا بعد جيل، قرنا بعد قرن.

هذا ما دعى الجزائر منذ سنوات إلى تشكيل العديد من اللجان من أجل دراسة هذه الاختلالات التي تعاني منها منظومة التعليم العالي ومن بين هذه اللجان اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية والتي تمس النظام التعليمي الجزائري والتصحيحات التي تسمح للجامعة الجزائرية من مزاولة مهامها بشكل سليم لتطوير البلاد، وعلى اثر هذه الإصلاحات المدرجة تمت التخلي تدريجيا عن النظام الكلاسيكي وتبني مقاربة جديدة وهي نظام ل.م.د، حيث تهدف من خلال هذه المقاربة إلى ضمان تكوين ذو جودة يجمع بين المعرفة النظرية والتطبيقية بما يتواءم مع سوق العمل وبالتالي تكوين مخرجات فاعلة ومتخصصة لتوظيف المعرفة في خدمة وتنمية المجتمع وبالتالي فهذا النظام يسعى إلى تكوين موارد بشرية قادرة على المبادرة والابتكار والإبداع في ظل عولمة اقتصاد السوق الذي يتميز بالتنافسية والجودة غير أن هذه الأهداف الطموحة لم تر النور بعد أكثر من عشرة سنوات من تطبيق النظام الجديد وذلك نظرا للأعداد الهائلة من حاملي

شهادات التعليم العالي خاصة تخصص علم الاجتماع العاطلين عن العمل مما يشكل مؤشرا قويا على اتساع الهوة بين تحصيل مخرجات التعليم وسوق العمل، ما يمكن ملاحظته في الواقع أن خريجي كلية علم الاجتماع تنقلص حظوظهم في الحصول عن منصب عمل في تخصصهم سنة بعد سنة، مما يثير الشكوك بينهم حول شهادة نظام (ل.م.د) وطالعا المهني.

وهذا ما جعلنا نطرح التساؤل التالي:

- هل يستجيب التكوين الجامعي تخصص علم الاجتماع للمعايير البيداغوجية المهنية في ظل نظام (ل.م.د) في رأي الطلبة بتخصصهم التربوي وتنظيم وعمل؟

3- الفرضيات

3-1/الفرضية العامة

التكوين الجامعي تخصص علم الاجتماع لا يستجيب للمعايير البيداغوجية المهنية في ظل نظام (ل.م.د) حسي رأي طلبة علم الاجتماع بتخصصيه، التربوي وتنظيم وعمل.

3-2/ الفرضيات الجزئية

- الطلبة يجمعون على أن التكوين الجامعي لا يتماشى مع متطلبات سوق العمل
- الطلبة يجمعون على أن عدم مقروئية الشهادة لا يسمح لهم بالعمل لا داخل الوطن ولا خارجه.
- الطلبة يجمعون على غياب الوصي والشريك والاجتماعي.
- يتفاوت الطلبة من حيث التحكم في وسائل الإعلام والاتصال واللغات الأجنبية.

4/ تحديد المفاهيم:

4-1/ الجامعة:

اصطلاحا:

الجامعة بمعنى تجاوز مستوى البكالوريا وامتدادا إلى حدود المعرفة والآداب والفنون، فالجامعة قبل كل شيء هي مؤسسة للتعليم العالي¹ لكن تعددت التعاريف التي تناولت الجامعة فنجد من عرفها على أنها مؤسسة اجتماعية، ثقافية وعلمية، فهي بمثابة تنظيمات معقدة تتغير بصفة مستمرة مع طبيعة البيئة² الخارجية²، ونجد أيضا تعريفا آخر ينظر للجامعة أنها مؤسسة علمية تتخذ البحث العلمي الموضوعي والإمبريقي مثلا أعلى في حمايتها للقيم الاجتماعية، وترسيخ دعائم النظام الاجتماعي القائم.³

التعريف الإجرائي للجامعة:

ومن خلال هذين التعريفين يمكن القول أن الجامعة هي مؤسسة أو منظمة تساهم في نشر المعارف وتكوين الإطارات اللازمة للتنمية وإعداد البحث العلمي ونشر الثقافة.

4-2/ التكوين الجامعي:

التعريف الاصطلاحي:

نجد من يرى أن التكوين الجامعي هو الدراسة المتخصصة في الجامعات، ترتبط بمادة التخصص وما يرتبط بها من مواد على عكس الدراسة في التعليم العام الذي يسبق التعليم الجامعي⁴، وينظر إليه أيضا أنه تعليم عالي وتأهيل لقوى بشرية عليا ورفيعة المستوى لكي تقوم بالترشيد والبحث العلمي، وإنتاج المعرفة وتطبيقاتها العلمية المباشرة وتنظيم إدارة المجتمع والدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.⁵

¹ Durand.C.PRINBORGNE, *L'administration scolaire*, édition SEREY, Paris, 1983, p: 16
² عبد الله محمد عبد الرحمان، *سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دراسة في علم الاجتماع التربوي*، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، د ط، 1991، ص:

³ رابع تركي، *أصول التربية والتعليم*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 1990، ص: 73.

⁴ زين الدين مصمودي، *عوامل التكوين وعلاقتها بإتجاهات طلبة المدرسة العليا نحو مهنة التدريس*، أطروحة دكتورا في علم النفس، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1998، ص: 45.

⁵ علي أحمد مذكور، *الشهرة التعليمية رؤية متكاملة للمنظومة التربوية*، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر. د ط، 2000، ص: 47.

التعريف الإجرائي:

"التكوين الجامعي عملية تعليمية متخصصة يتفاعل فيها أستاذ يمتلك برامج دراسية ووسائل تعليمية مع طالب يمتلك قدرات معينة تترجم بعد فترة زمنية بشهادة جامعية تسمح له بتحقيق طموحاته المعرفية والعملية في إطار تنمية وتطور المجتمع

4-3/ نظام ل.م.د.

اصطلاحا

هو ليسانس، ماستر، دكتوراه، وقد نشأ في البلدان الأنجلوساكسونية وذلك لدواعي ومتطلبات تحسين التعليم العالي وهو نظام معتمد منذ زمن طويل في أمريكا الشمالية (ال و م أ ، كندا) والجامعات البريطانية وقد دخل خيز التنفيذ في أوروبا في السنوات الأخيرة وذلك من خلال تشكيل فضاء أوروبي للتعليم العالي.¹

التعريف الإجرائي

نقصد بمصطلح "نظام ل.م.د" في هذا البحث الإصلاح الأخير الذي تبنته الجامعة الجزائرية منذ سنة 2003

4-5/ علم الاجتماع

ويُعدّ "أوجست كونت" الذي صك هذا المصطلح عام 1830 وربط فيه بين الكلمة اللاتينية Socius ، وتعني شعباً أو قبيلة أو مدينة متحالفة مع روما (وأصبحت تعني فيما بعد كلمة المجتمع (Society) ، والكلمة اليونانية Logos ، وتعني العقل أو المعرفة . وسرعان ما انتشر هذا المصطلح بشكل واسع، وأصبح يُستخدم فعلياً في جميع اللغات للدلالة على كل دراسة علمية واعية ودقيقة نسبياً للمجتمع.

ويعرف هريبرت سبنسر - علم الاجتماع أنه هو العلم الذي يصف ويفسر نشأة وتطور النظم الاجتماعية والضبط الاجتماعي والعلاقات بين النظم الاجتماعية؛ وعليه أن يقارن بين المجتمعات البشرية، على اختلاف أنواعها وأشكالها، أو بين المجتمعات على اختلاف نشأتها وتطورها، وأن يهتم بدراسة عمليتي البناء والوظيفة الاجتماعية.²

¹ بن عطية أم سعد، تصورات واتجاهات أساتذة التعليم الجامعي من نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، جامعة الجزائر كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2005-2006، ص 28.

² www.wikipedia.com

5/ الإطار النظري

يعتبر التعليم العالي من أهم مؤسسات المجتمع التي يعتمد عليها في تدميته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولذا فإن التقدم والرفاهية لأي مجتمع أمر مرهون بمستوى مخرجات التعليم العالي وقدرتهم على تفعيل معارفهم وتطبيقاتها على أرض الواقع، حيث أن أي جامعة في العالم تسعى لتكوين أفرادها والمتطلبات الراهنة وبالتالي تزويدهم بكفاءات ومهارات وقدرات مرنة، تجعلهم في مستوى التكيف مع كل مستجدات الحياة اليومية سواء داخل الوطن أو خارجه، وبكلمة أخرى، فإن هدف التعليم العالي يسير في سياق هدف المجتمع مما يؤدي بنا إلى استدعاء النظرية البنوية لـ "بارسونس" والتي مفادها أن المجتمع نسق كلي يتكون من عدة أنساق فرعية تعمل بانسجام وتتفاعل فيما بينها من أجل بلوغ أهداف النسق الكلي وعليه فإن الجامعة باعتبارها نسقا فرعيا، ملزمة بتحقيق ما يسميه "بارسونس" "المتطلبات الوظيفية" (AGIL)، وهي القدرة على التكيف مع المحيط الداخلي والخارجي، والسعي وراء أهداف المجتمع الكلي، والتكامل مع الأنساق الأخرى وأخيرا تحقيق الكمون وهو تهيئة الأفراد لما ينتظر منهم المجتمع، لذا سنحاول الاعتماد على هذه النظرية في اختبار فرضيات الدراسة وتفسير المعطيات الميدانية لمعرفة مدى نجاح التعليم العالي في ظل ل.م.د أو فشله في إكساب طلبة علم الاجتماع بتخصصيهم، الكفاءات المطلوبة في سوق العمل ومدى قابليتهم على التوظيف.

6/ الأسس المنهجية للدراسة

6-1/ الدراسة الاستطلاعية

تعد الدراسة الاستطلاعية من أهم محطات البحث العلمي بحيث تشكل المرحلة التحضيرية وخاصة في البحوث التربوية الوصفية، فهي تساعد الباحث في الإحاطة والإلمام بالمشكلة المراد دراستها وصياغة الفروض الممكنة.

بالنسبة لنا كانت بداية المرحلة الاستطلاعية بإجراء مقابلات مع عينة من الطلبة الذين يدرسون في تخصص علم الاجتماع كانت الغاية من هذه معرفة ثقل الموضوع في الوسط الطلابي، كما كانت هذه المقابلات فرصة للطلبة لإبداء آراءهم بكل حرية وصراحة حيث كانت الأسئلة الموجهة إليهم أسئلة مفتوحة تخص الجامعة والتكوين، ونشير هنا إلى أننا تجنبنا كل الأسئلة التي يركن فيها الطالب إلى العاطفة بدلا من العقل والتفكير وتجدر الإشارة إلى أن نظرة الطلبة إلى الجامعة من خلال الإجابات المقدمة تكاد تكون موحدة بينهم، إذ لا فرق يذكر بين إجابة طلبة تخصص علم الاجتماع التربوي وتخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل حيث لاحظنا نفس الإحباط عند جميع الطلبة المستجوبين تقريبا و كأنهم ينتمون إلى تخصص واحد.

وعلى العموم يمكن القول بأن إجابات الطلبة المستجوبين وجهت مسار بحثنا إلى عدة جوانب هامة كان من الممكن أن نغفل عنها بل و استخلصنا معها الأهمية البالغة للمرحلة الاستطلاعية ، إذ مكنتنا من ضبط إشكالية البحث و صياغة فرضياته . فالمرحلة الاستطلاعية تزود الباحث بما يسمى أرضية التفكير ¹ Piste de Reflexion

6-2/المنهج المتبع

إن أي دراسة علمية لابد أن تسير وفق طريقة محددة و منهج واضح يصف نتائجها و يحدد خطواتها، وتختلف طبيعة المناهج المتبعة في الدراسات باختلاف المواضيع المطروحة وطبيعة معالجتها، ونظرا لطبيعة موضوع دراستنا والذي يهدف أساسا إلى محاولة مدى استجابة التكوين الجامعي علم الاجتماع للمعايير البيداغوجية المهنية في ظل نظام ل.م.د من وجهة نظر الطلبة، فإن المنهج الأكثر ملائمة هو المنهج

¹ Quivy (Raymond) ,Van , Campenhoudt (Luc): Manuel de recherche en sciences sociales ,Dunond , Paris 1991 , pp 40 -70 .

الوصفي ، على اعتبار أنه لا يهدف إلى إصلاح الوضع وإنما يهدف إلى وصف الظاهرة و تشخيصها و إلقاء الضوء على جوانبها و جمع البيانات اللازمة عنها مع فهمها وتحليلها من أجل الوصول إلى نتائج قد يمكن تعميمها .

6-3/مجتمع البحث

يعرف مجتمع البحث على أنه مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي يجرى فيها البحث إذن هي مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا¹ . ومجتمع بحثنا هو طلبة علم الاجتماع.

6-4/ المعاينة

يعتبر اختيار العينة من أصعب وأهم مراحل البحث العلمي، وهي الطريقة أو الأداة التي يمكن من خلالها للباحث الحصول على البيانات والمعلومات عن الظاهرة موضوع الدراسة، خاصة أنه يصعب علينا القيام بدراسة شاملة لجميع وحدات مجتمع البحث التي تدخل في مجال البحث، وفي دراستنا هذه اخترنا العينة الطبقية باعتبارها تتناسب مع طبيعة الموضوع، وهي صنف من المعاينة الاحتمالية وتتمثل في أخذ عينة من مجتمع البحث بواسطة السحب بالصدفة من داخل مجموعات فرعية أو طبقات مكونة من عناصر لها خصائص مشترك².

فأخترنا عينة مكونة 100 مفردة في ماستر علم الاجتماع موزعة على طبقتين طبقة طلبة ماستر علم الاجتماع التربوي وقدر عددهم 50، 25 من السنة الأولى ماستر، و25 من السنة الثانية ماستر وطبقة طلبة علم الاجتماع تنظيم وعمل والتي بدورها قسمت أيضا على 25 من السنة الأولى ماستر، و25 من السنة الثانية ماستر.

¹ موريس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004-2006 ص: 298.
² نفس المرجع، ص: 304.

6-5/مجالات الدراسة

أ/ المجال الزمني

يمتد المجال الزمني على مراحل وهو كالاتي:

- مرحلة الدراسة الاستطلاعية حيث قمنا بمقابلات مع الطلبة وذلك لتحديد مشكلة البحث والتي كانت في جوان 2016.
- ثم مرحلة الإطلاع على المراجع والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع وتحديد الإطار النظري والإطار الميداني وكان ذلك من أكتوبر إلى ديسمبر 2017.
- مرحلة إعداد الاستمارة الأولية والنهائية وكان ذلك في الأسبوع الأول والثاني من شهر ديسمبر 2016.
- مرحلة توزيع الاستمارة التي دامت أسبوع وكان ذلك الأسبوع الثالث من شهر ديسمبر 2016.
- مرحلة وضع الاستنتاجات النهائية التي دامت من أبريل إلى ماي 2017.

ب/ المجال المكاني

مجال الدراسة هو قسم علم الاجتماع بجامعة زيان عاشور بالجلفة والدافع هو محاكاتنا للواقع الذي يميز الدراسة في هذا الفرع كميدان، وانفعالنا بقضاياها كنقطة انطلاق يسمح لنا و إلى حد كبير بتنظيم اقتراب سوسيولوجي حول مدى استجابة التكوين الجامعي في هذا الميدان للمعايير البيداغوجية المهنية في ظل نظام ل.م.د.

6-6/ التقنيات والأدوات المستعملة

أ/ الاستمارة

تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد ، وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة والقيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقات رياضية والقيام بمقارنات رقمية¹. وفي بحثنا قمنا بتصميم استمارة أولية وزعت على 50 طالب قصدا مننا معرفة مدى وضوح الأسئلة، ولعد تعديلنا للاستمارة أصبحت مكونة من 26 سؤال مقسمة إلى خمسة محاور وجاءت المحاور كالاتي:

- المحور الأول خاص البيانات الشخصية.

¹ المرجع السابق ، ص: 204.

-
- المحور الثاني مدى مراعاة القابلية للتوظيف.
 - المحور الثالث مدى مقروئية الشهادة في تخصص علم الاجتماع .
 - المحور الرابع مدى العمل بالوصي والشريك الاجتماعي.
 - المحور الخامس مدى تحكم طلبة علم الاجتماع في اللغات ووسائل الإعلام والاتصال.

ب/ الأدوات الإحصائية

قمنا باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS وذلك لتفريغ البيانات ومعالجتها كما يلي:

- النسب المئوية
- اختبار T-TESTR للعينات المستقلة
- الرسوم البيانية

7/ صعوبات البحث

تمثلت الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا:

- ضيق الوقت.
- كثافة الدروس في السداسي الأول والثاني.
- نقص المراجع التي تناولت نظام ل.م.د.
- ظروف صحية.

8/ الدراسات السابقة

8-1/ الدراسات الجزائرية

أ/ دراسة أحمد زرزور¹

بعنوان تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام " ليسانس .ماستر .دكتوراه" في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل حيث أجرى الباحث هذه الدراسة في جامعة منتوري قسنطينة والمركز الجامعي بأم البواقي، وكان الهدف من خلال هذا البحث محاولة تقييم تطبيق نظام (ل.م.د) تقييما مرحليا وجزئيا في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل مسلطا الضوء على ثلاثة متغيرات أساسية شكلت فرضيات البحث التوجيه، محتوى البرامج، مصالحي المساعدة والتوجيه للطلبة.

وقد استعان الباحث في دراسته هذه بتطبيق الاستبيان على عينة اختيرت بطريقة قصدية والتي تمثلت في طلبة السنة الأولى ويتابعون الدراسة في نظام ل.م.د ويقدر عددهم 223 استرجع 135 استمارة وبعد عرض النتائج تحليلها توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- إن التوجيه للدراسة بنظام ل م د يأخذ بعين الاعتبار مهمة تحضير الطلبة إلى عالم الشغل.

- أن محتوى البرامج المطبقة بنظام ل م د يأخذ بعين الاعتبار مهمة تحضير الطلبة إلى عالم الشغل.

- إن مصالحي المساعدة والإعلام المستعملة في نظام ل م د تأخذ بعين الاعتبار مهمة تحضير الطلبة إلى عالم الشغل.

ب/ دراسة فتيحة كركوش²

تحت عنوان اتجاهات الأساتذة نحو نظام ل.م.د. - من خلال هذه الدراسة سعت الباحثة إلى تبيان اتجاهات أساتذة جامعة سعد دحلب بالبليدة نحو تطبيق نظام ل.م.د على اعتباره نظام حديث العهد وبالتالي مازال يطرح إشكاليات تتعلق بتطبيقه ومردوديته، وعليه قامت الباحثة ببناء استبيان احتوى على مجموعة من الأسئلة بحيث كانت هذه

¹ أحمد زرزور، تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام " ليسانس .ماستر .دكتوراه" في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.

² فتيحة كركوش، اتجاهات الأساتذة نحو نظام ل.م.د. دراسة ميدانية بجامعة البليدة. دراسات نفسية و تربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية و التربوية، عدد 8 جوان 2012 .

الأسئلة المقدّر عددها ب 15 سؤال من مغلقة إلى مفتوحة، وتم تنظيم ذلك وفق محاور محددة بهدف معرفة اتجاهات الأساتذة كأطراف أساسية في فعالية النظام الجديد (ل م د)، الذين لم يستعدوا بعد لتطبيق نظام ل.م.د. أظهرت النتائج أن معظم الأساتذة لم يبدوا دافعية كبيرة اتجاه هذا النظام الجديد بسبب عدم تكوينهم ومعرفتهم الجيدة بكيفية تطبيقه وكذا لقلة توفير الآليات المختلفة من تجهيزات بيداغوجية وعلمية وبشرية وهيكلية إعلامية لإنجاح هذا المشروع.

ج/ دراسة أسماء هارون (2009-2010)¹

جاءت بعنوان دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية (تحليل نقدي لسياسة التعليم في الجزائر نظام ل.م.د) حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة التعرف على واقع تطبيق هذا النظام في الجامعة الجزائرية من خلال ابراز مدى مساهمة التكوين الجامعي في ظل نظام ل.م.د. في ترقية المعرفة العلمية فاخترت الباحثة ان تكون الدراسة الميدانية بجامعة قالمة 8 ماي لتكون مجال الدراسة استعملت تقنية الاستبيان في جمع المعطيات فطبقت على عينة مكونة من 250 طالب وطالبو و 66 أستاذ تم باختيارهم بالعينة العشوائية المنتظمة، وتوصلت في هذه الدراسة إلى أ، النظام ل.م.د نظام لم يحقق أهدافه على أرض الواقع فلم يحقق أي تغيير على مستوى التكوين المعرفي للطلاب.

8-2/ الدراسات العربية

أ/ دراسة ضرضاوي التهامي²

بعنوان نظام ل.م.د تجربة قسم الفلسفة في جامعة القاضي عياض بمراكش المغرب، تناول فيها دراسة حالة شعبة الفلسفة بجامعة القاضي عياض بالمغرب على ضوء تجربته الخاصة في لجنة إصلاح المناهج وتبين من خلال بحثه أن نظام ل.م.د نظام شديد على مستوى بناءه الداخلي لكن بما أنه نظام مستورد يختلف تماما عما هو سائد في المغرب وسائر الدول العربية فهو نظام لا يحقق إصلاح منظومة التعليم العالي بمجرد تطبيق حرفي لهذا النظام.

¹ أسماء هارون، دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية (تحليل نقدي لسياسة التعليم في الجزائر نظام ل.م.د، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع تخصص تنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.
² ضرضاوي التهامي، تجربة قسم الفلسفة في جامعة القاضي عياض مراكش، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم، مكتب بيروت، نحو فضاء عربي للتعليم العالي، التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية، أعمال المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، مصر، 2009.

ب/ د. بلقاسم الجطاري¹

بعنوان أزمة التعليم العالي بالمغرب السياق والمضمون والتطبيق دراسة نقدية لتطبيق نظام ل.م.د على الجامعة المغربية وتوصل لعدة نتائج نذكر منها

- الغموض والالتباس الذي طبع بعض صياغات الإصلاح، ما اضطر إلى إدخال بعض التعديلات بين الفينة والأخرى، فلقد تمخضت أجراء ما يهم التعليم العالي من الميثاق عن نظام L-M-D

- عدم رضا الأساتذة التام عن الإصلاح رغم انخراطهم في تنزيل مقتضياته؛ ويعود ذلك إلى تذرهم من الإيقاعات الدراسية الجديدة وما يفرضه إعداد المسالك والوحدات وتصحيح التقاويم من جهد متعب ومرهق في ظل نقص الأطر، واستغلال البعض لإجراءات الإصلاح من أجل تحقيق مصالح شخصية مادية أو مهنية.

¹ بلقاسم الجطاري، أزمة التعليم العالي بالمغرب السياق والمضمون والتطبيق دراسة نقدية لتطبيق نظام ل.م.د على الجامعة المغربية، جامعة محمد الأول - وجدة (2013)، نقل عن <http://www.oujdacity.net/national-article-84196-ar>

الباب الأول

المقاربة النظرية

الفصل الثاني

التكوين

الجامعي

1/ الجامعة والتكوين الجامعي

2/ الجامعة الجزائرية

تمهيد

إن الجامعة كانت ومازالت تحتل أ... كبيرة في المجتمع، وخاصة فيما يتصل بتكوين الإطارات ذات المهارة العالية والمؤهلة سواء الخريجين أو الهيئة البيداغوجية هيئة التدريس التي تسهر على مهمة التكوين، كل ذلك لخدمة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد خاصة في ضوء الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجديدة الرأسمالية، التي تفرض نفسها وتشكل النظام الوحيد الذي ستطال أيديه كل دول العالم دون منازع. هذه الآليات الجديدة تفرض و تتطلب كثافة في المعرفة وكفاءة في العمل وتكيفاً سريعاً مع الأوضاع والمواقف المتغيرة باستمرار في ضوء كل هذا تأثرت الجامعة الجزائرية وتغيرت هي الأخرى من حيث مبادئها، إيديولوجيتها، وأهدافها. في هذا الفصل سنحاول أن نبرز بشكل مفصل، الجامعة ونشأتها وكذا التكوين الجامعي مهامه وأهدافه ثم ننتقل إلى الجامعة الجزائرية لنقف عند أهم المراحل التي مرت بها وكذا مبادئها وأهدافها ثم ننتقل إلى مكانة علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية.

1/ الجامعة

1-1/ مفهوم الجامعة

يعود أصل مصطلح "جامعة" (University) إلى اللغة اللاتينية، وهو مشتق من مصطلح (Universitas)، الذي يعني الإتحاد والتجمع، وقد تم استعماله ابتداءً من القرن الرابع عشر ميلادي للدلالة على الجامعة بمعناها الحالي، حسب ، أما قبل ذلك فتشير الكتابات إلى أن هذا المصطلح استعمل لأول مرة في القرن الثالث عشر، نحو سنة 1218م وكان يعني الإتحاد (Communauté)، أي كل مجموعة منظمة.¹

"يرى علماء التنظيم التربوي أنه لا يوجد تعريف قائم بذاته أو تحديد شخصي وعالمي لمفهوم الجامعة"² ، والتي تختلف من دولة لأخرى، بالأهداف التي أنشئت لأجلها فكل مجتمع يؤسس "جامعته بناء على مشاكله الخاصة وتطلعاته واتجاهاته السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، ومن ثمة تصبح الجامعة مؤسسة تكوين، لا تحدد أهدافها واتجاهاتها من جانب واحد، من داخل جهازها، بل تتلقى هذه الأهداف من المجتمع، الذي تقوم على أساسه، والذي يعطيها هو وحده حياة ومعنى ووجود".³

إلا أن الرجوع إلى المصطلح في حد ذاته، يسمح باستنتاج أنها تحمل بين ثناياها معنى الإتحاد والتجمع، كما أشرنا سابقاً، وهو ما يؤكد التعريف الذي يعتبرها "مجموعة أشخاص يجمعهم نظام ونسق خاصين، تستعمل وسائل للتنسيق بين مهام مختلفة، للوصول بطريقة ما إلى المعرفة العليا".⁴

وتعرف أيضاً "الجامعة عبارة عن جماعة من الناس، يبذلون جهداً مشتركاً في البحث عن الحقيقة، والسعي لاكتساب الحياة الفاضلة للأفراد والمجتمعات".⁵

وتعرف الجامعة على أنها مجتمعاً علمياً يهتم بالبحث عن الحقيقة ووظائفها الأساسية والتي تتمثل في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها.⁶

¹ P. Robert, (1975), *Dictionnaire alphabétique et analogique de langue française*, T4, Société de nouveau littéraire, le Robert, Paris.p721

² فضيل دليو وآخرون، اشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2001، ص 77.

³ مراد بن أشنهو، نحو الجامعة الجزائرية، ترجمة عايذة بايمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص3

⁴ حمادي بوسنة، الأوضاع الاجتماعية والمهنية للأستاذ الجامعي في المؤسسات الجامعية الجزائرية. دراسة ميدانية عن أوضاع أساتذة جامعة محمد خيضر بسكرة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2001، ص20

⁵ رايح تركي، أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 73.

⁶ -أحمد بوملحم، أزمنة التعليم العالي -وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار -مجلة الفكر العربي، العدد 98، بيروت، 1999، ص 2.

وتعرف أيضا على أنها امتداد طبيعي لمؤسسات التعليم الخاصة والتي ظلت تتطور على مر السنين كحصولها أساسية للمعارف الإنسانية من حيث الإنتاج والتطبيق.¹ إذن الجامعة مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة ، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب.²

1-2/ التطور التاريخي للجامعة

إن جذور الجامعة تعود إلى مدارس الحكمة في لصين القديمة وفي الهند ومصر وبلاد الرافدين وغيرها، أما الحضارة الإسلامية فقد غرست الهجرة المحمدية إلى المدينة المنورة، فقله نوعين، في بناء المسجد النبوي الذي شكل النواة الحقيقية للمدارس العربية الإسلامية الكبرى والتي تتطور، عندها الجامعي بمفهومها العصري حيث كان عليه الصلاة أول من جمع العرب حوله في حلقة لأخذ العلم.³

لقد ركزت معاهد التعليم العالي أو الجامعات على أسس دينية، كما أنها جاءت نتاجا طبيعيا كمؤسسات اجتماعية لها أهداف منهجية في تطوير العقل، وقد شملت الجامعة المستنصرية كنموذج الجامعة الإسلامية كافة التخصصات العلمية والدينية حيث شملت الطب، اللغة، التاريخ والأدب والفنون وغيرها.⁴

تأثرت الجامعات الأوروبية بالجامعات الإسلامية في الكثير من التقاليد الأكاديمية فنجد كلية هارفارد سنة 1936م، وكلية بيل 1701م، كلية كنج 1754م، ليصل عدد الكليات إلى 250 كلية مع نهاية القرن 19، وفي نصف القرن 20م شهد التعليم العالي تحولات كمية ونوعية كبيرة لاسيما في لعالم الغربي مثلا ازداد في بريطانيا العدد من 10 جامعات إلى 21 جامعة بين عام 1900م و1950م.⁵

¹ فضيل دليلو وأخرون، الجامعة تنظيمها وهيكلتها، مجلة الباحث الاجتماعية، دائرة البحث قسنطينة الجزائر، العدد1، 1995، ص 205.
² مليحان معيض الشبتي، الجامعة، نشأتها، مفهومها، وظائفها، دراسة وصفية، مجلس النشر العلمي، العدد54، المجلد14، الكويت، 2000، ص 214.

³ فضيل دليلو وأخرون، اشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 31.

⁴ معروف ناجي، تاريخ العلماء المستنصرين، بط، دار الشعب، بغداد، العراق، 1976، ص 25.

⁵ مليحان معيض الشبتي، الجامعة، نشأتها، مفهومها، وظائفها، مرجع سبق ذكره، ص 219-220.

أما بالنسبة للعالم العربي نجد أنه حتى 1950 لم يكن هناك سوى الجامعة السورية، التي تأسست عام 1923م، (جامعة دمشق حالياً)، والجامعة المصرية تأسست عام 1925 (القاهرة حالياً)، وكانت قبل هذه الجامعات 13 كلية موزعة بين مصر، لبنان، السودان، العراق، تونسي، ثم أنشأت جامعة الخرطوم سنة، 1955م، وجامعة بغداد 1957م، وجامعة الملك سعود عام 1958م، ومنذ 1960 أخذ يتطور حتى وصل 83 جامعة.¹ و تأسست جامعة أوروبية على منوالها في القرون الوسطى مثل جامعة أكسفورد في بريطانيا سنة 1227م، وجامعة الصربون في باريس سنة 1257م، وجامعة أوروبية في بداية القرن 15م، وكانت تسمى تسميات مختلفة عبر الجامعة مثل *guilad* وتعني نقابة ثم *nation* وتعني عشيرة أو *studen* تعني مكان الدراسة ثم أصبحت *faculty* أما المصطلح فقد ظهر في منتصف القرن 15م لتبرز جامعة باريس كنموذج متميز.²

1-3/ دور الجامعة

1-3-1/ الدور التربوي للجامعة

ينطلق الدور التربوي للجامعة من أنها قيمة وأداة تسهم في تكوين شخصية الطالب وبلورة ملامحه الخاصة من الناحية الفكرية والعامة باعتباره فرداً منتجاً في مجتمعه، والجامعة تستمد فلسفتها وخصائصها من مجموعة القوى والعوامل الدينية والثقافية التي تحكم العلاقات

القائمة في أي مجتمع ، وتجد الجامعة سبيلاً لتحقيق أهدافها والقيام بوظائفها سواء على مستوى الحفاظ على التراث أو تناقله بين الأجيال ، ثم تطويره وتنظيمه ، بحيث يتمشى مع كل تغيير في كل عصر ويواكبه ، وتتنبأ بكل ما هو جديد إذا توافر لديها نوع من التوازن بين تلك القوى والعوامل المؤثرة في المجتمع والإمكانيات التي يوفرها لها حينما يشعر بأهميتها ومكانتها.³

لذا فالأسس التربوية التي تستند إليها في بناء أهدافها التربوية تستمد من العوامل الثقافية التي تشكل المجتمع، الدين، المناخ، الموقع الجغرافي، الخلفية السياسية، الحالة الاقتصادية، النسيج الاجتماعي، النسق القيمي والعادات والتقاليد والأعراف ، كلها تمثل

¹ مليحان معيض الشبتي، الجامعة، نشأتها، مفهومها، وظائفها، المرجع السابق، ص 222-223.

² فضيل ليلو وآخرون، الجامعة تنظيمها وهيكلتها، مرجع سبق ذكره ، ص 74.

³ نادبة رضوان، الشباب المصري المعاصر وأزمة القيم، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط1، مصر ، 1997، ص 338 .

معيارا لتلك الأهداف ، فإذا تأثرت هذه العوامل والقوى بضغط داخلية أو خارجية كالغزو الثقافي والصراع الحضاري وغلبة المادية الاقتصادية على المعايير الأخلاقية وعانى الدين والعقيدة من حروب أصولية وعرقية ، و تنامت الاستعمارية بصورتها المباشرة وغير ا مباشرة على الدول النامية أو دول العالم الثالث ، وتزامن ذلك مع ضغوط وتحديات داخلية تتمثل في البطالة ، وقصور في الخدمات التربوية والأمية والفقر وتخطبات تنظيمية داخل المؤسسات وشيوع الفساد على كافة المستويات في المجتمع ، انعكس ذلك سلبا على الأسس التربوية التي تستند إليها الجامعة في بناء أهدافها وباتت متخبطة تأخذ بصيغة الحلول العاجلة والمؤقتة ، وتأتي الأهداف مبتورة تنساق وراء كل تغير أو تغيير بحثا عن الضبط والالتزام في العملية التربوية التي تتم خلالها دون وجود نصير خارجي لها في المجتمع يضبط الأداء ويرسخ التصويب¹.

1-3-2/ الدور التنموي للجامعة وخدمة المجتمع

- قضايا إدمان المخدرات ، أسبابها وأصولها المجتمعية وأساليب الوقاية والعلاج.
- قضايا العنف بأنواعه للتعرف على أسبابه ودوافعه وأساليب معالجته
- قضايا البطالة بمستوياتها وأنواعها.
- قضايا الأمة و التي تهدد التنمية في المجتمع خاصة في القرى والمناطق النائية
- استقصاء الواقع والانفعال بمتغيراته ومشكلاته الطارئة.²

1-3-3/الانتماء

تحاول الجامعة بغض النظر عن النظام السياسي للبلد الذي تتواجد فيه أن تكون متمتعة بأكبر قدر ممكن من الاستقلالية الفكرية والعلمية وتكون ملتزمة نوعا من الحياد العلمي الذي لا يخدمه التعصب الديني والسياسي والعنصري واللغوي إلى جانب هذا فإن الجامعة تحاول تجنب الدخول في الصراعات مع مؤسسات المحيط الذي تتواجد فيه وفي مقابل ذلك تسعى إلى بناء علاقات حسنة مع مؤسسات المحيط المختلفة.³

¹ نادية رضوان، الشباب المصري المعاصر وأزمة القيم، المرجع السابق، ص 339.

² نفس المرجع ، ص351.

³ أحمد زرزور، تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام (ل.م.د) في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل -دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة والمركز الجامعي بأم البواقي-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد البشرية، جامعة قسنطينة، 2005-2006، ص 19.

1-3-4 / الدور الأكاديمي للجامعة

حيث تأثرت معايير الدور الأكاديمي للجامعة بمرور الفترات التاريخية ، ويعزى ذلك إلى أن الجامعة قد تطورت من مجرد مكان لتدريب النخبة إلى مؤسسة التدريب وتأهيل وتعليم الكثرة ، فقد أضحت تقع تحت مراجعة متزايدة من قبل المجتمع الذي تنتمي إليه ، ونجد أن الدور الأكاديمي للجامعة يتميز عن الأدوار المختلفة للمؤسسات الأخرى لأنه يتطلب العديد من المهارات والأسس التربوية والفكرية لتحقيقه منها

أ/ الانتقاء والاختيار والإعداد للأستاذ الجامعي

يقع عبء تحقيق الدور الأكاديمي على الأستاذ الجامعي ، ومن ثم فإن تقاؤه واختياره وإعداده أمر هام لما يتطلبه من خصائص ومهارات وقدرات يستطيع من خلالها أداء مهامه.

ب/ أساليب التدريس

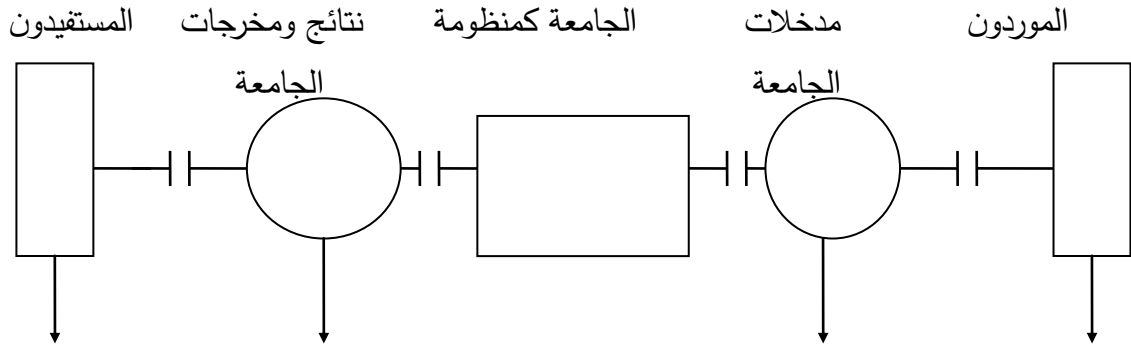
هو جزء وظيفي من الدور الأكاديمي للأستاذ الجامعي وأساسي ، حيث يعتبر نشاطا معقدا ، ويرجع ذلك إلى اختلاف الطرق وتعدد الأساليب المستخدمة في ممارسته وإلى حاجته إلى كثير من المهارات التي يجب أن يلم بها من يمارس عملية التدريس¹

ج- المناهج والمقررات الدراسية

إن أهداف العملية التعليمية تترجم في كل كلية أو معهد - وفقا لطبيعته - إلى أهداف فصلية تراعى التخصص وطبيعة المهن التي تعد طلابها لها ، وطبيعة المجتمع الذي يعيشون فيه ، وعادة تترجم هذه الأهداف إلى مقررات دراسية ، ويذكر لكل مقرر محتوياته من المعلومات والمهارات والاتجاهات والقيم.²

¹ سيف الإسلام مطر، الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، بحوث تربوية ، العدد 3 ، مصر ، 1990 ، ص13.
² نادبة رضوان ، الشباب المصري المعاصر وأزمة القيم ، مرجع سبق ذكره، ص174-149.

شكل رقم (01) يوضح الجامعة كمنظومة متكاملة، لها علاقات متشعبة مع محيطها¹



انعكاسات البيئة على الجامعة (تفاعل مشترك)

- السوق العالمي	- الخريجون		- الأساتذة	- الحكومة
- السوق المحلي	- الأبحاث		- الطلاب	- قطاع العمال
- الأفراد	- المشروعات		- الباحثون	- الشركات
- الشركات	- الإختراعات		- المعامل والمراكز	- رجال الأعمال
- الحكومة	- المطبوعات		- الإنشاءات	- المستثمرون
- المجتمع ككل	- الكتب		- الإداريون	- المتطوعون
- الإنسانية جمعاء	- الإستشارات		- التمويل	- المنح
	- التدريب		- المكتبات	- الهبات
	- المعلومات		- الأصول الثابتة	
		المقارنات الرقابية	- المزارع والأرضي	
			- المطابع	

¹ فريد النجار، إدارة الجامعات بالجودة الشاملة، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص120.

شكل رقم (02) صورة عن الجامعة كمنظمة معرفة، تعمل على تزويد المجتمع بمختلف

المعارف والإطارات الضرورية لتحقيق التنمية الإنسانية.¹



¹ فريد النجار، إدارة الجامعات بالجودة الشاملة، المرجع السابق، ص 121.

1-4/ التكوين الجامعي

يعتبر التكوين الجامعي من أعلى مستويات التكوين، فيطلق عليه التعليم العالي وكذلك التعليم الثالثي ويأتي هذا النوع من التكوين ليتوج مراحل سبقتة، فبعد التكوين أو التعليم الابتدائي وقبله التحضيري ثم التكوين المتوسط وبعدها التكوين الثانوي الذي يتوج بامتحان شهادة البكالوريا، وعند الحصول عليها يتسنى لحاملها الدخول إلى الجامعة لإتمام الدراسة والتكوين الجامعي، ومفهوم التعليم العالي والتعليم الجامعي لهما نفس الدلالة ويعبران عن مفهوم محوري في البحث وهو التكوين. لان التكوين الجامعي العالي يقف لمواجهة تطورات وتغيرات سريعة متلاحقة. الأمر الذي جعل الجامعة تضطر لإعادة النظر دوريا في منطلقاتها وأهدافها وبرامجها ووسائلها وطرق التدريس فيها، حتى تواكب . هذه التطورات وحتى يتمكن خريجوها من رفع التحديات التي تواجه مستقبل حياتهم المهنية¹.

ويعرف أيضا على انه عبارة عن عملية تعديل ايجابي ذي اتجاهات خاصة تتناول سلوك الفرد من ناحية مهنية أو وظيفية وهدفه اكتساب معرف وخبرات من اجل رفع المستوى، فهو وسيلة لإعداد الكفاءات المؤهلة للعمل الناجح والقابلة لتوظيف الفوري في الإطار المهني ليغير المستوى المعرفي من جهة بتميمته وتزويده بالمعارف المطلوبة ومستوى المهارات وكذلك السلوكات من جانب آخر.²

وفي هذا الصدد جاء النظام العالمي الجديد الذي يقوم في مجتمع المعلومات أساسا على التكنولوجيا المتطورة والثروة المعلوماتية الفائقة فضلا عن الموارد البشرية عالية التكوين والتدريب وهو ما تتحمل الجامعات والمعاهد العليا مسؤولية كبيرة في إعداده، لان الجامعة اليوم هي قاطرة التقدم ومحرك البحث .العلمي ودعامة المستقبل.³

1-5/ أهداف التكوين الجامعي

1-5-1/ الأهداف البيداغوجية

من الوظائف المهمة في هيكل الجامعة تكوين المكونين أو المدرسين، فالجامعة مطالبة بإنتاج الأطارات التي تحتاج إليها في كل التخصصات والفروع الدراسية لأن اختيار

¹ شريفة يعقوبي التكوين الجامعي المتخصص واداء العمل الصحفي الاذاعي، مذكرة ماجستير في تنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 33 .

² لحسن بو عبد الله، د محمد مقداد، تقويم العملية التكوينية في الجامعة الجزائرية. ديوان المطبوعات الجامعية . 2، ص 90.

³ شريفة يعقوبي، التكوين الجامعي المتخصص واداء العمل الصحفي الاذاعي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

عضو هيئة التدريس لا يعني العثور على شخص يستطيع أن يؤدي بكفاءة المهام المطلوبة منه باعتباره شاغلا لوظيفة مدرس أو أستاذ مساعد ، وإنما تعني تكوين شخص يتوقع منه العمل بمستوى فكري متفوق في أدائه لما يتطلبه القسم من أعمال ولما تتطلبه الكلية أو الجامعة من نشاط المكونين وتدريبهم ووضع أفضل الأسس لهذا كله أصبح من أهم الأدوار التي على الجامعة القيام بها.¹

1-5-2/ أهداف البحث العلمي

تهتم بالبحث البيداغوجي لاستعدادات الطلبة والبحث الأساسي لتطوير المؤسسة وبالبحث التطبيقي لربط علاقات دائمة مع المحيط الاجتماعي والمهني.² لذلك على الجامعة أن توفر المناخ العلمي وما يستلزمه من معدات وأجهزة وكتب ومراجع وتدريب المشتغلين به من أساتذة وطلاب، ولعل أكثر الممارسين لهذه الوظيفة الهامة هم الأساتذة ، وذلك من خلال تناول المشكلات

والصعوبات المطروحة على مستوى محيط الجامعة :الثقافية، الاقتصادية ، الثقافية، الصحية، التكنولوجية...بالدراسة والتحليل، قصد التوصل إلى حلول أو إعطاء نتائج علمية تطبيقية لتحسين الأوضاع السائدة لذلك لابد لعضو هيئة التدريس الجامعي أن يقف عند جملة من المعايير التي تساهم بشكل أو بآخر في تقييم أدائه المهني في مجال البحث العلمي من خلال استخدامه منهجية علمية خاصة لكيفية إعداد البحث العلمي وتعامله مع النتائج المتوصل إليها، وبذلك يكون مجال البحث بيئة صالحة لابتكار كل ما هو جديد ومفيد.³

1-5-3/ الأهداف المهنية

تهدف الجامعة إلى إعداد الطلبة لسوق العمل وذلك بإكسابهم المهارات والكفاءات التي يحتاجونها قصد الاندماج في الحياة المهنية وبذلك المشاركة في التنمية الشاملة ومن أولويات التكوين الجامعي هو ضمان وجود قوى عاملة مدربة تدريباً عالياً في كافة المهن المطلوبة في سوق العمل.⁴

¹ الويزة طعووشة، تحديد الاحتياجات التدريبية لأساتذة التعليم العالي في مجال التقويم في ضوء متغير نوعية التكوين، دراية ميدانية بجامعة سطيف، مذكرة مكملة مقدمة بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية لنيل شهادة ماجستير في الإدارة التربوية، الجزائر، ص: 111.
² هاشمي برفيل، الجامعة والتنمية الاجتماعية بالمجتمع الحضري، دراسة ميدانية بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة المسيلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، الجزائر، 2009-2010، ص: 44
³ الويزة طعووشة، تحديد الاحتياجات التدريبية لأساتذة التعليم العالي في مجال التقويم في ضوء متغير نوعية التكوين، مرجع سابق، ص: 109
⁴ عبد القادر حسين ياسين، مجلة التربية، قطر، العدد95، ديسمبر 1990، ص 167-168

2/ الجامعة الجزائرية

2-1/ نشأة الجامعة الجزائرية

فتحت الجامعات الأولى في الجزائر على مشارف نهايات القرن 19 لاستقبال أبناء المعمرين وبعض أبناء الأهالي، وبعد الاستقلال مباشرة عملت الدولة الجزائرية على تدعيم التعليم العالي، ، وفتح الكثير من الجامعات والمراكز في مختلف مناطق البلاد¹ وإنشائها كان منذ إنشاء مدرسة الطب سنة 1832 ، ثم إنشاء المدارس العليا (الميكانيك ، الأدب، الحقوق ، العلوم (في 20 سبتمبر 1909 ثم مدرسة الهندسة في الحراش سنة 1925 ومعهد عالي في علم الزراعة سنة 1930 ، لكن التعليم بتلك المدارس العليا ليس بنفس مستوى تلك الموجودة في فرنسا ، وإنما كانت مجرد تعليم سطحي يستجيب إلى المتطلبات الاستعمارية.²

وبعد الاستقلال وجدت الجامعة الجزائرية نفسها أمام هياكل جامعية متمركزة في الجزائر العاصمة و لا تمد التقاليد الوطنية بصلة في مجال التعليم العالي ، فالأجهزة الجامعية الموروثة بعد الاستقلال كانت تسيير وفق نظام صممه الإدارة الفرنسية لخدمة مستوطنها ، فلم تجد الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال أي قاعدة متينة للانطلاق ، ليس علي مستوى الهيئة التدريسية فقط ، بل علي مستوى الإداريين و المختصين في التسيير الجامعي.

فكان الحل الاضطراري أن أخذت هيئة التدريس وقتها مهمة التدريس و العمل الإداري معا³، مع الاستعانة بمدرسين من البلدان العربية والصديقة ، ولقد سجل، قطاع التعليم العالي أثناء الاستقلال تدريجيا تحسنا في المشروع الاجتماعي الوطني، حيث كان الهدف الأول للجامعة هو المساهمة في تكوين الأطارات اللازمة لمباشرة عملية التنمية ، غير أن تكثيف النشاط الاقتصادي و الاجتماعي بالتضافر مع متطلبات أسلوب إعادة الإنتاج لموسع فرضت تنوع ملامح التكوين قصد تلبية حاجات كل قطاع.⁴

¹ إسماعيل بوخاوة، فوزي عبد الرزاق، آفاق التعليم العالي في ظل الألفية الثالثة "حالة الجزائر"، مجلة إشكالية التكوين والتعليم في إفريقيا

والعالم العربي، مخبر إدارة وتنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف، العدد 1، 2004 ، ص 117.

² حسين الطيب، الممارسة السوسولوجية في الجامعة واقعا وتمثلاتها لدى أساتذة علم الاجتماع، دراسة ميدانية لجامعة عنابه ، رسالة لنيل الماجستير علم اجتماع التنمية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 1998-1999، ص 72.

³ محمد العربي ولد خليفة ، المهام الحضارية للمدرسة و الجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ص 187 .

⁴ العقبي حبة، الجامعة الجزائرية و التنمية ، حوليات جامعة الجزائر، عدد 01 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1987 ، ص 127.

2-2/ مبادئ التعليم العالي في الجزائر

2-2-1/ ديمقراطية التعليم

مكن تعريف ديمقراطية التعليم بأنها الوضعية التي تتجسد في التوزيع العادل للخبرات التربوية بين أفراد المجتمع، و يقصد بديمقراطية التعليم العالي ، أنه من حق كل حامل لشهادة البكالوريا أن يدخل الجامعة ، وفي البداية لم يكن يراعي التفوق في دخول التخصصات المختلفة لكن بعد الإصلاحات في فترة السبعينات ، روعي مبدأ التفوق المعقول في المادة التي يريد الطالب التخصص بها ، فكان عليه الحصول على 12 من 20، وذلك بغية تزويد البلاد بالإطارات المؤهلة.¹

2-2-2/ التعريب

يقصد بالتعريب هو التخلي عن اللغة الفرنسية المتعامل بها في المؤسسات لتعليمي في العهد الاستعماري و إحلال اللغة العربية مكانها وشرع في ذلك غداة الاستقلال و بدأ التعريب في الجامعة بالأدب العربي و التاريخ و الفلسفة و غيرها، وكانت الدراسة باللغتين العربية و الفرنسية في العلوم الإنسانية أثناء الستينات إلى أن تم تعريب كل العلوم الإنسانية و بعض التخصصات في العلوم كالرياضيات.²

2-2-3/ الاتجاه العلمي

-الاهتمام بالتعليم التكنولوجي والتوسع فيه و تشجيع الدارسين على الالتحاق بالمدارس العليا.

-المزج بين الدراسة النظرية والعلمية بحيث يكون الطالب قادرا على تطبيق النظرية العلمية في

المجالات التطبيقية كالزراعة والصناعة والطب...³

¹ عبد الله الركبي، التعليم العالي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حوليات جامعة الجزائر، ص / العدد الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987-1986، ص 156.

² نفس المرجع، ص 155-156 .

³ هاشمي بركيل، الجامعة والتنمية الاجتماعية بالمجتمع الحضري، دراسة ميدانية بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 76.

2-2-4/ الجزائر

ويقصد بها ما يلي

- جزارة الإطارات بصورة مستمرة غايتها اعتماد البلاد على أبنائها لتحقيق أهدافها في التربية والتكوين.

- جزارة البرامج التكوينية وذلك من خلال لجان مختصة في هذا المجال وإقامة ندوات وطنية من أجل ذلك.

- اختيار أهداف التعليم العالي وقيمه في ضوء واقع الجزائر بما يحقق تميمتها الشاملة.

- جزارة الإطارات والأساتذة من خلال إدخال نظام تكوين ما بعد التدرج.¹

2-3/ أهداف الجامعة الجزائرية

- الجمع بين التربية والتعليم لإعداد المواطن الصالح بدنيا وعقليا وروحيا وسلوكيا ، مع ربط التعليم بسياسة اجتماعية طويلة الأمد.

- الانتقال بالمجتمع من التخلف إلى التقدم.

- ربط الجامعة بالحقائق الوطنية خدمة لمختلف الأهداف القومية ، وحتى تصل الجامعة إلى غاياتها يجب عليها الجمع بين الجانبين النظري والعلمي في تعليمها ، لان التعليم الجامعي الصحيح لا يكون في الواقع إلا نظريا وعمليا في آن واحد ، نظريا لان غايته نشر المعرفة والكشف عن الحقيقة بنية خالصة بعيدا عن كل مصلحة شخصية ، أما عمليا لان له وظيفة اجتماعية واضحة لا يمكن تحقيقها إلا بالملائمة بينه وبين حاجات المجتمع من أطباء مهندسين... ألخ²

وبالتالي تتلخص أهداف الجامعة الجزائرية إلى

* البحث العلمي الهادف إلى إعداد الحقيقة العلمية ، أي العلم للعلم.

* البحث العلمي الهادف إلى تطوير المجتمعات وتقديم النتائج العلمية لخدمة المجتمع ،

أي العلم للمجتمع.

¹ محمود إبراهيم، تعريف التعليم العالي، دار الآفاق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1994، ص46.
² محمد الربداوي، الآمال المعقودة على كلية الآداب الإنسانية، مجلة الثقافة الجزائر، العدد24، 1975، ص30.

2-4/ المراحل التي عرفتھا الجامعة الجزائرية

2-4-1/ المرحلة الأولى 1962-1970

"أن النظام التعليمي الجامعي في الجزائر مكلف بتحقيق مشروع أساسي و هو تكوين الأعضاء الذين توضع على عاتقهم مسؤولية إعداد ظروف الإنتاج و الإبداع".¹ هذا الدور المنوط بجامعتنا منذ الاستقلال ليومنا هذا جعلها تمر بمراحل مختلفة في إطار إصلاحات متتالية للوصول لجامعة ذات فعالية تتماشى و التطورات الحاصلة في العالم.

حيث تأسست أول وزارة للتعليم العالي ، و كانت الدراسة في ها تتوج به بدبلوم الدراسات العليا على النحو السائد في النظام الفرنسي آنذاك (DEA) أو دبلوم الدراسات المعمقة (DES) بالإضافة إلى شهادة الدكتوراه في بعض التخصصات المحدودة بصنفيها (دكتوراه درجة ثالثة). (دكتوراه دولة).²

2-4-2/ المرحلة الثانية 1971-1980

تميزت هذه المرحلة بتخلي الجامعة الجزائرية عن نظامها الاستعماري القديم وأحداث إصلاحات جذرية وفورية تمثلت في:
- اعتبار اللغة العربية عنصرا أساسيا للهوية الجزائرية ، لذا عمدت الجامعة الجزائرية علي توحيد التكوين باللغة العربية ، وجعلته هدفا أساسيا كما جاء في الأهداف المذكورة سابقا، في مختلف التخصصات و مراحل التربية و التكوين.
- كما تميزت هذه المرحلة بالتخلي عن نظام الكليات ، حيث كانت الجامعة تعتمد علي أربع كليات ثابتة كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، كلية الطب و الصيدلة ، وكلية العلوم ، وتعويضه بنظام المعاهد ، وذلك بهدف إعطاء علمي أهميته و أبعاده الحقيقية .

و كانت الجامعة في هذه الفترة مطالبة أكثر من أي وقت مضى بإمداد المشروع التنموي بالأفراد لإنجاح السياسة التنموية ، فكان التسريع في الحصول تلك الإطارات أن حقق وفرت في اليد العاملة المؤهلة لاستخدام التقنيات الحديثة و التكنولوجيا، إلا أنها في

¹ L'aacher.s, L'Algérie réalités sociales et pouvoir, édition L'HARMATTAN, PARIS 1985.p 18

² عزي عبد الرحمان، البحث العلمي و الاجتماعي بعض الموازنات والأولويات ، حوليات جامعة الجزائر، الجزائر، العدد7، 1993، ص: 35

المقابل لم تستطع التحكم الفعلي في التكنولوجيا والعلوم ، فكانت هذه الإطارات مجرد مسيرة ومراقب للعملية التنموية وكفي.

و أهم ما ميز هذه المرحلة هو الإصلاح الذي عرفه التعليم العالي سنة 1971 و كان بداية هذا الإصلاح إنشاء وزارة التعليم العالي سنة 1971، وارتكز هذا الإصلاح على جملة من الأهداف أهمها:

• ديمقراطية الجامعة بواسطة فتحها أمام كافة شرائح المجتمع.

• جزارة كافة القطاعات و الهياكل الموروثة عن المستعمر و تعويض الأساتذة

الأجانب بالجزائريين.

• التعريب ، باستعمال اللغة العربية كلغة للتدريس وإرساء قواعدها.

• توسيع التخصصات العلمية و التقنية.¹

2-4-3/ المرحلة الثالثة 1980-1990

ظهرت ملامحها عام 1983 ، وبرزت بصورة واضحة جلية عام 1984 تسعى إلى تحقيق الأهداف التي سطرته الدولة وتتطلع إلى مواكبة التطورات الحاصلة في العالم، خاصة المتعلقة بقضايا التعليم العالي، كذلك التركيز على التخصصات التي يتطلبها سوق العمل والي تستفيد منها الجزائر في مهامها الخاصة ببناء الاقتصاد الوطني كالتخصصات التكنولوجية وكذلك التقليل من التخصصات التي فيها فائض كالحقوق الطب لخلق التوازن.²

وقد تم تأسيس نظام الدراسات العليا الجاري العمل به حاليا سنة 1987 وفقا

للمرسوم رقم 87-70 بتاريخ 17 مارس 1987 الذي ظهرت بمقتضاه الدراسات العليا نتيجة نمو دراسات التدرج وحاجات قطاع التعليم والقطاعات الأخرى للبحث والتأطير تزامنا مع توفير المؤطرين الذين استفادوا من بعثات التكوين بالخارج.³

¹ - MARTENS.J.C, le model Algérien de développement, S.N.E.D , Alger,1973, P 217.

² رابح تركي، أصول التربية والتعليم، مرجع سبق ذكره ، ص: 79.

³ عزي عبد الرحمان ، البحث العلمي و الاجتماعي بعض الموازنات والأولويات، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

2-4-4 / المرحلة الرابعة 1990-2000

هي الحقبة التي تداعت فيها آثار الانفجار المعرفي والمعلوماتي كانت هي نفسها حقبة الجزائر الضائعة لما حفلت به من ظروف اقتصادية واجتماعية وأمنية مزرية ، وقد شهدت هذه المرحلة محاولة من جديد لربط أواصر العلاقة بين الجامعة والمحيط وذلك أن المؤسسات الإنتاجية تستعد لدخول اقتصاد السوق الحر . شرعت الجامعات في إعادة النظر في سياسة التكوين التي كانت تتبناها حتى تتمكن من تخريج الأطر ذات الكفاءة العلمية والقادرة على النهوض بالقطاع الإنتاجي حيث تم إدخال تعديلات على البرامج التكوينية ، كما بذلت مجهودات واسعة في سبيل إعداد الأساتذة الجامعيين إعدادا بيداغوجيا عاليا، وتم بتاريخ 1993/01/01 اعتماد فرقة بحث لإنجاز سلسلة من الأبحاث حول تقويم العملية التكوينية بالجامعة الجزائرية.

وقد تم ترجيح الكفة في فترة التسعينات نحو المهمة الأولى للجامعة الجزائرية، وهي تطابق التكوين مع التشغيل نظرا للاحتياجات الهائلة في ميدان التنمية الاقتصادية والتكنولوجية.¹

2-4-5 / مرحلة إصلاح 2001

أقر مجلس الوزراء مشروع إصلاح المنظومة التربوية بالجزائر في شهر أفريل 2001 وذلك لعجز قطاع التربية و التعليم في الجزائر عن مسايرة التحولات الاجتماعية والاقتصادية في خضم الخصخصة و السوق الحرة و العولمة، فقد تم إنشاء لجنة وطنية مكونة من خبراء في الميدان هدفها الوحيد هو إصلاح المنظومة التربوية و قد انبثق عنها عدة لجان منها:

- لجنة إصلاح النصوص القانونية.
- لجنة إصلاح المناهج التربوية.
- لجنة المتابعة و التقويم و التكوين.
- لجنة إصلاح التعليم العالي.

¹ (Rapport générale la commission national de la forme du système éducatif,2002).

منقول من: <http://www.education.gouv.fr>

و في ضوء التوجهات العالمية في كل المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و العولمة و السوق الحرة و بصفة خاصة التوجهات العالمية للتعليم العالي، بذلك سعت الجزائر إلى تحسين نوعية التعليم بكل مستوياته الابتدائي، المتوسط و الثانوي وخاصة الجامعي. هو ربط الجامعة بالمحيط الخارجي.

2-4-6/ مرحلة تطبيق نظام " ل.م.د 2003-2004

لمواجهت كل هذه الإختلالات الملاحظة حاليا في نظام التعليم العالي في الجزائر، وكحل جذري بادرت الجزائر بإصلاح شامل و عميق على مستوى التسيير و مستوى الأداء و مردودية الجامعة الجزائرية يتبنى النظام الجديد و هو نظام " ل.م.د " في التكوين الجامعي و الذي من أهم أهدافه:

- تقديم تكوين يوصي بضمن إدماج مهني أحسن أي ربط التكوين و التشغيل ما بعد التكوين.

- التكوين للجميع و مدى الحياة.

- استقلالية المؤسسات الجامعية.

- انفتاح الجامعة على المحيط¹.

و هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الآتي بكل تفصيل.

¹ الويزة طعوشة، تحديد الاحتياجات التدريبية لأساتذة التعليم العالي في مجال التقويم في ضوء متغير نوعية التكوين، مرجع سابق، ص 105-106.

خلاصة

تعد خدمة الجامعة للمجتمع هي الترجمة الفعلية لوظائف الجامعة من أجل تكيف الأفراد مع المتغيرات السريعة في عالم العلم والتكنولوجيا ، فهي تتحمل مسؤولية كبيرة في صياغة وتكوين الطالب الجامعي علميا وقوميا وثقافيا وفكريا ووجدانيا، فهي أداة المجتمع في صنع قياداته في مختلف الميادين الفنية والمهنية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية والفكرية والتي من خلالها إما أن يتابع المجتمع مسيرة تنميته بخطى حثيثة وباندفاع وحيوية وإما أن يراوح مكانه مع التقدم بخطى بطيئة.

ومع هذا التطور المتزايد لمتطلبات العالم الحديث أصبحت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول بحاجة إلى تكوين الإطارات لتحقيق التقدم والرقى للمجتمع الجزائري وهذا ما جعل النظام التعليمي الجامعي في الجزائر يتخذ تكوين هذه الإطارات أحد أهدافه الرئيسية لتلبية حاجة المؤسسات للإشراف والتسيير في مختلف شؤون الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

لكن رغم المجهودات التي قامت بها الجزائر في مجال إصلاح النظام التعليمي الجامعي غير أنه عرف عدة اختلالات على جميع المستويات هذا ما جعله يتخلى عن النظام الكلاسيكي تدريجيا وكحل جذري بادرت الجزائر بإصلاح شامل و عميق على مستوى التسيير و مستوى الأداء ومردودية الجامعة الجزائرية يتبنى النظام الجديد و هو نظام " ل.م. والذي سنتطرق إليه في الفصل الآتي بكل تفصيل.

الفصل الثالث

نظام ل.م.د.

وعلم الاجتماع

1/ نشأة نظام ل.م.د وظهوره في الجزائر

2/ الآفاق المستقبلية لنظام ل.م.د

3/ علم الاجتماع

تمهيد

إن التزايد الكمي و السريع الذي عرفته الجامعات الجزائرية من حيث التعدادات الطلابية تسبب في العديد من الإختلالات العميقة ، كما أن الطابع الأكاديمي للدراسات بالجامعة لا يستجيب لأهداف التنمية و كذلك لا يتلاءم و التغيرات التي عرفت ها بلادنا على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية و كذا السياسية و الثقافية ، إذ أصبحت تبدو و كأنها غير قادرة على أن تستجيب للتحديات الكبرى التي يفرضها التطور السريع الذي لا سابق له في مجالات التكنولوجيا والعولمة ولاقتصاد و الاتصال، إذن النظام التربوي للتعليم العالي في الجزائر يعاني من عدة نقائص من عدة نواحي على الرغم المجهودات والتغييرات التي حصلت منذ الاستقلال إلى غاية الإصلاح الأخير و تبنى نظام ل.م.د...لذا قمنا في هذا الفصل قمنا بالتكلم عن نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية قدمنا شرح لنظام ل.م.د وبينا أهم أهدافه وآفاقه المستقبلية وتطبيقه في تخصص علم الاجتماع، لكن فقبل تطرقنا إلى هذا النظام الجديد و تبنيه وتطبيقه في الجزائر قمنا بالتحديث عن هذا النظام وخصوصياته و أصوله و نشأته و تاريخ ظهور وأهم أهدافه على الصعيد الدولي باعتباره أهم التوجهات العالمية في هذا المجال.

1 / نظام ل م د وعلم الاجتماع

1-1 / نشأة وتطور نظام LMD

لقد كانت قارة أوروبا منذ القديم مقرا للكثير من التحولات والاكتشافات والاختراعات والتطورات سواء الاجتماعية والثقافية والاقتصادية أو الصناعية، وتعد هي السبابة في اقتراح نظام ملائمة أنظمة التعليم العالي الذي توج في اقتراح بولون عام 1990 ويتمثل هدف هذا الأخير بالتعجيل بالاندماج في فضاء واسع يسمح لحركية الباحثين والطلبة والأساتذة، "ويعتبر هذا الاقتراح القديم الذي تميز بالتطور السريع فقد تم تبنيه بعد الحرب العالمية الأولى سنة 1949 من طرف مجلس أوروبا.

و قد قامت المنظمة العالمية للتربية UNESCO بداية من سنة 1970 بمبادرة تهدف إلى تنسيق أنظمة التعليم العالي في مختلف دول العالم وقد حثت هذه المنظمة على رفع عدد الاتفاقيات الجهوية حول الاعتراف بالتعليم وشهادات التعليم العالي وقد تم تطور هذا النظام عبر عدة ندوات واتفاقيات أبرزها:

1-1-1/ندوة السربون ماي 1998

خلصت هذه الندوة إلى بيان تمت المصادقة عليه من طرف وزراء التعليم العالي لكل من فرنسا، ألمانيا، إيطاليا وبريطانيا وناي هذا البيان لحركة جماعية وموحدة من أجل الوصول لحركة الجامعيين وتطبيق نظام الطورين

- طور الليسانس Undergraduate

- طور ما بعد الليسانس Graduate يبدأ بالماستر وينتهي بالدكتوراه

وقد سطرا الأهداف التالية:

أ- الحركية: تسهيل عملية الحركية البشرية في الفضاء الأوروبي ومحاولة إدماج المتكولين في سوق العمل.

ب- السيولة: تشجيع الشراكة بين الجامعات وإدخال السيولة في فروع التعليم العالي.

ج - الليونة: تسهيل عملية العودة لمواصلة الدراسة والاعتراف بفترات الدراسة.

د- المقروئية: رفع مستوى المقروئية للشهادات الأوروبية وإيصالها لمستوى عالمي

1-1-2 / ندوة بولون 1999

عقدت هذه الندوة في 19 جوان 1999 وتم فيها عرض مفصل للأهداف المرجوة من ندوة الصربون، وشارك في هذه الندوة دول أخرى إضافة إلى اللجنة الأوربية والاتحادات الجامعية واحتوى بيان هذه الندوة على ستة مبادئ وهي

- أ- نظام للرتب الأكاديمية.
- ب- نظام مجزئ للطورين
- ج- نظام تجميع وتحويل الأرصدة
- د- الحركية البشرية (الطلبة، الأساتذة، الباحثون)
- هـ- التقويم الدائم.
- و- البعد الأوربي للتعليم العالي.

1-1-3 / ندوة براغ (ماي 2001)

انعقدت ندوة براغ في 19 ماي 2001 بعد إقرار أكثر من 300 مؤسسة أوربية للتعليم العالي بأسابيع قليلة للتصريح بضرورة مائة الشهادات «و يعرف هذا التصريح بتصريح سلامنك Salamanque وقد أقر ما يلي

- أ- تنمية الحركية وتعزيز برنامج التبادل.
- ب- تنظيم التنوع.
- ج- إعادة النظر في تنظيم أطوار التعليم العالي.
- د- تعميم نظام الأرصدة.
- هـ- تقوية الجاذبية الأوربية في ميدان التعليم العالي.¹

1-2 / نظام ل م د في الجزائر

انخرطت بلادنا منذ سبتمبر 2004 في السياق الخاص بإصلاح أنظمة التعليم العالي، « فعلى ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية للمخطط

¹ مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة. يسكرة، نظام ل م د في الجزائر، جامعة بسكرة نموذجاً، 2014، منقول من www.poplas.org

الخاص بإصلاح النظام التربوي المتبنى من طرف مجلس الوزراء في 20 أبريل 2002 تم تسطير هدف إستراتيجي للمرحلة [2004-2013] يتمثل في إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي مصحوبا بتحسين البرامج البيداغوجية وإعادة تنظيم التسيير البيداغوجي. ويجدر بنا أن نشير إلى أن الشهادة القديمة (شهادة النظام الكلاسيكي ، تستمر الجامعة في تقديمها وقد اختيرت في سبتمبر 2004 عشرة مؤسسات لتكون قيادية في تطبيق نظام ل.م.د. ، وأما الآن فقد تم تعميمه على كافة المؤسسات الجامعية الجزائرية .

تتمحور الهيكلة الجديدة للتعليم العالي حول ثلاث شهادات هي ليسانس ، ماستر ، دكتوراه، وتهدف إلى تحسين نوعية التكوين الجامعي وجعله يتلاءم مع باقي الأنظمة التكوينية في العالم وإعطاء دور كبير للطلبة في هذا النظام من خلال تسهيل حركة الطلبة وتوجيههم وتثمين العمل الذاتي للطلبة وتنصيب إجراءات لمرافقة الطلبة في أعمالهم وتثمين المكتسبات وتسهيل تحويلها واقتراح مسارات تكوينية متنوعة وتكييفها مع الحاجيات الاقتصادية، مع ضرورة انفتاح الجامعة والتكوين علي الخارج، كما سعت الإصلاحات إلى الانفتاح علي المحيط الاقتصادي والاجتماعي والاستجابة لمختلف متطلباته وذلك من خلال طرح مسارين تكوينيين هما مسار أكاديمي ومسار مهني وذلك علي مستوى الليسانس والماستر، فالمسار الأكاديمي هو الذي يسمح للطلّاب بالدّخول المباشر في دراسات أكثر طولاً وأكثر تخصصاً، أي في مستوى الماستر أو الدّكتوراه، أما المسار المهني فهو الذي يتيح للطلّاب بالدّخول المباشر في عالم الشغل، أي على مستوى الليسانس أو الماستر.¹



شكل رقم (3) : يوضح اختصار ل.م.د.²

¹http://www.univ-setif2.dz/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=45&Itemid=241&lang=ar

² من إعداد الباحثة على ضوء المعطيات

1-3/ الأهداف العامة لنظام ل م د

- إصلاح منظومة التعليم الجامعي.
- ضمان تكوين نوعي، يأخذ بعين الاعتبار التكفل بتلبية الطلب الاجتماعي الشرعي في مجال الالتحاق بالتعليم العالي
- تطوير ميكانزمات التكيف المستمر مع تطور المهن و الوظائف
- تقوية المهمة الثقافية للجامعة، بترقية القيم العالمية التي يعبر عنها الفكر الجامعي خاصة تلك المتعلقة بالتسامح و احترام الآخر.
- تمكينها من التفتح أكثر على التطور العالمي و على الخصوص في مجال العلوم و التكنولوجيا.
- تشجيع و تنويع التعاون الدولي وفق السبل و الأشكال المتأتمية.
- ترسيخ أسس تسيير يرتكز على التشاور و المشاركة.
- تكييف النظام الجامعي الجزائري مع النظام العالمي لا سيما النظام الجامعي الأوروبي.
- التكيف مع متطلبات العولمة في مجال التكوين الجامعي.
- تسهيل اندماج الطلبة الجزائريين في الجامعات الأجنبية.
- تغطية احتياجات الكلية من تخصصات جديدة.
- تخفيف الضغط على الكليات المجاورة.
- تحقيق الملاءمة العالمية للشهادات مع تمكين الطلبة من إمكانية إجراء جزء من مسارهم التكويني في جامعة وإجراء أجزاء أخرى في جامعات مختلفة، سواء في بلدانهم أو في الخارج، وذلك مع سهولة في الاعتراف والمعادلة.
- اقتراح مسارات للتكوين متنوعة ومكيفة.
- تثمين العمل الشخصي للطالب.
- تمكين الطالب من الاحتفاظ بمكتسباته رغم التحويل.

- تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح قطبا للإشعاع الثقافي و العلمي على الأصدقاء الوطنية و الدولية.
- إشراك الجامعة الجزائرية في التنمية المستدامة للبلاد.
- الموازنة بين متطلبات التعليم العالي و المتطلبات الضرورية لضمان تكوين نوعي.¹

1-4/ عناصر نظام ل.م.د

- **الترصيد Capitalisation:** هي الوسيلة التي تسمح باكتساب و الحفاظ نهائيا على وحدات التعليم يمكن اكتساب النهائي للمواد التي تحصل فيها الطالب على المعدل لوحدة تعليم الغير مكتسبة .الأرصدة المتعلقة بوحدة التعليم أو المواد تعتبر اكتسابا نهائيا .إذن يمكن الاعتراف بأرصدها فيما بعد بجميع المؤسسات الجامعية.
- **الحركية Mobilité:** تمكن الطالب من الانتقال من ميدان تكوين لآخر .التصديق على التعليم المتبع من مؤسسة أخرى بالداخل أو بالخارج .التصديق على الخبرة المكتسبة من أجل الحصول على جزء أو كل الشهادة
- **المقروئية Lisibilité :** تسمح سوق العمل بقراءة واضحة للشهادة و مقارنتها بسهولة بشهادات أخرى لنفس البلد أو لبلدان أخرى بعد التعرف على نظام ل.م.د .و يتكون نظام ل.م.د من وحدات التعليم، لكل وحدة تعليم قيمة في شكل رصيد و تعبر عن عدد من ساعات العمل دروس، أعمال تطبيقية.²

1-5/ الهيكل الجديدة للتعليم في نظام ل م د في الجزائر

- أ/ **الطور الأول مدته ثلاث سنوات شهادة الليسانس:** ويشمل تكوين قاعدي أولي متعدد التخصصات مدته أربع سداسيات يكتسب الطالب من خلاله المبادئ الأولية للتخصصات المعنية (الجذع المشترك) ليلاي هذا التكوين، تكويننا متخصصا مدته سداسيين يتوج بعدها الطالب بشهادة الليسانس³ وهناك نوعان من شهادة الليسانس:

¹ المركز الجامعي اكلبي محند ولحاج بالبويرة، معهد العلوم الانسانية والاجتماعي، مشروع تكوين بصيغة L.M.D ليسانس اكايدمية في التاريخ، الموسم 2010، ص 7-8

² غيتي نسين، دور نظام ل.م.د في اعداد الموارد البشرية وأهميته، مجلة العلوم الانسانية، عدد37، جوان2012، ص 324.

³ علي عبد الله ولخضر مداح، التعليم العالي في الجزائر وإدارة الجودة الشاملة كمدخل لجودة مخرجاته ، مداخلة ملتقى وطني حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل، جامعة زيان، عاشور، الجلفة، الجزائرية 2010، ص 98

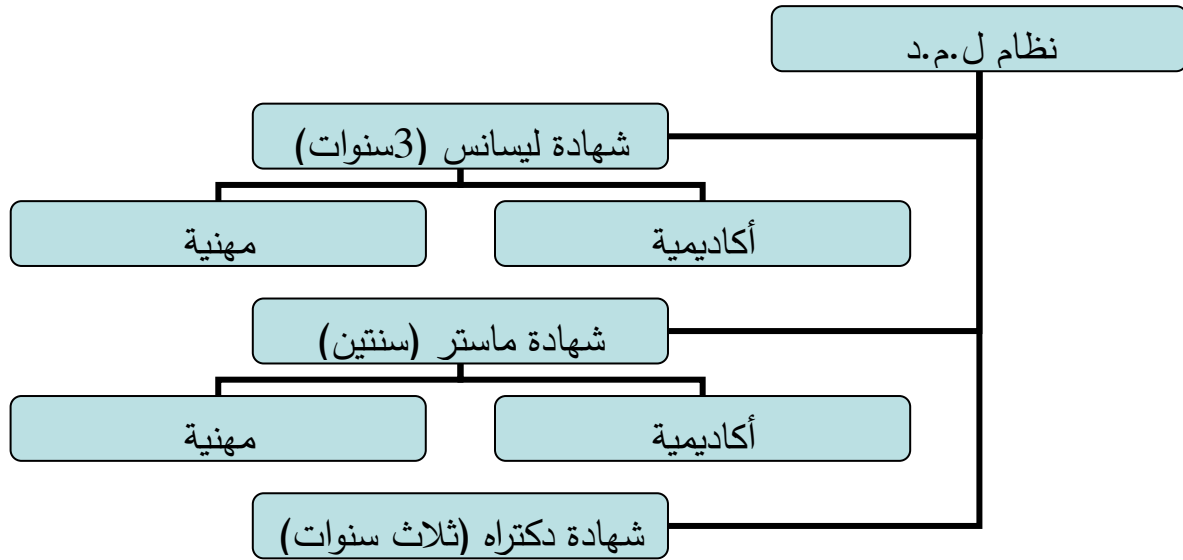
* فرع أكاديمي يتوج بشهادة ليسانس أكاديمية و يسمح لصاحبه بمتابعة الدراسة
* فرع مهني يتوج بشهادة ليسانس مهنية تمكن صاحبها بالاندماج مباشرة في عالم
الشغل.¹

ب/ **الطور الثاني مدته سنتين شهادة الماستر:** ويشمل تكوين متخصص للطلبة الذين
تتوافر فيهم شروط الالتحاق، كما لا يقصى الحائزين على ليسانس مهنية، حيث بإمكانهم
المتابعة بعد قضاء فترة في عالم الشغل، ليتوج الطالب في نهاية هذا الطور بشهادة
الماستر البحثية تؤهله إلى النشاط البحثي في قطاع التعليم العالي بانتقاله للطور الثالث ،
أو الماستر المهنية التي تؤهله بالاندماج في عالم الشغل بمستوى أعلى من الأداء
والتنافسية.

ج/ **الطور الثالث مدته ثلاث سنوات شهادة الدكتوراه:** ويشمل تكوين متخصص يضمن
للطالب تعميقا في المعارف، ليتوج الطالب في نهاية هذا الطور بشهادة الدكتوراه بعد
تحضيره لرسالة البحث ولقد قامت الوزارة أيضا بإنشاء مدارس الدكتوراه لتغطية التكوين
لتحضير الماجستير والدكتوراه لتحسين نوعية ومستوى التكوين في مرحلة ما بعد التدرج،
ورغم هذه الإصلاحات إلا أن هذه التجربة يتنبأ لها الكثير من الخبراء الجزائريين بالفشل
نظرا لعدم توافرها مع البيئة الجزائرية ، وكون أن الإقدام على هكذا إصلاحات دون
إشراك الفاعلين الأساسيين بمؤسسة التعليم العالي والمتمثلين في أعضاء هيئة التدريس
والطلبة بصفة خاصة، المطبق عليهم هذا الإصلاح سوف يرهن بصفة كبيرة فرص
نجاحها وسوف يزيد من هشاشة استقرار مؤسسة التعليم العالي الجزائرية مما يؤثر بشكل
كبير على النتائج المرغوب في تحقيقها والأداء بشكل عام.²

¹ www. univ-blida2.dz/eco/ -lmd

² علي عبد الله ولخضر مداح، التعليم العالي في الجزائرية وإدارة الجودة الشاملة كمدخل لجودة مخرجاته، مرجع سبق ذكره، ص 99.



الشكل رقم (4): يوضح هيكل نظام ل.م.د.¹

6-1 / تنظيم التعليم العالي في الجزائر

ينظم التعليم العالي في سداسيات تتضمن وحدات تعليمية، تجمع التكوينات في ميادين تكوين، يعد ميدان التكوين بناءا متجانسا يغطي عدة تخصصات، تعد التكوينات في شكل عروض تكوين لا يقاس التعليم و التكوين المحصلين بسنوات الدراسة وإنما بأرصدة إذ يجب:

-اكتساب 180 رصيدا للحصول على شهادة الليسانس.

-اكتساب (120+180) رصيدا للحصول على شهادة الماستر.

إذ الأرصدة في وحدة حساب تسمح بقياس عمل الطالب خلال السداسي (دروس، أعمال موجهة، أعمال تطبيقية، تربيصات، بحث، عمل شخصي..) و الأرصدة وقابلة للاكتساب و التحويل من مسار لآخر².

ويكون ضوابط النجاح والانتقال في النظام الجديد على النحو التالي:

أ/ الوحدة التعليمية

يعد الطالب ناجحا في وحدة تعليمية ما (أساسية، استكشافية أو تقاطعية) إذا كان معدل مجموع العلامات المحصلة في المواد المكونة لها والمرجحة بمعاملاتها يساوي أو

¹ من إعداد الباحثة على ضوء المعطيات

² د. الوافي الطيب، نظام التعليم العالي في الجزائر و رهانات الجودة، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة، آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، ص 122.

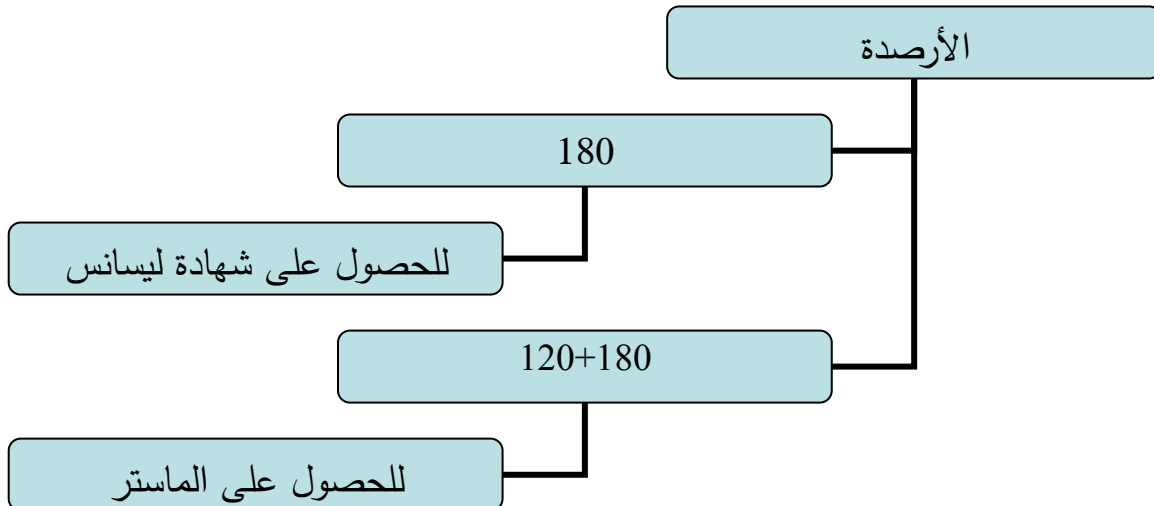
يفوق 20/10، ويعني النجاح في وحدة تعليمية معينة بالكيفية السابقة اكتساب الأرصدة المخصصة لها وبذلك فهي وحدة تعليمية مكتسبة بشكل نهائي ضمن المسار التكويني المعني وقابلة للتحويل إلى أي مسار تكويني آخر يتضمنها.

ب/ السداسي التعليمي

يعد الطالب متحصلا على السداسي إذا ما تحصل على كل الوحدات التعليمية المكونة له (أساسية، استكشافية وتقاطعية) بالكيفية المذكورة سابقا.

كما يمكن الحصول على السداسي من خلال مبدأ التعويض بين مختلف الوحدات التعليمية المكونة له وذلك بحساب المعدل العام على أساس المعدلات المحصلة في الوحدات التعليمية المكونة للسداسي والمرجحة بمعاملاتها، بحيث يصبح السداسي محصلا عليه إذا كان المعدل العام يساوي أو يفوق 20/10 أما إذا كان هذا المعدل أقل من ذلك فإن الطالب يتقدم إلى الامتحانات المتعلقة بالدورة الثانية (الدورة الاستدراكية) في المواد أو الوحدات غير المحصلة دون تعديل لعلامات المراقبة المستمرة، علما أنه يحتفظ بالمواد التي تحصل فيها على معدل 20/10.

ويجب التذكير بأن الانتقال الأول من السداسي الأول إلى السداسي الثاني من نفس السنة الجامعية و في نفس المجال يعتبر حقا لكل طالب مسجل ويتابع دراسته.¹



شكل رقم (5): يوضح الأرصدة

¹ www.univ-blida2.dz/eco/-lmd.

2/ آفاق نظام ل.م.د في الجزائر

1-2/ متطلبات نظام ل.م.د.

1-1-2/ الوصاية (المرافقة) tutorat

تعتبر الوصاية أحد المستجدات الجوهرية في إطار فلسفة نظام ل.م.د حسب المرسوم التنفيذي رقم 13-78 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المادة 02 تقرر على مرافقة الطلبة في بناء مسار تكوينهم وانتقالهم في الدراسات¹

فمن مهام الأستاذ الوصي مساعدة الطلبة على اختيار مساراتهم الدراسية والمهنية² فالهدف منها هو تحسين نوعية تكوين الطلبة وذلك بإعلامه وتوجيهه للرفع من قدرته وإمكانية مشاركته في بناء مساره التكويني عن طريق تعظيم حجم العمل الشخصي؛ وعليه فالوصاية هي عبارة عن فضاء حوار بين الطلبة والأستاذ الوصي تقدم فيه إجابات مناسبة عن موضوعات مختلفة و تتمثل في:

- متابعة الطلبة في مسارهم البيداغوجي عن طريق التكفل ببعض نقائصهم المحتملة.
- دعم الطلبة في اكتساب مناهج العمل الضرورية لنجاحهم.
- تعريف الطلبة بالمناهج الحديثة في البحث المكتبي والتحكم في استعمال التقنيات متعددة الوسائط.
- تعريف وشرح نظام ل.م.د المعتمد بالكلية من مسارات، تخصصات، نظام الانتقال والتقويم، عروض التكوين...الخ.
- مساعدة الطلبة في تنظيم أعمالهم الشخصية (مراجعة المحاضرات، تحضير التمارين، إعداد البحوث والإطلاع على المراجع...الخ).
- الاستماع للطلبة لخلق وبناء علاقة وجو من الثقة بينهم وبين الأستاذ من خلال تقديم الدعم والنصائح الشخصية.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25، 08 ربيع الأول عام 1434 الموافق لـ 6 فبراير 2013.

² Annie BIREAUD, Les méthodes pédagogiques dans l'enseignement supérieur, les éditions d'organisation, 1990,p:74

-
- التقليل من حجم الشعور بالانطوائية والإحباط لدى بعض الطلبة بمحاولة تشجيعهم وإعطائهم نظرة إيجابية عن المستقبل.¹
- التقليل من حجم الشعور بالانطوائية والإحباط لدى بعض الطلبة بمحاولة تشجيعهم وإعطائهم نظرة إيجابية عن المستقبل.²

2-1-2/ الشراكة

- حسب المرسوم التنفيذي رقم 13-78 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المادة 02 تقر على:
- المشاركة في تنفيذ التبرصات في الوسط المهني لطلبة الشعب والتخصصات المعنية ومتابعتها.
- تقييم تنفيذ اتفاقات الشراكة ما بين القطاعات في إطار التكوين المفتوح وتأثيرها على التكوين
- المشاركة في وضع آليات تحضير الطلبة للحياة المهنية³.
- يهدف مشروع التكوين المقترح، إلى فتح مجال التشاور، وتبادل الآراء مع مختلف مؤسسات البحث في مجال العلوم الاجتماعية، والجهات المسؤولة عن الهيئات العمومية مثل المؤسسات الثقافية والسياحية، مديرات الثقافة و المجاهدين ومحافظي المتاحف والحظائر بمختلف أنواعها (محلية، جهوية وطنية)
- توجه الشراكة بين القسم والأطراف الأخرى في اتجاهين بحيث
- يتكفل القسم بتقديم تكوين يتماشى واحتياجات الجهات الشريكة.
- تتكفل الجهات الشريكة بالمساهمة في عملية التكوين من خلال استقبال الطلبة المترشحين.⁴

¹ www.univ-blida2.dz/eco/-lmd.

² ibid.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 08، 25 ربيع الأول عام 1434 الموافق لـ 6 فبراير 2013

⁴ المركز الجامعي الكلي محند ولحاج بالبويرة، معهد العلوم الانسانية والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 11

2-1-3/ التمهين

- هو وضع شعب مرماها تمهيني .لأجل هذا يجب
- تحديد الأهداف فيما يخص الكفاءات.
- دراسة الاحتياجات الحقيقية لسوق التشغيل.
- يمكن للطالب أن يخلق لوحده مناصب تشغيل بمعنى أن لا ينتظر أن يوظف عند تخرجه من الجامعة.
- إشراك وكالات إنشاء المؤسسات والتشغيل في إعداد العرض.
- إقامة علاقات دائمة مع القطاع المستخدم.
- إنشاء وتنشيط هيئة علائقية مكلفة بالتربصات.¹

2-2/ مشاكل نظام ل.م.د.

أ/ عدم توافقه مع البيئة التعليمية الجزائرية

في السنوات الأخيرة حاول الدول العربية و على رأسهم الجزائر إجراء مجموعة من الإصلاحات مست مختلف الأطوار التعليمية على رأسها التعليم العالي لعلها إدخال نظام ل.م.د في مختلف التخصصات الجامعية هذا النظام الذي يعتبر غامض الملامح بالنسبة للطلبة والأساتذة؛ وفي الأصل هو تجربة أوروبية تتوافق مع البيئة التعليمية والاقتصادية و السياسية والاجتماعية الأوروبية، هذه التجربة التي يتنبأ لها الكثير من الخبراء الجزائريين بالفشل نظرا لعدم توافقها مع البيئة الجزائرية.

فالجزائر حاولت تبين مجموعة من الإصلاحات التي في الأصل تجارب ناجحة لدول أخرى والتي تتوافق بيئة هذه الدول والتي قد لا يمكن تطبيقها في الجزائر نظراً لطبيعة البيئة الجزائرية.

ب/ غموض المقررات المدرسة و غياب برامج واضحة للمحاور المدرسة لمعظم المواد

في بداية السنة تمنح المقاييس للأساتذة من أجل تدريسها وعندا مطالبة الأستاذ الإدارة بالبرنامج التدريسي للمقياس يلقي رد من بعدم وجود برنامج وزاري يحدد المحاور

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الدليل العملي لتطبيق و متابعة ل.م.د ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، جوان 2011، ص56

الأساسية الواجب تدريسها خلال السنة، وحتى إن وجدة هذه البرامج فهي إما فيها نقص أو تكرار أو غموض في بعض المحاور وهذا بالطبع سوف يؤثر بشكل أو بآخر على المناهج التعليمية المتبعة في الجامعات الجزائرية.

-التخطيط والتنظيم غير السليم للبرامج و المناهج المتبعة في التعليم العالي وتولية عملية إعداد البرامج لأشخاص ليسوا في التخصص.

-النقل الحرفي للمقررات و برامج المواد من مقررات بعض الدول المتطورة مثل فرنسا وهذا في عدة مقاييس على رأسها مقاييس العلوم الاقتصادية والتي لا تتوافق مع مستوى الطالب الجزائري في البيئة الحالية.

ج/ التأثير السلبي لمناهج ما قبل التعليم العالي على منهاج التعليم العالي

إن ضعف أو قصر المناهج المسطرة من طرف وزارة التربية والتعليم والتي تعتبر القاعدة والمنطلق لمناهج التعليم العالي أثر بشكل مباشر على الطرق التعليمية في الطور الجامعي.

د/ ارتفاع عدد الطلبة و تركيز إدارة الجامعة على الكم لا الجودة

إن أصل هذا المشكل ينطلق أساس من عدد الناجحين في شهادة البكالوريا وارتفاع عدد الناجحين مما يزيد عدد الملتحقين بالجامعات ومع ضعف المناهج المتبعة وضعف الطالب على السواء أدى بالإدارات على مستوى الوزارة وعلى مستوى الجامعات إلى التركيز على الكم على حساب جودة الطالب ومع مرور الوقت أثر هذا على المناهج والمقررات الدراسية بجل فيها نوع من التساهل والتقصير من طرف الأساتذة والإدارة من أجل زيادة عدد الناجحين.

هـ/ ضعف مستوى الأستاذ مما يولد عدم القدرة على تطبيق المناهج والمقررات الدراسية

يعتبر ضعف الأستاذ من الأسباب الرئيسية في فشل أو ضعف المناهج المطبقة وهذا يعود إلى عدة أسباب أهمها -تدريس مقاييس ليست في التخصص، ضعف تكوين الأساتذة وعدم كفاءته، نقص الرقابة على الأساتذة، ضعف عملية الاختيار والتوظيف، الفساد الإداري في الجامعات، الظروف المادية... الخ.

و/ ضعف مستوى الطالب

يقر كل الأساتذة في الوقت الراهن بضعف مستوى الطالب الجامعي وهذا بالطبع يؤثر بشكل مباشر على المناهج والطرق التعليمية المتبعة، فالأستاذ والإدارة من خلال ملاحظتهما ضعف مستوى الطلبة يحاولان مع مرور الوقت تكييف المناهج التعليمية مع مستوى الطالب ومع الزمن تدهوره هذه المناهج وأصبحت العلاقة طردية بين مستوى الطالب والمناهج، هذا من أجل رفع مستوى النجاح.

ي/ غياب هيئة مختصة في التخطيط استراتيجي للمناهج التعليمية على مستوى عالي في الوزارة وعدم توافق و مواكبة البرامج و المناهج المتبعة للتطورات التكنولوجية الحالية

نلاحظ أن البرامج المناهج المتبعة في التعليم العالي لا تتوافق والتقنيات المعلوماتية التكنولوجية الحديث. وعدم التوافق ومسايرة التطورات الحاصلة على الساحة المعلوماتية يؤدي إلى إضعاف مصداقية المناهج التعليمية المتبعة.

ن/ انفصال المناهج التعليمية عن الواقع المؤسسي

تعمل الدول الغربية على تعزيز المناهج التعليمية من خلال ربطها بالواقع المؤسسي، على خلاف الدول العربية وعلى رأسها الجزائر هناك شرخ كبير بين المناهج التعليمية والطرق الأكاديمية المدرسة في الجامعات و الواقع المؤسسي وهذا بالطبع يؤدي إلى إضعاف مصداقية المناهج و الطرق التعليمية المتبعة لأنه من المفروض أن الجامعات مولد المورد البشري الذي يستغل مباشرة من طرف مختلف المؤسسات على مستوى البلد¹.

2-3/ نظام ل.م.د. ومتطلبات التنمية المحلية

بالنظر لجملة الأهداف التي يرمي إليها نظام ل.م.د. وبالنظر لواقع الجامعة الجزائرية، يمكن إجمالاً ملاحظة ما يلي:

¹ عدنان مريزق، كريم قاسم، التدريب الموجه بالأداء للمواطنة بين سياسات التعليم ومتطلبات سوق العمل، الملتقى الوطني الأول جامعة زيان عاشور بالجلفة تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية ص 24-25.

-نظام ل.م.د. لحد اليوم يسير بذهنيات التعليم الكلاسيكي، وهذا ما ينافي مرونة ل.م.د. كنظام وحركية التنمية المحلية كمشروع.

-نظام ل.م.د. الرامي لتطبيق معايير الجودة العالمية، لا يزال يعاني من ويلات القرارات سياسية التي تكبح وتيرة نموه وتحبس أنفاسه، وهذا ما يضعف جدارة ومؤهلات العنصر البشري الذي يعد غاية ووسيلة المشروع التنموي المحلي.

-نظام ل.م.د. الذي يستنبط روحه وقوته من محيطه الاقتصادي والاجتماعي، يتعرض لنفور من داخل وخارج الجامعة وهذا ماقد يقلل من شأن الشهادة ويقلص من فرص التشغيل.

-نظام ل.م.د. الذي يرمي لترقية روح التكوين الذاتي للعنصر البشري يعاني من رداءة وضعف التحصيل العلمي المكتسب من أطوار التعليم السابقة (ابتدائي -متوسط - ثانوي) هذا ما يثقل كاهل الأستاذ الجامعي في ترسيخ المعلومات والتقنيات الحديثة للطالب.

-نظام ل.م.د. الذي يرمي لخدمة المجتمع اقتصاديا يواجه قاعدة اقتصادية هشّة ونشاطات تسودها الضبابية والغموض وهذا ما ينافي مشروع التنمية المحلية كبرنامج وكمنهج.

-نظام ل.م.د. الذي يرمي لمشاركة كافة الأطراف الفعالة خاصة الأساتذة في إعداد وتحديث برامجهم، يعاني من سلوكيات وقرارات ارتجالية بعيدة كل لبعد عن الواقع وهذا ما يؤثر سلبا على المشروع التنموي المحلي كعملية توفير فرص التعليم النوعي للجميع، إعداد الطالب للعمل وسط الاقتصاديات التنافسية.¹

2-4/ خصائص مخرجات نظام ل.م.د. التي يحتويها سوق الشغل في الجزائر

تشير الإحصاءات الدولية لسنة 2009 إلى أن أفضل جامعة جزائرية في الصف ال 23 إفريقيا و 4132 عالميا، وهذه النتيجة ذات مدلول واقعي ولا تحتاج إلى تبرير، وهذا إن دل فإنما يدل على قلة كفاءة الطالب الجزائري نظرا لعدم كفاءة باقي المعايير الأخرى المرتبطة بالتعليم الجامعي، وهذا ما جعل مخرجات التعليم العالي التي يستقبلها سوق الشغل تتميز بما يلي

¹ سعدو عادل، هارون أسماء، التكوين الجامعي ومتطلبات التنمية المحلية، دراسة تحليلية لواقع نظام LMD في الجزائر، الملتقى الوطني الأول جامعة زيان عاشور بالجلفة تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية ص141.

- تخرج عدد هائل من الطلبة مثقلين بكم معرفي هائل لكن جاهلين بكيفية توظيف هذه المعارف العلمية عند اقتحام عالم الشغل .
- بعد المكتسبات العلمية عن ما يصادفه الطالب الجامعي في سوق العمل.
- عدم اهتمام الطالب بشكل عام بالتحصيل العلمي بقدر اهتمامه بالحصول على شهادة تؤهله للحصول على وظيفة مستقبلا.
- غياب الطالب الجامعي المثقف الذي يكون على دراية بكل ما يحصل من حوله من متغيرات اقتصادية واجتماعية.
- عدم إدراك الطالب بالمجالات المهنية التي يمكن أن يؤهله لها تخصصه، وهذا ما يؤدي إلى التركيز على تخصصات معينة دون تخصصات أخرى.
- صعوبة الاندماج في عالم الشغل، نظرا لغياب مهارات الاتصال والقيادة من جهة وغياب المهارات المهنية من جهة أخرى.¹

3/ علم الاجتماع

3-1/ تعريف علم الاجتماع

لقد اختلف علماء الاجتماع فيما بينهم حول موضوع علم الاجتماع ،وانقسم إلى ثلاثة طوائف ، حيث تذهب الطائفة الأولى إلى أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة العلاقات الاجتماعية، ويذهبون في تعريف علم الاجتماع بأنه علم العلاقات الاجتماعية ويتزعم هذه المدرسة المفكر الألماني جورج سيميل إضافة إلى ماكس فيبر وألفرد فركانت.²

أما أصحاب الطائفة الثانية والتي يعرف رجالها بأصحاب المدرسة الاجتماعية فيذهبون إلى ضرورة قيام طائفة من العلوم الاجتماعية الجزئية إلى جانب علم الاجتماع؛ على أن تقتصر وظيفة علم الاجتماع على وضع المبادئ العامة والدعائم الأساسية التي ترسي عليها العلوم الاجتماعية ، وتتحدد في أن يدرس المقومات الأساسية للحياة الاجتماعية، والدعائم التي تؤدي إلى وحدة المركب الجمعي ، والخواص العامة للعلاقات الاجتماعية؛ والقوانين المنظمة لها ، والتي تؤدي إلى الثبات والاستقرار، والقوى

¹ مقدم وهبية، الحاجة إلى تطوير المناهج الجامعية بما يتناسب مع متطلبات سوق الشغل في الجزائر، الملتقى الوطني الأول جامعة زيان عاشور بالجلفة تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية ص 334

² كمال التابعي، علي المكاوي، علم الاجتماع العام، دار النشر الإلكتروني، القاهرة، ب ط، ب س، ص 9 .

المؤثرة في تطور المجتمع وتقدمه؛ لأن الوقوف على هذه الحقائق العامة ومناقشتها وتحليلها هو العمل الحقيقي لعالم الاجتماع؛ ومن أنصار هذا الاتجاه نجد كل من دوركايم وهوبهوس ولستروارد.¹

أما الاتجاه الثالث فيتمثل في أصحاب الآراء الخاصة، وهم لا يمثلون اتجاها واحدا ولكنهم يمثلون وجهات نظر خاصة، فمنهم من يذهب إلى أن علم الاجتماع ينبغي أن يكون فرعا من علم الحياة العام مثل هيربرت سبنسر ومدرسته؛ ومنهم من يرى أنه يجب أن يكون مبحثا من مباحث علم النفس مثل تارد ومدرسته؛ ومنهم من يرى أنه علم النظم الاجتماعية وأشهرهم الفرنسي كفلييه، ومنهم من يرى أن الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع هو دراسة المبادئ التي تؤدي إلى وحدة المجتمع والتي تدفعه إلى التطور والتغير وأثر ذلك في التنظيم والعلاقات والوظائف الاجتماعية ومن أشهرهم الأمريكي ماكيفر، ويذهب البعض إلى القول بأن موضوع علم الاجتماع هو دراسة التراث الاجتماعي من عادات وتقاليد وعرف ومظاهر الفلكلور وأشهر أنصار هذا الاتجاه سمول وسمنر.²

وبالرغم من هذه الاختلافات؛ فإن معظم الاتجاهات العامة تكاد تكون متفقة على أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة المجتمع في بنيته ونظمه وظواهره دراسة علمية وصفية تحليلية، الغرض منها الوصول إلى قوانين تحكم الظواهر.³

3-2/ مكانة علم الاجتماع

يسود في المجتمع الجزائري حاليا وفي بعض المجتمعات العربية خطاب يتضمن فكرة أن العلوم الاجتماعية والإنسانية لا علاقة لها بالنهضة التي هي مشروع هذه المجتمعات ومشروع كل مجتمعات العالم، حيث تتوقف النهضة على العلوم الدقيقة والعلوم التكنولوجية التي هي لغة العصر وموضوع التنافس فيه، ومن هنا كانت هذه المجتمعات العربية في غنى عن العلوم الاجتماعية لأنها في حاجة إلى أفراد يتقنون علوم الآلة والهندسة والتكنولوجيا بكل أشكالها، لا إلى فلاسفة ومؤرخين وعلماء اجتماع وغيرهم... وأكثر من هذا أصبح مفهوم العلم يقتصر على ما يدور داخل المصانع والأجهزة التي تحتويها، وداخل المخابر وما يحدث فيها من تجارب وتحاليل وبذلك

¹ المرجع السابق، ص 11.

² سامية الخشاب، المدخل إلى علم الاجتماع، بدون دار نشر، القاهرة، سنة 1996، ص 22.

³ نفس المرجع، ص 16.

أصبحت العلوم الاجتماعية علوماً إضافية أشبه إلى حد كبير بالكماليات، فالنهضة من حيث أنها مشروع الإنسان الجديد أو المجتمع الجديد ليست إلا عملية اجتماعية ثقافية شاملة تنطلق من الأفكار قبل كل شيء ، والتطور التقني الذي تعرفه أوروبا اليوم والذي هو نتيجة الثورة الصناعية ما كان ليكون لولا الثورة الاجتماعية والثقافية التي مهدت الطريق لحدوث الثورة الصناعية والتي كانت تتمثل في أنساق فلسفية وحركات إيديولوجية كحركة التنوير وغيرها، هذه الثورة التي مست كل جوانب الحياة الإنسانية كان أول ما أحدثته هو تغير الأفراد نحو أنفسهم ونحو العالم المحيط بهم ، فشكّلوا مضمونا اجتماعيا ثقافيا كان قائدهم نحو الحضارة والتقدم المتعدد الألوان والأشكال وفي شتى المجالات وهذا ما جعل من أوروبا قوة قاهرة خاصة بتكنولوجياتها العالية.

فالتقدم التكنولوجي والعلمي ليس نتاج المعرفة العلمية والتقنية بحد ذاتها فقط بل ساهمت فيه العلوم الاجتماعية ورجال الفكر والفلاسفة والمؤرخين ، والإبداع الفكري هو قاعدة الإبداع التقني أو التكنولوجي فالعلوم الاجتماعية كغيرها من العلوم لها دورها في خدمة المجتمع الإنساني ، والمهمة التي يقوم بها الفيلسوف وعالم الاجتماع والأخصائي في علم النفس وغيرهم ، لا تقل شأنًا عن مهمة المهندس الذي يخترع الآلة ويصنع تصميمها ويصنع هيكلها، بل وقد تكون أكبر شأنًا، ذلك أنه مهما كانت حاجة المجتمع إلى هؤلاء على اختلاف اختصاصاتهم فإن المهمة الأولى أصعب وأعقد من الثانية ، ومثال ذلك أن تعطل الآلة يمكن معاينته وتحديد موقع الخلل ، ويكون علاجه سواء بتصليح جزء منها أو بتغييره بجزء آخر وتلك عملية لا تخضع لها إطلاقًا مشكلة الإنسان فردا كان أو جماعة وتبقى في النهاية وقفا على المختصين في العلوم الاجتماعية دون سواهم ، بل وقد تكون العلاقة بين المهندس والآلة هي نفسها موضوعا في حقل هذه العلوم.

هذه العلوم الاجتماعية التي حققت شرعيتها العلمية في المجتمعات الأوروبية بعدما اكتسبت بناءها الإبيستمولوجي والمنهجي وتجاوزت مرحلة المعرفة المجتمعية والخلفيات الإيديولوجية، ما تزال في المجتمعات العربية تبحث عن موقع لها وبالأخص في المجتمع الجزائري الذي يتبنى قاداته نظرية أن التكنولوجيا هي وحدها القادرة على إخراج المجتمع من التخلف فاختراروا العمل في هذا الاتجاه وأوضحوا ذلك في خطاباتهم اليومية ، ومنه كان الاهتمام فقط بالعلوم ذات الصلة بإنتاج هذه التكنولوجيا بينما ألقى بالعلوم الاجتماعية

على الهامش ،وهذا بصرف النظر عن تدريسها بالجامعات كفروع علمية، ذلك أن تدريسها لا يعني إطلاقاً موقعها في المجتمع وأهميتها فيه ، حيث أن هذه العلوم هي اليوم حبيسة جدران الجامعة، وكذلك دارسوها لا يجدون مكانتهم خارجها، وحتى داخل الجامعة لم تأخذ هذه العلوم وضعيتها اللازمة فالعلوم الاجتماعية قد ألبست ثوب الاحتقار، دورها لا يتجاوز استقبال الطلبة الأقل حظاً من بين حاملي البكالوريا الجدد، والمرفوضين في تخصصات أخرى كالطب والهندسة، لولا هذا الدور لكان من المحتمل أن تشطب من الخارطة الجامعية أما عن واقعه كعلم يمكن القول أنه منذ تأسيسه في الجامعة الجزائرية إلى غاية اليوم ، هو علم اجتماع غربي فرنسي بالأخص بنظرياته ومناهجه وفلسفته العلمية وحتى في لغته، فهو علم اجتماع نشأ وتطور في مجتمعات مخالفة تماماً للمجتمعات العربية وجامعات هذه الأخيرة احتوته دون تكيف ودون اعتبار لخصوصياتها رغم ثراء تراثها عبر التاريخ.¹

وفي السياق ذاته، يأتي مقال حسن رمعون « ممارسة العلوم الاجتماعية في الجزائر » ليبين التدخل المؤسسي الذي ينطوي على القرارات التي اتخذتها السلطات في مختلف المراحل بعد الاستقلال تحت عنوان إصلاح النظام الجامعي الذي ورثته في الأساس عن النظام الاستعماري، خلافاً لبعض الجامعات في الأقطار العربية التي أسستها نخب محلية، مثلما هو الحال بالنسبة إلى جامعة القاهرة وجامعة دمشق، يوضح الكاتب من خلال تتبع مراحل هذا التدخل الآثار التي ترتبت على مجال العلوم الاجتماعية التي أفضت إلى إسناد الوظيفية الأيديولوجية إلى بعض فروع العلوم الإنسانية، مثل التاريخ، والفلسفة، الأدب العربي، والعلوم الإسلامية، بينما تأرجح علم الاجتماع ضمن خانة تخصصات البناء والتعمير إلى جانب العلوم الاقتصادية، وعلم النفس، والجغرافيا المالية، والتسيير، واللغات، تحت طائلة أن يحمل فعالية تطبيقية من خلال نتائج يمكن تجسيدها ميدانياً. ويربط المؤلف تحليله لمراحل التدخل المؤسسي بمقتضيات وجود تيارين متعارضين موجودين في دوايب اتخاذ القرار، وهما التيار التكنوقراطي والتيار الشعبي . وقد سعى كل منهما للسيطرة على المجتمع، وذلك قبل أن يتبلور تيار آخر إسلامي قائم على نموذج ديني محض، ومتعارض مع التكنوقراطي والشعبي، ولا يمكن في الحقيقة

¹ مسعودة عداوري، التكوين الجامعي بين الواقع والمأمول (تحقيق ميداني حول أسباب ضعف المستوى العلمي للطلاب الجامعي)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 82-84

فهم المشكلات التي تعانيها العلوم الاجتماعية، تدريسا وبحثا ، من دون العودة إلى هذه التيارات الموجودة في الميدان، بما فيها الفضاء الأكاديمي والسياسي.¹

3-3/ تطور علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية

إن تنظيم التعليم العالي وجعله في مستوى تطلعات المجتمع مباشرة بعد الاستقلال جعل الجامعة أمام مسؤولية تكوين أساتذة وباحثين ومحترفين في العلوم الاجتماعية، وقد كان هذا الاختيار الاستراتيجي ذو بعدين، الأول مرتبط بالتوجهات السياسية الاقتصادية والاجتماعية آنذاك والثاني مرتبط بضرورة رصد، فهم وتفسير العوامل الأكثر تأثيرا على واقع المجتمع الجزائري وغداة الاستقلال، وقد كان من الضروري في البداية الأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة التي تتم في خضمها تنظيم التعليم العالي وكذلك الإيديولوجيات السائدة والاعتبارات الثقافية والسياسية وفرص العمل بالنسبة للطابة كما أن إدماج العلوم الاجتماعية داخل مؤسسات المجتمع باختلاف نشاطها بات ضروريا ذلك أنها أصبحت في حاجة ماسة إلى التقنيين والمهندسين بل إلى دراسات علمية بعيدة عن التفسير التقريبي والعام والتي لن تكون إلا من خلال التحكم في أدوات التحليل والتأويل التي يتمتع بها بامتياز الباحث في العلوم الاجتماعية.

غير أن، هذه التوجهات الطموحة ومنذ عشرين تأثرت بقضية العلاقة بين التكوين في العلوم الاجتماعية وتنمية المحيط الاقتصادي خاصة بعدما أصبح المجتمع في مواجهة العديد من المشاكل المرتبطة بصعوبة التكيف مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية²، ويمكن اعتبار أن علم الاجتماع ، في الجزائر أخذ جذوره في الإنتاج السوسيوانترولوجي ل جاك بيرك وبورديو وصياد وفالنسي وقاليسولما قبل الاستقلال وما بعده مباشرة ، بينما تشكلت شلة من الجامعيين الجزائريين مثل شولي والكنز واليابس وجغلول ومعروف وغيرهم في السبعينات على الخصوص حاولوا مقارنة المجتمع الجزائري من جوانبه المختلفة المتعلقة بالمؤسسات الاجتماعية والثقافية والصناعية منها ؛ومنذ تطبيق إصلاح التعليم

¹ نورية بن غبريط وآخرون، مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015 ص 25، منقول من. [www. intro_future_sl_sci.pdf](http://www.intro_future_sl_sci.pdf)

² د.براهيمي أم السعود، العلوم الاجتماعية في ظل نظام ج.د وتحديات سوق العمل، ملتقى وطني جامعة زيان عاشور بالجلفة، آليات تطور وتطبيق استراتيجيات التدريس وفق جودة التكوين الجامعي ومتطلبات الشغل في تخصصات العلوم الاجتماعية في ظل نظام ل.م.د، 2016

العالي عام 1971 مر على علم الاجتماع أكثر من 30 سنة من الوجود في الجامعة الجزائرية في ميدان تلقين وإنتاج المعارف وقد عرف تطور هذا العلم ثلاث مراحل أساسية

أ/ المرحلة الأولى (1971-1980)

تميزت باندماج علم الاجتماع وعالم الاجتماع تحت راية الإيديولوجية الشعبية المهيمنة وتحريها من الروابط الاستعمارية والتخلف ، وقد اعتبر هنا علم الاجتماع على أنه عامل وفاعل للتغيير .

ب/ المرحلة الثانية

فتصادف العقد الثاني الذي تميز أساسا بتقليص أهمية ومكانة علم الاجتماع وتسخير من طرف السلطة داخل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ج/ المرحلة الثالثة

تبدأ مع التسعينات إلى يومنا هذا وقد عايشنا الجزائر تقلبات كبرى التي مست البنى الاجتماعية والسياسية التي أحدثت تغييرات سريعة ومتتالية على مختلف المستويات إلى درجة أن علم الاجتماع من خلال ما أنتجه علماء الاجتماع من نصوص تحليلية وخطاب سوسيولوجي ، لم يفلح في فهم وتفسير الأحداث ، وتبين في هذه المرحلة أن المجتمع يتطور دون علم الاجتماع ، وهو ما يجرنا إلى اعتبار أنه وان كانت هناك تدخلات فردية أو حتى مؤسسية ، إلا أنها لم تشكل إلى حد الآن خطابا سوسيولوجيا منسجما في قراءة موائمة للأحداث المتتالية التي عاشها المجتمع الجزائري ذلك أن علم الاجتماع أصبح خاضعا أو تابعا للسياسة والأيديولوجية وعلماء الاجتماع لم يكن لديهم الخيار إلا بين إنتاج خطاب موائم لمواقف السلطة والمواقف الرسمية أو التوقع على الذات أو بالهجرة.¹

3-4/ برامج علم الاجتماع

إن الإمكانيات المعرفية والعلمية لوضعي البرامج ومنفذيها تشكل عاملا أساسيا في وجود مشكلة البرامج حيث تصبح هذه الأخيرة دوما تعكس الخلفية الفكرية والإيديولوجية لهؤلاء

¹ عبد القادر لقجع، علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر، الجزائر، دار القصة للنشر والطباعة والتوزيع، 2004، صص 152

وإذا تم تغييرهم تتغير البرامج أيضا، مما يجعل مسألة البرامج الدراسية لا تخضع لمقياس علمي بقدر ما تخضع للاتجاهات (والأذواق) (الفردية الخاصة وهنا بداية افتقاد علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية عموما لصفة العلم ليصبح مجرد إيديولوجية اجتماعية فضلا على أنه كذلك منذ البداية....؟ لأنه غريب المنشأ والأصل¹.

في الجامعة الجزائرية يدرس علم الاجتماع منذ الثمانينات باللغة العربية، الأمر الذي أدى إلى الاعتماد على المراجع التي تصل من الشرق الأوسط ، دون محاولة لإنتاج هذه المراجع حتى أن الكتب المستوردة ليست بالكف المرضي حيث أنها لا تلبى حاجات الدارسين بالشكل المقبول والمرضي ، ورغم وجود أساتذة بالجامعة قادرين على العطاء إلا أنه لا إنتاج لهم وإن وجد فهو فقط باللغة الأجنبية التي لا يتقنها معظم الطلبة بالدرجة التي تسمح لهم بالاستفادة منه ، والأدهى من ذلك أن الأساتذة في علم الاجتماع غالبا ما يعترفوا لطلبهم بأن المراجع الآتية من العالم العربي خاصة المترجمة منها هي مختلة وترجمتها خاطئة يفنقدها المعنى الصحيح ، وينصح لهم الاعتماد على النسخ الأصلية التي هي شبه مفقودة في المكتبات الجامعية ذات اللغة الفرنسية والإنجليزية ، في الوقت الذي هم بأنفسهم يستشعروا حقيقة ضعف الطلبة وعجزهم عن التعامل مع هاتين اللغتين مظهر آخر من مظاهر أزمة البرامج في علم الاجتماع يتمثل في عدم الاهتمام برغبات الطالب وحاجاته الأساسية ، وعدم تقييم علاقة الطالب بالبرامج التي يدرسها ، حيث هناك احتمال أن لا يكون راغبا في دراسة بعض الوحدات ويود استبدالها بوحدة أخرى إذا أمكن.²

3-5/ طرق التدريس

بالرغم من المدة المعتبرة من عملية التعريب إلا أن البعض مازال يدرس بالدارجة "العامية" وذلك على حساب اللغة العربية الفصحى، بينما نجد البعض الآخر يستعمل خليطا ومزيجا من العربية والفرنسية أو اللهجة التي يتحدث بها في الشارع أو في أسرته، وكل هذا يجعل لغة التدريس هي خليط من اللغات الذي ينعكس سلبا على التحصيل وتكوين الطلبة، وبالتالي على المحتوى المعرفي الذي أضحي يعرف تدهورا... وليست

¹ مسعودة عداوري، التكوين الجامعي بين الواقع والمأمول، مرجع سبق ذكره، ص 92.

² المرجع السابق، ص 93

الظاهرة حكرا على أقسام علم الاجتماع، بل تعدت إلى تخصصات أخرى، وشعب تحسب على أنها تخصصات علمية وتقنية... ولا يكون هذا إلا بإعادة النظر في مكانة اللغة في الجامعة الجزائرية سواء اللغة العربية الفصحى أو اللغة الحية سواء كانت الفرنسية أو الإنجليزية.. ولا يتأتى ذلك إلى بالرسكلة وتكوين الأساتذة في هذا الشأن.

كما نشير إلى أن الأساتذة في كثير من الأحيان يمتهنون طريقة الإملاء والإلقاء دون مناقشة وحوار مع الطلبة فصانع الدرس و مصدر المعرفة والحقيقة هو الأستاذ والأستاذ فقط. في حين مسائل وقضايا علم الاجتماع المتعددة والمتشعبة والظواهر الواقعية والمشاهدة اليومية كقيلة أن تحدث نقاشا وتحليلا سوسولوجيا يزيد في تكوين الطالب الجامعي الذي أصبح بدوره ينظر إلى الأستاذ مجرد علامة للانتقال إلى السنة المقبلة، لأن رضا الأستاذ هو أهم شيء لدى الطالب اليوم

مازالت طريقة السبورة والطبشور هي السائدة في أغلب جامعاتنا خصوصا لدى أساتذة قسم علم الاجتماع ، في حين غياب الوسائل البيداغوجية Data show مثلا وعرض أفلام على الطلبة ، من ومناقشة المواضيع ،وبرمجة خرجات ميدانية، يستفيد منها الطالب ويدعم بها رصيده النظري على مستوى المحاضرات ،مع قلة استعمال السبورة السحرية. أما على مستوى الأعمال الموجهة التي ينبغي أن تستدرك فيها المحاضرات، فيبقى الأستاذ هو مصدر المعرفة الذي يغيب فيه الطالب إلا بعرض بعض البحوث على شكل قراءات ما تحتويه دون حوار ومناقشة وتفسير، وهذا ما يفسر ازدحام الطلبة على الكتب في فترة البحوث وهجرها بعد انقضاء هذه الفترة، كما نشير إلى نوعية الكتب وقدمها من جهة أخرى مع الترجمات الرديئة والتي لا تخدم التخصص ، فأغلب المراجع المتوفرة بهذه الأقسام تعمل على استمرار التخلف المعرفي وتزييف الحقائق أغلبها فيها مسحة تجارية على حساب المعرفي والعلمي الأكاديمي ، إضافة إلى إشكالية اللغة التي لا يحسنها الطالب في قسم علم الاجتماع ، مما يعيق نماء وتقدم هذا العلم¹.

3-6/ علم الاجتماع وفرص العمل

علم الاجتماع حاليا هو في حالة قطيعة مع الواقع الاجتماعي للمجتمع الجزائري ، قطيعة فرضت عليه أن يبقى بين جدران الجامعة لا أكثر ، علم الاجتماع يدرس في

¹ الدكتور الفضيل رتيبي، واقع علم الاجتماع، منقول من:

dspace.univ-biskra.dz8080/jspui/bitstream/123456789/5448/1/13.pdf

الجامعة من أجل الجامعة ، وحاملو شهادة الليسانس عندما لا يجدوا أماكنهم في مؤسسات العمل ، يعودوا من جديد إلى الجامعة لتحضير الدراسات العليا وليست غاية جميعهم حب الترقية "المعرفية" ، وإنما استثمارا للوقت حتى لا يضيع في الفراغ ، وبعد الدراسات العليا (الماجستير) هناك التدريس بالجامعة ولا أمل سواه ، وهكذا فإن علم الاجتماع هو علم "جامعي" فقط ، دارسوه محكوم عليهم بالبقاء داخل الجامعة طوال حياتهم.¹

ويرى عنصر العياشي أن علم الاجتماع كان ولا يزال يعاني من مشكل الوضعية القانونية، أي أن العديد من الطلاب في علم الاجتماع بعد التخرج يجهلون المناصب التي يفترض أن يعملوا بها، ما يجعلهم يتجهون إلى سلك التعليم، غير أن المنطق يقضي بأن تكوينهم يفرض أن يجعلهم إطارات بمؤسسات استشارية أو تربوية وتوجيهية تساهم في ترقية حقوق الطفل، لأن علم الاجتماع يهتم ببداية حياة الإنسان منذ مراحل طفولته الأولى، ويحل كل انشغالات المجتمع. من أجل هذا، اقترح أن يعاد الاعتبار لعلم الاجتماع كعلم يمكن أن يساهم في بناء المجتمع والقضاء على مختلف المظاهر السلبية، كالبطالة والعنف والإجرام.²

3-7/ نظام ل.م.د في العلوم الاجتماعية

فبعد ثلاث سنوات فقط من تعميم نظام (ل.م.د) على العلوم الاجتماعية والإنسانية سجلنا مجموعة من الملاحظات التي نعتقد أنها قد تجعل التكوين الجامعي بعيدا عن المستوى المطلوب إلى جانب عدم صلاحية هذا النظام الجديد أصلا لتخصصات العلوم الاجتماعية. ومن بين الملاحظات حول نظام (ل.م.د) ما يلي: علماء التربية المقارنة لا سيما فيكتور كوزان وهانز وغيرهم يقرون أن النظام التعليمي لا يمكن فصله عن فلسفة المجتمع وخصوصيته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وال نفسية. لذا فعملية نقله من مجتمع إلى آخر ليس بعملية سهلة لا بسيطة، لأن ما صلح هناك ليس بالضرورة يصلح هنا. باعتبار أن شروط وظروف نجاحه هناك وخاصة الشروط النفسية والمستوى الثقافي

¹ المرجع السابق، ص 89

² عنصر العياشي، تغيير واقع الطفولة مرهون بإعادة الاعتبار لعلم الاجتماع، مقال نشر في جريدة المساء يوم 2014/05/11، بقلم رشيدة بلال.

والتعليمي والاقتصادي وعلاقته بمتغيرات التطور الحضاري ليست نفسها في الجزائر، فإذا كان نظام (ل.م.د) أنشئ في دول الاتحاد الأوربي من أجل تسهيل عملية الحركة البشرية في الفضاء الأوربي ومحاولة إدماج المتكويين في سوق العمل، و تشجيع الشراكة بين الجامعات وإدخال السيولة في فروع التعليم العالي بالشروط الأوربية وحسب مخططاتها التنموية في قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية. مع العلم أنه حتى في الدول الأوربية لم يطبق في كل الجامعات ولا في كل التخصصات، حيث طبق أكثر في العلوم التكنولوجية والتقنية أكثر من غيرها من العلوم الأخرى الطبية والاجتماعية والإنسانية، وحاليا طبقته كل من فرنسا وإيطاليا فقط، فهل نحن نتوفر على نفس الشروط والظروف لذلك؟ هل يؤمن مسؤولونا بنتائج البحث العلمي والأكاديمي وبنوعية التكوين الجامعي أم أن ما يهمهم هو عدد المتخرجين والناجحين بمختلف الطرق ولو بقرارات إدارية وسياسية كما هو بالنسبة لنتائج البكالوريا، وقرارات منع إعادة السنة في السنة الأولى ابتدائي ونجاح نسبة 100% من التلاميذ في امتحانات السنة السادسة ابتدائي. وفي التعليم الجامعي بالنسبة للسنة الأولى جامعي كلاسيكي ومختلف السنوات وغيرها من قرارات تهدد نوعية التكوين الجامعي. فإذا كان نظام (ل.م.د) يقر بربط التكوين بمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومراعاة خصوصية المناطق والذي يستلزم ازدواجية التكوين بين النظري والتطبيقي عن طريق التربصات الميدانية، فنتساءل ما هي الاتفاقيات القطاعية التي أبرمت مع الجامعات؟ وهل يمكن للشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين التجاوب مع هذا التوجه أم أنهم غير مبالين ولا يشعرون بأنهم معنيون بتحولات الجامعة؟ مع الإشارة إلى أنه أثناء الدعاية ل(ل.م.د) داخل الجامعة في الندوات التي عقدت لم نجد أي أثر لهؤلاء الشركاء الأساسيين في المعادلة التكوينية. ما أن وزارة التعليم العالي تجاهلت كليا (ل.م.د) المهني الذي يفترض أن يكون بالتوازي مع (ل.م.د) الأكاديمي، ويتم توجيه الطلبة على أساس ذلك فيمتص (ل.م.د) المهني الجزء الكبير من الطلبة ليبقى المجال للتكوين الأكاديمي لفئة قليلة تتوفر على الشروط العلمية والبيداغوجية، فلماذا لم يعتمد في جامعاتنا؟ وتجاهلا لذلك وجدت الوزارة نفسها في أزمة حقيقية في كيفية التعامل مع العدد الكبير من المتخرجين بالليسانس للسماح لهم بالتكوين في المستويين الثاني والثالث الماستر والدكتوراه. كما أن التربصات الميدانية المطلوبة في العلوم الإنسانية والاجتماعية

وبشكل خاص في تخصصات علم النفس وعلوم التربية والأرطفونية تواجهها صعوبات وعراقيل كبيرة من قبل جل المؤسسات المعنية، لذا تستعمل العلاقات الشخصية في تنظيمها أكثر من العلاقات الرسمية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى إذا كان قرار إصلاح التعليم الجامعي بتطبيق نظام (ل.م.د) له أبعاد اقتصادية يدخر لخزينة الدولة الجزائرية أموالاً إضافية في تكاليف التكوين لكل طالب جامعي، بتقليص مدة التكوين من أربع إلى ثلاث سنوات، فإن ما سيخسر الاقتصاد الوطني بعد تخرج هؤلاء سيكون أضعف بكثير مما تربحه، نتيجة ضعف الأداء بضعف مستوى التكوين. وقد يقول قائل أن الجزائر لا يمكن لها أن تعيش بعيداً عن ما يحدث في الضفة الأخرى من البحر المتوسط بل عليها أن تتناغم مع التحولات العالمية. فنقول أننا لا ننكر أهمية الاستفادة من التجارب الدولية والعمل بمعاييرها، لكن ليس بالطريقة المعتمدة في وزارتنا، بل بأسلوب يخضع للمعطيات والشروط والظروف والإمكانات والخصوصيات الوطنية. وبالتدرج الذي يسمح بالمرور من وضع إلى آخر بشكل منهجي ومدروس. فالدول الأوروبية عندما أسست هذا النظام أخضعتة خصيصاً للعقلية والشروط والمعايير الأوروبية والدولية، ولم تستشر دول الضفة الأخرى وتطلب منها خصوصياتها، مع العلم أن كل دولة أوروبية منها كقيمته وفق خصوصياتها. فإن صلح هذا النظام في العلوم التكنولوجية وبعض الفروع الصحية والمالية والاقتصادية فإنه بالنسبة للعلوم الاجتماعية والإنسانية قد لا يصلح بل قد يهدد نوعية التكوين الجامعي في بلادنا.¹

ونلخص أكبر العقبات التي تعيق العلوم الاجتماعية في ظل نظام ل.م.د ما يلي:

- أغلب مسارات التكوين التي تم فتحها احتفظت بنمطها الأكاديمي المعتاد نتيجة صعوبة انتقال الأساتذة من المسؤولية، في إطار تعليم تقليدي يتميز بالمحاضرة إلى مسؤولية التكوين في إطار فرق التكوين البيداغوجي.
- انعدام العلاقة بين الجامعة والمؤسسة الذي هو مبدأ التكوين بالتناوب الموصي به في إطار نظام ل.م.د والذي تعمل به الدول الغربية، مما يحول دون اقتراح تكوين بطالع معني معين.

¹ خالد عبد السلام، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا جامعة سطيف، نظام ل.م.د في العلوم الاجتماعية والإنسانية لا يخدم نوعية التكوين الجامعي، 2011/04/01، مقال نشر في موقع سطايف نت WWW.SETIF.NET

- الدفعات الهائلة.¹

3-8/ الآفاق المستقبلية لتطبيق نظام ل م د في منظومة التعليم العالي الجزائرية

بالرغم من العوائق والصعوبات التي جابهت تطبيق هذا النظام الجديد في منظومة التعليم العالي الجزائرية، إلا أن حتمية الإصلاح وضرورة الاندماج في منظومة العولمة التي اجتاحت العالم، جعل من الوزارة الوصية تضع آفاقا مستقبلية من اعتماد نظام LMD للتعليم العالي.

- بالنظر للأعداد الهائلة والمتزايدة من الطلبة والذي بلغ حدود اثنان مليون طالب جامعي، فإن النظام الجديد يعطي القدرة على استيعاب هذه الأعداد المتزايدة، كما أن نظام المعابر الذي يتيح هذا النظام الجديد يسمح بالانتقال من تخصص إلى آخر بكل سهولة مع المراعاة طبعاً للطابع المنهجي والتأهيلي والتكويني.

- من شأن اعتماد هذا النظام الجديد أن يضع الأطر والآليات المناسبة وتوجيه الطلبة الجدد إلى التخصصات التي يريدونها بعيداً عن الضغط والتوجيهات الإجبارية التي كانت معتمدة في النظام الكلاسيكي.

- إن تطبيق هذا النظام الجديد يعتبر استكمالاً لسلسلة الإصلاحات الشاملة التي بدأتها الوزارة منذ سنة 1999 وصدور القانون التوجيهي الخاص بالتعليم العالي.

- من الآفاق المستقبلية للنظام الجديد أنه يعول عليه في رفع المستوى التعليمي للجامعة والزيادة من وتيرة التكوين باستخدام أساليب وتقنية حديثة، وجعل التعليم العالي يتماشى مع التطورات العالمية الحاصلة، من أجل إعطاء حركية تعاون وتبادل واعتراف بالشهادات الممنوحة أي الاندماج في المنظومة العالمية للتعليم العالي.

- ونظام ل م د هو نظام يتماشى أكثر مع متطلبات سوق العمل، والغاية الرئيسية من اعتماده في الدول الأنجلو سكسونية جاء استجابة لمواءمة احتياجات ومتطلبات سوق العمل.

¹ د/ براهيم أم السعود، العلوم الاجتماعية في ظل نظام ل.م.د وتحديات سوق العمل، مرجع سبق ذكره.

- مدة التكوين والتي تم تقليصها في إطار هذا النظام الجديد، جعلت من التكوين الجامعي تكويناً مرناً ويحقق الاستمرارية ويعزز فرص استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال (المحاضرات المرئية المشتركة بين الجامعات) في مجال التعليم العالي.

- وهناك آفاق أخرى عديدة مستقبلية يرجى تحقيقها من هذا النظام الجديد ل.م.د. كاحتساب الخبرات المهنية وتجاوز الصعوبات الناجمة عن تعريف المسارات المتوجة بالشهادات وضبطها، كما يعطي حركية أكثر للطالب في الانتقال بين المسارات وفق الآليات المطلوبة ويسهل عليه الاندماج أكثر في سوق العمل.¹

¹ ميروك كاهي جامعة باتنة ، إصلاح التعليم العالي في الدول المغاربية وفق متطلبات سوق العمل، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جوان 2016، ص 695-696

خلاصة

لكي تقوم الجامعة الجزائرية بتطبيق نظام ل.م.د على أساس متين، لا بد أن توفر له الدعائم الأساسية، والمقصود بالدعائم الأساسية توفير مناخ مناسب يهيئ ظروف التكوين ويسهله ويشجعه، سواء من حيث توفر أدواته ووسائله، التي تحفز الأسرة التكوينية من طلبة وأساتذة وإداريين وكذا القائمين على مختلف المؤسسات الاقتصادية باعتبارها شريك في العملية التكوينية.

الباب الثاني

المقارنة

الميدانية

الفصل الرابع معرض خصائص العينة

1/ جدول خاص بمتغير الجنس

2/ جدول خاص بمتغير التخصص والمستوى

3/ جدول خاص بمتغير التوجيه

تمهيد:

يتسم البحث السوسيولوجي بالتكامل بين جزئيه النظري والميداني حيث تحتل هذه الأخيرة أهمية خاصة في البحوث الاجتماعية، وذلك لأن قيمة البحث الاجتماعي لا تتمثل فقط في جمع التراث النظري، و الاطلاع على البحوث و الدراسات التي تناولت المشكلة موضوع الدراسة بشكل مباشر، و إنما القيمة الحقيقية للبحوث الاجتماعية تتمثل في اعتمادها على العمل الميداني الذي يمكن الباحث من جمع المعلومات من المجتمع الذي يقوم بدراسته ، وفي دراستنا المتمثلة في مدى مراعاة التكوين الجامعي عم الاجتماع للمتطلبات البيداغوجية المهنية في ظل نظام ل.م.د قمنا بتوزيع استمارة على عينة شملت مئة مفردة من المجتمع العريض من أجل التحقق من الفرضيات.

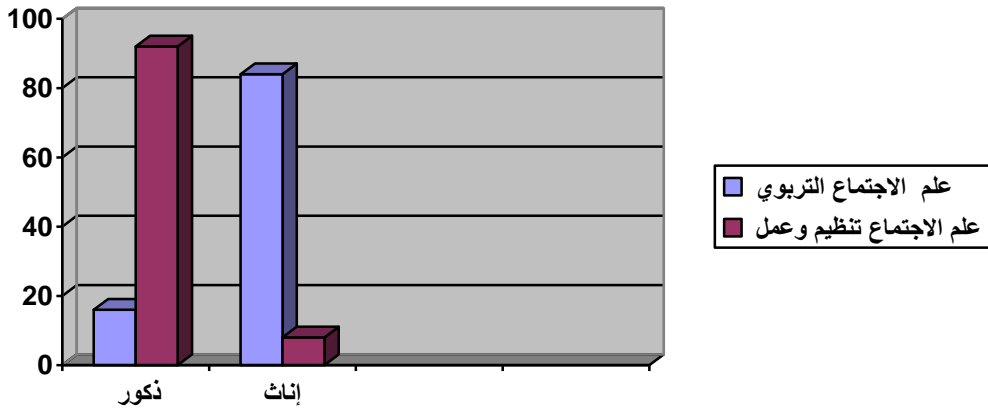
وقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة محاور:

المحور الأول تضمن عرض خصائص مجتمع البحث، والمحور الثاني تضمن عرض الجداول الخاص بالفرضية الأولى، والمحور الثالث تضمن عرض الجداول الخاص بالفرضية الثانية ، والمحور الرابع تضمن عرض الجداول الخاص بالفرضية الثالثة، والمحور الخامس تضمن عرض الجداول الخاصة بالفرضية الرابعة

المحور الأول: عرض جداول خصائص مجتمع البحث
1/ الجداول الخاصة بخصائص العينة:

جدول رقم: 01 يمثل الجنس

التخصص	الجنس		أنثى		المجموع	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
علم الاجتماع التربوي	16%	08	84%	42	100%	50
علم الاجتماع تنظيم وعمل	92%	46	08%	04	100%	50
المجموع	54%	54	46%	64	100%	100



أ/ التحليل الإحصائي:

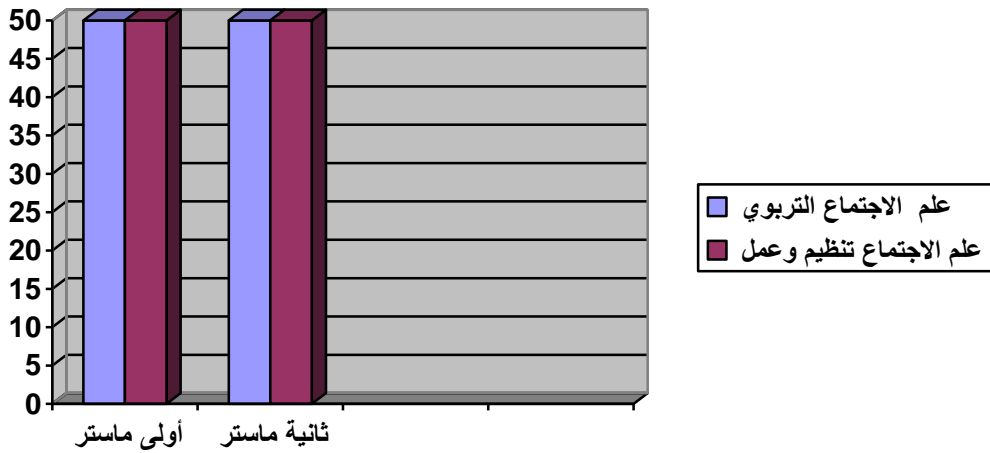
نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الإناث في تخصص علم الاجتماع التربوي تمثل 84% في حين تمثل نسبة 16% ذكور أما تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل سجلنا نسبة 92% ذكور و 08% إناث.

ب/ التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الإناث في تخصص علم الاجتماع التربوي كبيرة مقارنة بنسبتهم في تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل حيث لاحظنا إقبال الذكور كبير نحو هذا التخصص وهذه المعطيات تعكس واقعا اجتماعيا يعيشه المجتمع الجزائري حيث الإناث ميالين للعمل في المجال التربوي على غرار الذكور الذين يفضلون العمل في مجال الإدارة وهذا راجع للقيم والمعايير السائدة في المجتمع الجزائري.

جدول رقم: 02 يمثل التخصص والمستوى

المجموع		ثانية ماستر		أولى ماستر		المستوى التخصص
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100	50	%25	25	%25	25	علم الاجتماع التربوي
%100	50	%25	25	%25	25	علم الاجتماع تنظيم وعمل
%100	100	%50	50	%50	50	المجموع



أ/ التحليل الإحصائي:

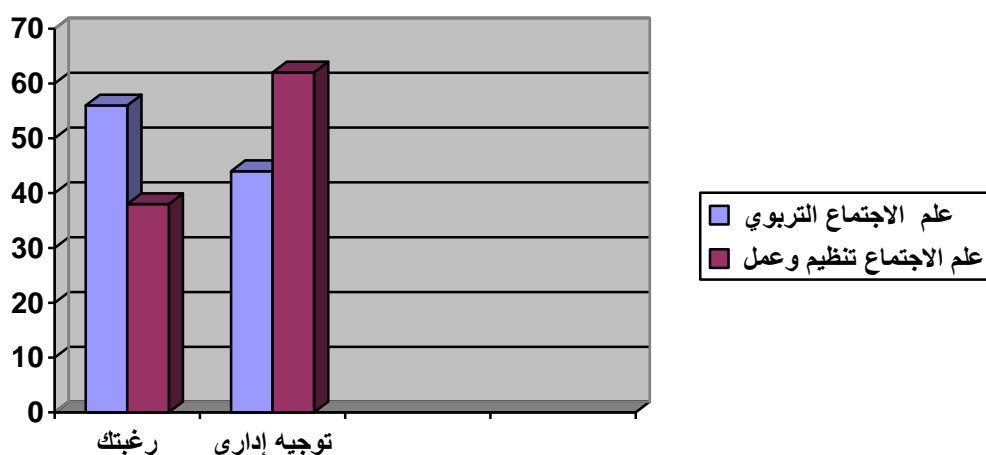
يمثل الجدول أعلاه توزيع العينة حسب التخصص والمستوى حيث تمثلت في 50% من كل تخصص (علم الاجتماع التربوي، علم الاجتماع تنظيم وعمل) قسمت على 25% للسنة الأولى ماستر والسنة الثانية ماستر.

ب/ التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن النسب متساوية في كلا التخصصين ومتساوية أيضا من حيث المستوى وهذا راجع لاختيارنا القصدي للعينة وذلك من أجل إعطاء فرصة متساوية لمجتمع البحث للحصول على نتائج قد نستطيع تعميمها.

جدول رقم: 03 يمثل التوجيه

المجموع		توجيه إداري		رغبتك		التوجيه
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	التخصص
%100	50	%44	22	%56	28	علم الاجتماع التربوي
%100	50	%62	31	%38	19	علم الاجتماع تنظيم وعمل
%100	100	%53	53	%47	47	المجموع



أ/ التحليل الإحصائي:

يمثل الجدول رقم (03) توجيه الطلبة فسلنا 56% من تخصص علم الاجتماع التربوي والذين تم توجيههم عن رغبة في تخصص علم الاجتماع أما نسبة 44% التحقت به عن طريق توجيه إداري في حين نجد أن نسبة 62% من تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل والذين التحقوا بعلم الاجتماع عن طريق التوجيه و 38% أقرت أنه التحقت به عن رغبة.

ب/ التعليق:

تبين هذه الأرقام أن النسبة الأعلى علم الاجتماع التربوي التحقت بفرع علم الاجتماع عن رغبة كاملة في حين سجلنا النسبة الأعلى من طلبة علم الاجتماع تنظيم وعمل التحقت به عن طريق التوجيه بمعنى أن هذه النسبة من الطلبة لم تكن راغبة في علم الاجتماع بقولهم أنه توجيه تعسفي لأنه لم يحترم رغباتهم و اختياراتهم.

2/ استنتاج حول خصائص العينة:

لقد تبين مما سبق أن نسبة الإناث في تخصص علم الاجتماع التربوي تمثل 84% في حين لا تمثل نسبة الذكور في هذا التخصص إلا 16 % بينما تمثل نسبة 92% ذكور في تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل مقابل 08 % إناث. كما تبين أن نسبة العينة من كل تخصص ومستوى متساوية حيث تمثلت في 50% من كل تخصص (علم الاجتماع التربوي، علم الاجتماع تنظيم وعمل) قسمت على 25 % للسنة الأولى ماستر والسنة الثانية ماستر. كما تعرفنا على توجيه الطلبة لتخصص علم الاجتماع عن رغبة أم توجيه إداري فسجلنا 56% من تخصص علم الاجتماع التربوي والذين تم توجيههم عن رغبة في تخصص علم الاجتماع أما نسبة 44 % التحقت به عن طريق توجيه إداري في حين نجد أن نسبة 62 % من تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل والذين التحقوا بعلم الاجتماع عن طريق التوجيه و 38% التحقت به عن رغبة.

الفصل الخامس

اختبار الفرضية

الأولى

- 1/ التنسيق بين المحاضرات والأعمال الموجهة
- 2/ تحقيق البرامج التكوينية الذاتي
- 3/التنسيق بين المسار التكويني وعالم الشغل
- 4/ تطبيق المعارف الأكاديمية في عالم الشغل
- 5/ برامج تأهيل تحضر للمستقبل المهني

تمهيد:

لقد أقيم الإصلاح الذي شهدته الجامعة الجزائرية بهدف تحقيق العديد من الأهداف من بينها ضمان تكوين نوعي ذو جودة يستجيب لمتطلبات سوق العمل للرفع من قيمة الكفاءات الجزائرية وإعدادها للحياة المهنية وبالتالي فالبرامج في نظام ل.م.د يجب أن يكون فيها تنسيق بين المسار التكويني وعالم الشغل.

وهذا ما سوف نعرفه من خلال محاولتنا في هذا المحور اختبار الفرضية الأولى التي مفادها الطلبة في تخصص علم الاجتماع يجمعون على أن التكوين الجامعي علم الاجتماع لا يستجيب لمتطلبات سوق العمل في ظل نظام ل.م.د.

المحور الثاني: عرض الجداول الخاصة مراعاة القابلية للتوظيف من قبل التكوين.
1/ عرض الجداول والتعليق الخاص بها:

جدول رقم:04 يمثل التنسيق بين المحاضرات والأعمال الموجهة

المجموع		لا يوجد تنسيق		يوجد تنسيق		التنسيق بين المحاضرات والأعمال الموجهة	
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	الاختيارات	التخصص
%100	15	%20	10	%10	05	كل المحاضرات	علم الاجتماع التربوي
%100	35	%08	04	%62	31	بعض المحاضرات	
%100	50	%28	14	%72	36	المجموع الجزئي	
%100	11	%20	10	%02	01	كل المحاضرات	علم الاجتماع
%100	39	%12	06	%66	33	بعض المحاضرات	تنظيم وعمل
%100	50	%12	16	%67	34	المجموع الجزئي	
%100	100	%30	30	%70	70	المجموع الكلي	

أ/ التحليل الإحصائي:

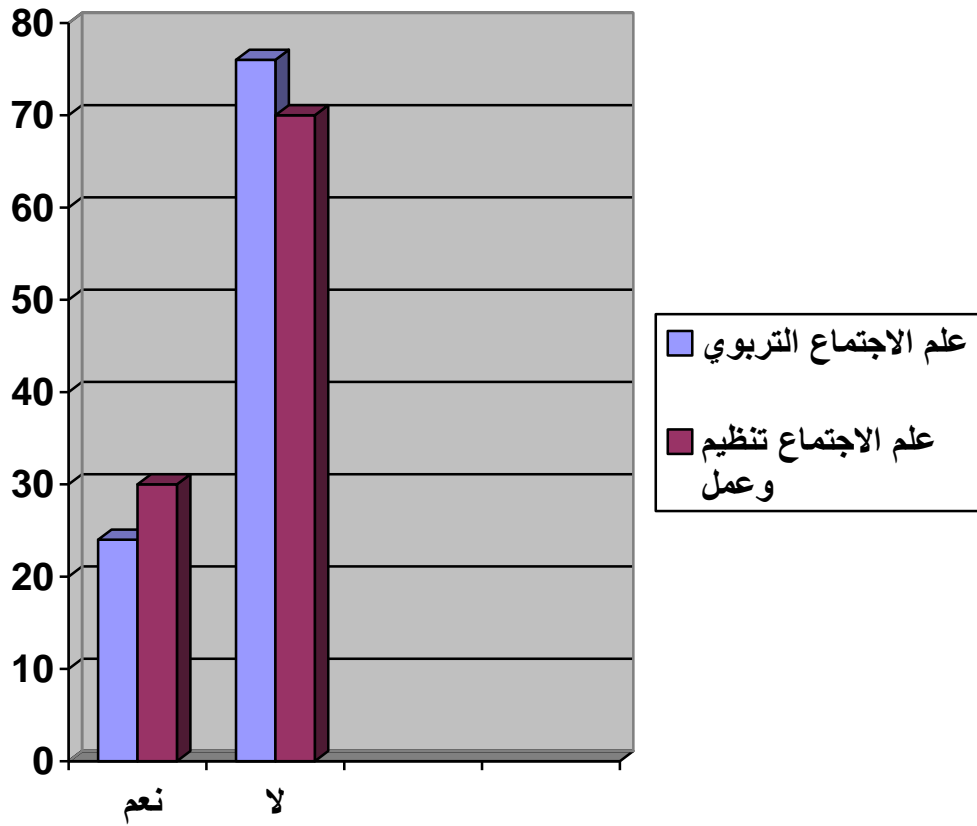
من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 10% من طلبة تخصص علم الاجتماع التربوي يرون وجود تنسيق بين المحاضرات والأعمال الموجهة وذلك في كل المحاضرات ونسبة 62% كان رأيهم وجود تنسيق في بعض المحاضرات في حين نسبة 20% أقرروا بعدم وجود تنسيق في كل المحاضرات و 08% أجابوا بعدم وجود تنسيق في بعض المحاضرات فقط أما عن تخصص تنظيم وعمل ف سجلنا نسبة 02% يرون وجود تنسيق بين الأعمال الموجهة والمحاضرات في كل المحاضرات و 66% في بعض المحاضرات أما نسبة 20% فكان رأيهم لا يوجد تنسيق في كل المحاضرات ونسبة 12% ترى عدم وجود تنسيق في بعض المحاضرات فقط.

ب/ التعليق:

قمنا في الجدول رقم (04) بإدخال متغير رانز (كل المحاضرات-بعض المحاضرات) وذلك لتفكيك العلاقة الأولية وفهم طبيعة هذه العلاقة وتفكيكها، حيث لاحظنا أن نسبة كبيرة من الطلبة كان رأيها وجود تنسيق في بعض المحاضرات فقط في حين أن الأعمال الموجهة بمثابة المكان الذي يطبق فيه الطالب معارفه النظرية التي تلقاها في المحاضرة حيث أن الطالب الأفكار التي لم ينتبه لها من خلال تلقيه المحاضرة يستدركها في الأعمال الموجهة لكن الطلبة على حد قولهم أنهم يعانون من مشكل عدم تكامل المحاضرات والأعمال الموجهة لنفس الوحدة حيث يتلقون من طرف أستاذ المحاضرة و أستاذ الأعمال الموجهة بمعلومات غير متكاملة فيما بينها أحيانا ومتناقضة أحيانا أخرى أي الأعمال الموجهة لا تكمل المحاضرة وهذا ما يجعل الطالب يفقد ثقته في هذه المادة أو في هذا الموضوع. قد تم ادخال متغير رانز (كل المحاضرات-بعض المحاضرات) وذلك لتفكيك العلاقة الأولية وفهم طبيعة هذه العلاقة وتفكيكها.

جدول رقم 05 : مدى تحقيق البرامج للطالب التكوين الذاتي

المجموع		لا		نعم		التكوين الذاتي التخصص
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
100 %	50	%76	38	%24	12	علم الاجتماع التربوي
100 %	50	%70	35	%30	15	علم الاجتماع تنظيم وعمل
100 %	100	%73	73	%27	27	المجموع



أ/ التحليل الإحصائي:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 76% من طلبة علم الاجتماع التربوي أجابوا بلا فيما يخص التكوين الجامعي يحقق التكوين الذاتي في حين نسبة 24% أجابت بنعم أما من طلبة علم الاجتماع تنظيم وعمل أجابو 70% بلا ونسبة 30% بنعم.

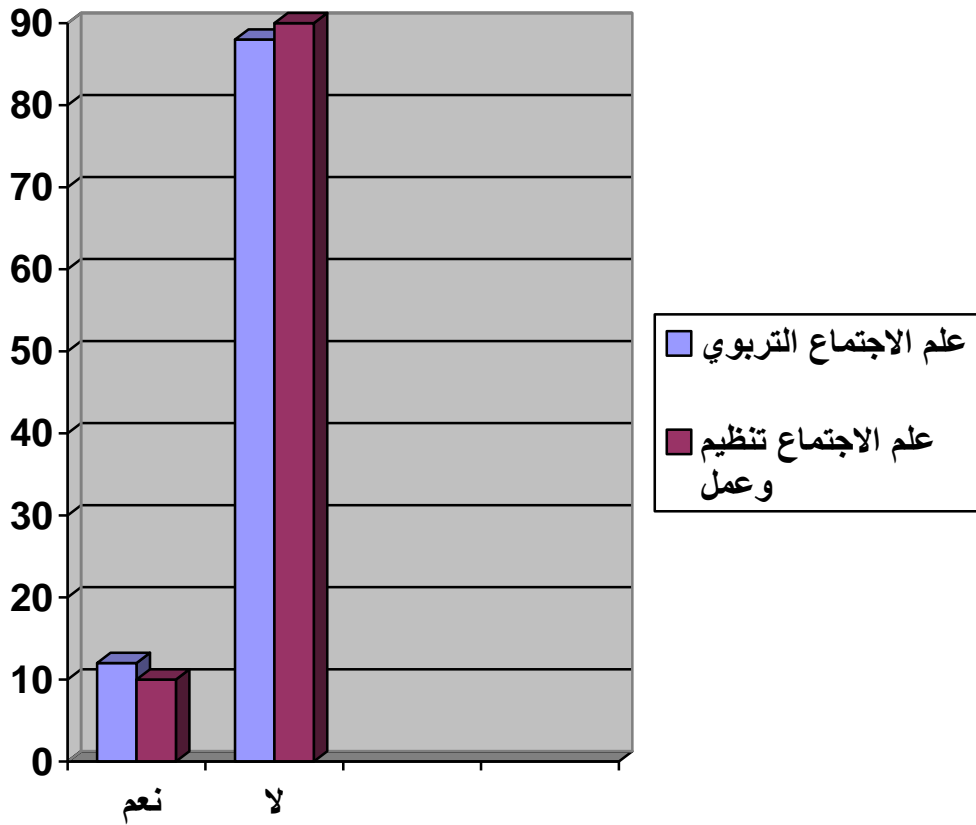
ب/ التعليق:

إن نظام ل.م.د. يسعى لتحقيق الجودة ومواكب للتطورات العالمية في التعليم العالي وبالتالي فطبيعة البرامج يجب أن تكون مناسبة لقدرات الطالب وتسعى لتطوير معارفه العلمية والعملية بما يتناسب ومستجدات عصره، كما أنه يعمل على تشجيع البحث وتنمية القدرات الذاتية.

لكن إذا رجعنا للجدول أعلاه نجد أن فيما يخص بمدى مساهمة التكوين ومحتوى البرامج في التكوين الذاتي للطلبة فقد أكدت نسبة كبيرة من الطلبة بأن البرامج لا تعمل على تنمية قدرات الطالب الإبداعية بل هي تكرر لمعلومات سابقة لمجرد حفظها تزول بزوال الامتحان، وفي هذا الإطار يصرح بعض الطلبة بقولهم: "إن هذه البرامج لا تعمل على تقديم الجديد بل هي تكرر للبرامج المدرسة في النظام الكلاسيكي"، فالبرامج تقتل فينا روح الإبداع وتجعلنا نعمل على الحفظ والإرجاع فقط"، كما أن الكم الهائل من المعلومات جعل الطلبة تتقبلها دون مناقشة وتعيدها كما هي يوم الامتحان.

جدول رقم 06 : التنسيق بين المسار التكويني في علم الاجتماع وعالم الشغل

المجموع		لا		نعم		المسار التكويني وعالم الشغل
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100	50	%88	44	%12	06	علم الاجتماع التربوي
%100	50	%90	45	%10	05	علم الاجتماع تنظيم وعمل
%100	100	%89	89	%11	11	المجموع



أ/ التحليل الإحصائي:

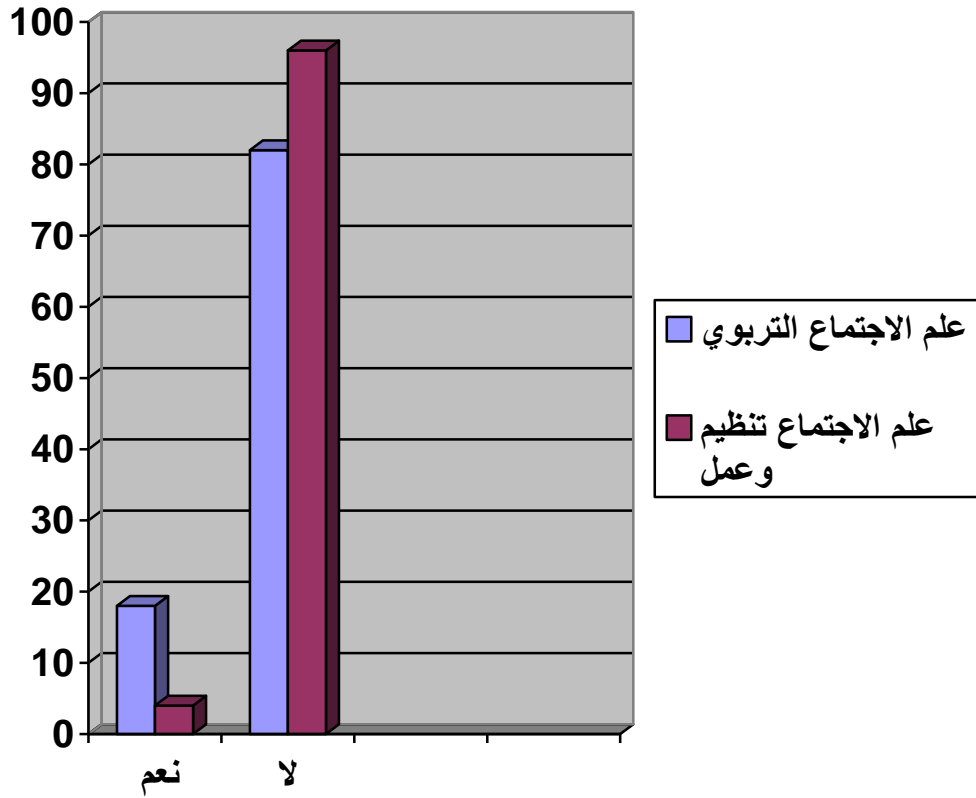
من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 88% من طلبة علم الاجتماع التربوي أجابوا بلا فيما يخص التنسيق بين المسار التكويني في علم الاجتماع وعالم الشغل في حين نسبة 12% أجابت بنعم أما من طلبة علم الاجتماع تنظيم وعمل أجابوا 90% بلا ونسبة 10% بنعم.

ب/ التعليق:

من خلال الجدول الذي سجلنا فيه أن نسبة كبيرة من الطلبة في كلا التخصصين أجابوا بلا فيما يخص التنسيق بين المسار التكويني في علم الاجتماع وعالم الشغل وهذا ما يدل على أن تنظيم التكوين بالجامعة لا يحضر الطالب إلى عالم الشغل بالرغم من تبني نظام "ل، م، د" كإصلاح جامعي جديد وكهندسة جديدة لنظام التعليم العالي بالجزائر الذي يسعى إلى ربط التكوين بالتشغيل من أجل مساعدة الطالب على التعرف على المهن والوظائف المتوفرة ومتطلبات هذه المهن والوظائف من تعليم وتدريب والتعرف على المهارات والكفاءات المرتبطة بكل منها وبالتالي يتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة لاختيار المهنة التي تتوافق مع قدراته وإمكانات.

جدول رقم 07 : إمكانية تطبيق خريجي علم الاجتماع معارفهم الأكاديمية في عالم الشغل

المجموع		لا		نعم		تطبيق المعارف التخصص
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
100	50	%82	41	%18	09	علم الاجتماع التربوي
100	50	%96	48	%04	02	علم الاجتماع تنظيم وعمل
100	100	%89	48	%11	11	المجموع



أ/ التحليل الإحصائي:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 82% من طلبة علم الاجتماع التربوي أجابوا بلا فيما يخص إمكانية تطبيق خريجي علم الاجتماع معارفهم الأكاديمية في عالم الشغل في حين نسبة 18% أجابت بنعم أما عن طلبة علم الاجتماع تنظيم وعمل أجابو 96% بلا ونسبة 04% بنعم.

ب/ التعليق:

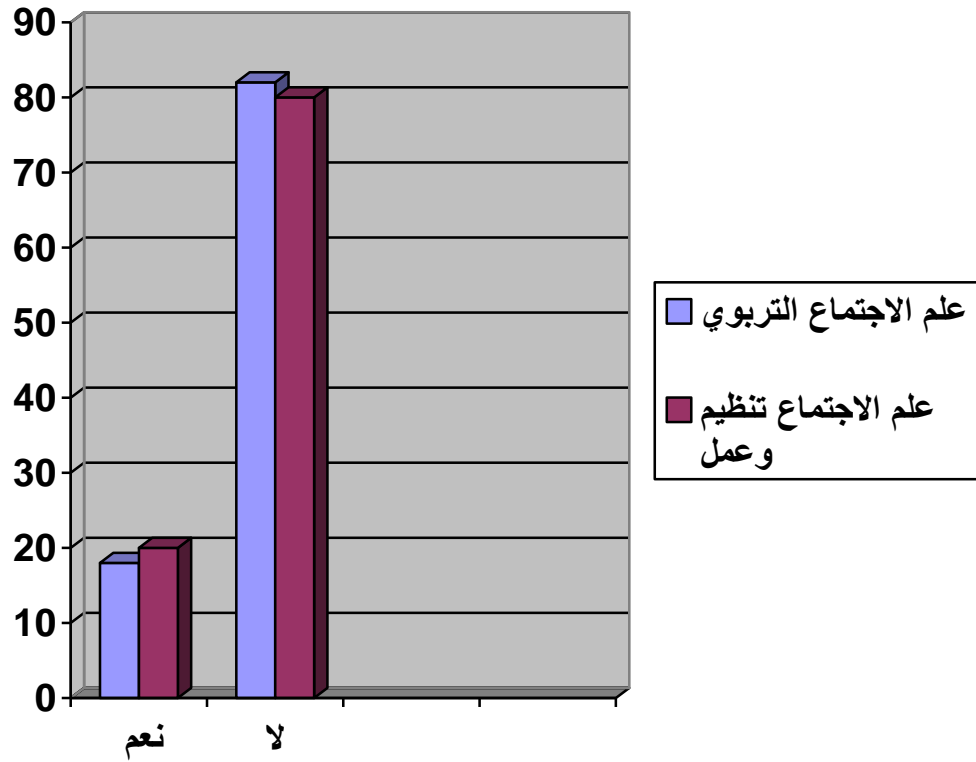
إن استجابات أفراد عينة البحث يؤكد أن محتوى برامج التكوين بالجامعة الجزائرية لا يحضر الطالب إلى عالم الشغل حيث لاحظنا أن النسبة العامة لطلبة علم الاجتماع في كلا التخصصين والذين أجابوا بلا فيما يخص إمكانية تطبيق خريجي علم الاجتماع معارفهم الأكاديمية في عالم الشغل مرتفعة والتي تقدر بـ 89%

فالمقاييس التي تدرس لا يستفيدون منها في عالم الشغل فحسب تعبيرهم وتعود عدم الاستفادة حتى في المقاييس الرئيسية للتخصص، لابتعاد مضمونها عن مواكبة التطورات الحاصلة على الساحة المعرفية والعلمية، والعمل ببرامج تقليدية، لا تمد الواقع العملي بصلة، وهي نتيجة طبيعية لتلك القطيعة بين الجامعة ومحيطها خاصة مع المؤسسات الاقتصادية أكبر مستقطب لليد العاملة خاصة المخرجات الجامعية وهي تتفق مع النتيجة التي توصلت لها الدراسة السابقة الأولى (تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام " ليسانس .ماستر .دكتوراه" في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل) التي توصلت إلى أن البرامج المعمول بها في الجامعة الجزائرية لا تتماشى ومتطلبات العصر، ولا لاهتمامات الطالب والأستاذ ولا قدرات الطالب ولا حتى الواقع المحلي، كونها لم توضع على أساس علمي.

إذن فالمقاييس البيداغوجية، تشكل لدى الطلبة الزاد النظري وهذا الزاد لا يتوافق مع احتياجات الوظيفة في كثير من الأحيان، وهذا بالتأكيد سينعكس على أدائهم الوظيفي، فكلما كان هناك توافق بين هذه المعارف واحتياجات وظائفهم كلما ارتفع أدائهم الوظيفي، والعكس صحيح.

جدول رقم 08: توفير التكوين في علم الاجتماع لبرامج تأهيل وتدريب تحضيرا
لمستقبلهم المهني

المجموع		لا		نعم		التدريب والتأهيل التخصص
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100	50	%82	41	%18	09	علم الاجتماع التربوي
%100	50	%80	40	%20	10	علم الاجتماع تنظيم وعمل
%100	100	%81	81	%19	19	المجموع



أ/ التحليل الإحصائي:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 82% من طلبة علم الاجتماع التربوي أجابوا بلا فيما يخص توفير التكوين في علم الاجتماع لبرامج تأهيل وتدريب تحضيرا لمستقبلهم المهني في حين نسبة 18% أجابت بنعم أما عن طلبة علم الاجتماع تنظيم وعمل أجابوا 81% بلا ونسبة 20% بنعم.

ب/ التعليق:

إن نظام ل.م.د. يضمن تكوين نوعي ذو جودة ومخرجات جامعية مؤهلة وذات كفاءة عالية فهو بالإضافة للمعارف النظرية يضمن تدريب أو الخروج إلى الميدان فهو من الشروط الأساسية التي قام عليها هذا النظام لكن الجدول أعلاه فيما يخص توفير التكوين في علم الاجتماع لبرامج تأهيل وتدريب تحضيرا لمستقبلهم المهني سجلنا النسبة العامة لطلبة علم الاجتماع في كلا التخصصين والذين أجابوا بلا 89% وهي نسبة مرتفعة وذلك باعتبار أن التكوين الأكاديمي مبني على أساس التكوين النظري وعلى حسب رأي الطلبة فيؤكدون على عدم وجود برامج التكوين متعلقة بالجانب التطبيقي المكمل للجانب النظري الذي رغم أهميته البالغة إلا أنه ناقص بدون تطبيق.

- استنتاج جزئي خاص بالفرضية الأولى

لقد اتفقت أغلب آراء الطلبة اتفقت على أن نظام ل. م. د تخصص علم الاجتماع لا يمكن الطالب من الحصول على المعارف النظرية والتطبيقية التي تؤهله لأن يكون محل استقطاب من طرف سوق العمل حيث لا يستطيع التكوين التكيف مع متطلبات سوق العمل ومسايرة التطور التكنولوجي حيث أن 89 % من الطلبة المبحوثين في الجدول رقم(06) أكدوا على عدم وجود تنسيق بين مسار التكوين وعالم الشغل، بالإضافة إلى 81% من الطلبة في الجدول رقم (7) أكدوا على عدم توفير التكوين الجامعي في تخصص علم الاجتماع برامج تأهيل وتدريب يحضر الطلبة لعالم الشغل، ومن خلال مطالعتنا لنتائج الحاسوب لاختبار T الواردة في الملاحق للجدول رقم (4-5-6-7-8) وجدنا أن قيمة الدلالة الإحصائية المحسوبة أكبر من الدلالة المعتمدة (0.05) ونتائجها على التوالي : (0.280) (0.504) (0.752) (1.00) (0.76) هذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الطلبة فيما يخص المحور الأول.

من خلال الإجابات التي تحصلنا عليها من الطلبة والنتائج التي توصلنا إليها نستنتج أن هناك إجماع من الطلبة فيما يخص عدم استجابة التكوين الجامعي تخصص علم الاجتماع لمتطلبات سوق العمل في ظل نظام ل.م.د

الفصل السادس

اختبار الفرضية

الثانية

- 1/ تصفح الجرائد
- 2/ عروض العمل
- 3/ معلومات حول الشهادة
- 4/ معرفة الطلبة بالقطاعات التي تستقطب علم الاجتماع
- 5/ استعمال المعارف النظرية بعد التوظيف
- 6/ العمل للحساب الخاص
- 7/ الحركية

تمهيد

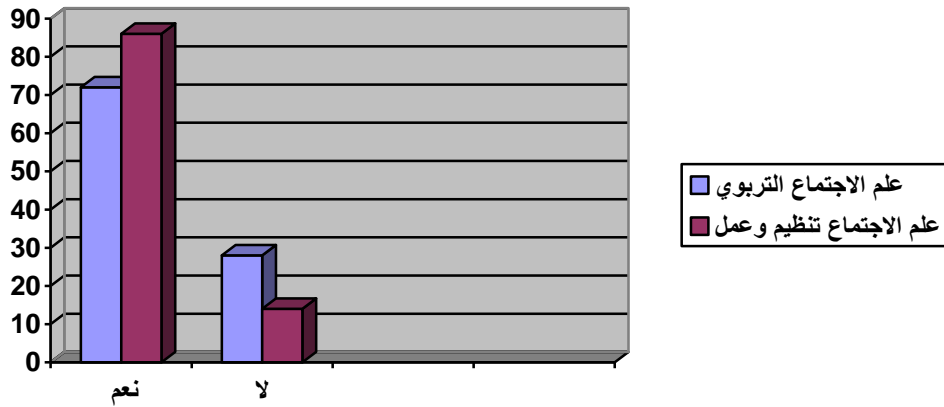
إن نظام ل.م.د يهدف إلى رفع التحديات الناجمة عن التحولات العميقة للمحيط العالمي وبهذا فهو يضمن تكوين طبقا للمعايير الدولية فهو نظام تكوين مرن يركز على مقروئية الشهادة وقابل للمقارنة مع ما هو معتمد في الجامعات وبالتالي توفير حركية أكبر بين شعب التكوين داخل وخارج الوطن.

وهذا ما سوف نعرفه من خلال محاولتنا في هذا المحور اختبار الفرضية الثانية التي مفادها الطلبة في تخصص علم الاجتماع يجمعون على أن عدم مقروئية الشهادة لا يسمح لهم بالعمل لا داخل الوطن ولا خارجه.

المحور الثالث: حول مدى مقروئية الشهادة في تخصص علم الاجتماع
1/ عرض الجداول والتعليق الخاص بها:

جدول رقم 09 : تصفح الجرائد ومواقع التوظيف

المجموع		لا		نعم		تصفح الجرائد التخصص
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100	50	%28	14	%72	36	علم الاجتماع التربوي
%100	50	%14	7	%86	43	علم الاجتماع تنظيم وعمل
%100	100	%21	21	%79	79	المجموع



أ/ التحليل الإحصائي:

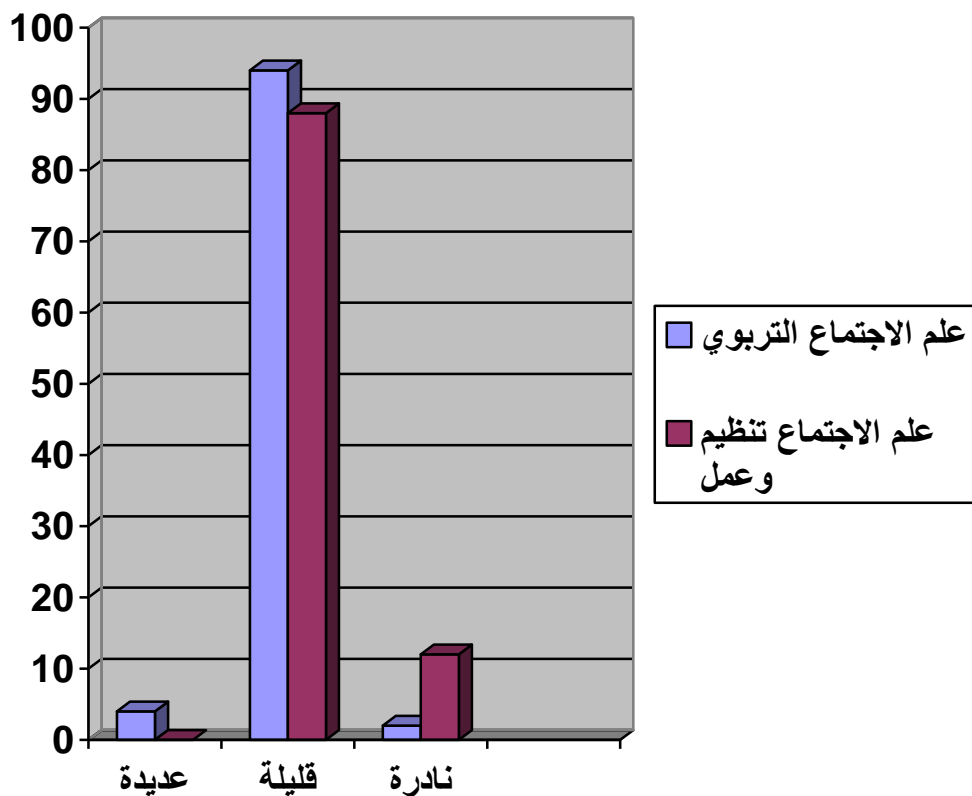
من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 72% من طلبة علم الاجتماع التربوي أجابوا نعم فيما يخص تصفح الجرائد ومواقع التوظيف في حين نسبة 14% أجابت بلا أما عن طلبة علم الاجتماع تنظيم وعمل أجابو 79% بنعم ونسبة 21% بلا.

ب/ التعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة كبيرة من الطلبة في كلا التخصصين والمقدرة بـ 79% يتصفحون الجرائد ومواقع التوظيف وذلك رغبتهم الكبيرة في إيجاد فرصة للشغل بينما 21% من الطلبة لا يتصفحون الجرائد ومواقع التوظيف وهذا راجع إلى أنهم أنهكوا جهودهم في البحث بدون جدوى عن الشغل مما جعلهم يتذمرون من تصفح الجرائد ومواقع التوظيف باحثين عن عمل

جدول رقم 10: توفر عروض العمل لحاملي شهادة علم الاجتماع

المجموع		نادرة		قليلة		عديدة		عروض عمل التخصص
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100	50	%02	01	%94	47	%04	2	علم الاجتماع التربوي
%100	50	%12	06	%88	44	%00	00	علم الاجتماع تنظيم وعمل
%100	100	%7	7	%91	91	%02	02	المجموع



أ/ التحليل الإحصائي:

فيما يخص توفر عروض العمل لحاملي شهادة علم الاجتماع وجدنا نسبة 04% من طلبة علم الاجتماع التربوي أجابوا بعديدة ونسبة 94% أجابت بقليلة ونسبة 02% أجابت بنادرة أما عن طلبة علم الاجتماع تنظيم وعمل فكانت إجابتهم 00% بعديدة ونسبة 88% أجابت بقليلة ونسبة 12% أجابت بنادرة.

ب/ التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن الطالبة يجمعون على أن عروض العمل في تخصص علم الاجتماع قليلة وذلك راجع إلى أن علم الاجتماع حاليا هو في حالة قطيعة مع الواقع الاجتماعي للمجتمع الجزائري ، قطيعة فرضت عليه أن يبقى بين جدران الجامعة لا أكثر فعلم الاجتماع يدرس في الجامعة من أجل الجامعة ، وحاملو شهادة الليسانس عندما لا يجدوا أماكنهم في مؤسسات العمل ، وبالتالي فمكانة علم الاجتماع سجلت تراجعاً في سوق العمل الذي قلما يعرض مناصب لتوظيف خريجي هذا التخصص ما عدا قطاع التربية الذي يقوم بمسابقات توظيف ثم يخضع الناجحون لتكوين آخر يكون بدون علاقة مع خبراته السابقة وهذا ما أكدت عنه الدكتورة براهيمية أم السعود في مقال حول العلوم الاجتماعية في ظل نظام ل.م.د. و تحديات سوق العمل حيث أكدت أن العلوم الاجتماعية في محاولة مستمرة في البحث على التكيف مع متطلبات سوق العمل وأشارت إلى أنه قلما توجد في الجزائر مؤسسات إدارية تستدعي خبراء لدراسة خصائص موظفيها أو مؤسسات اقتصادية تولي اهتماما بالتقصي حول طبيعة المستهلك المحتمل لمنتجاتها على غرار ما يجري في الدول المتقدمة، وكل هذه العوامل سدت أبواب سوق العمل في وجوه الطلاب.

جدول رقم: 11 تلقي الطالب للمعلومات حول الشهادة فيما يخص فرص العمل

المجموع		لم أتلقى		تلقيت		تلقي المعلومات حول الشهادة	
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	الاختيارات	التخصص
%100	23	%40	20	% 06	03	كل المعلومات	علم الاجتماع
%100	27	%12	06	% 42	21	بعض المعلومات	التربوي
%100	50	%52	26	%48	24	المجموع الجزئي	
%100	20	%40	20	% 00	00	كل المعلومات	علم الاجتماع تنظيم
%100	30	%10	05	% 50	25	بعض المعلومات	و عمل
100	50	%50	25	%50	25	المجموع الجزئي	
100	100	%51	51	%49	49	المجموع الكلي	

أ/ التحليل الإحصائي:

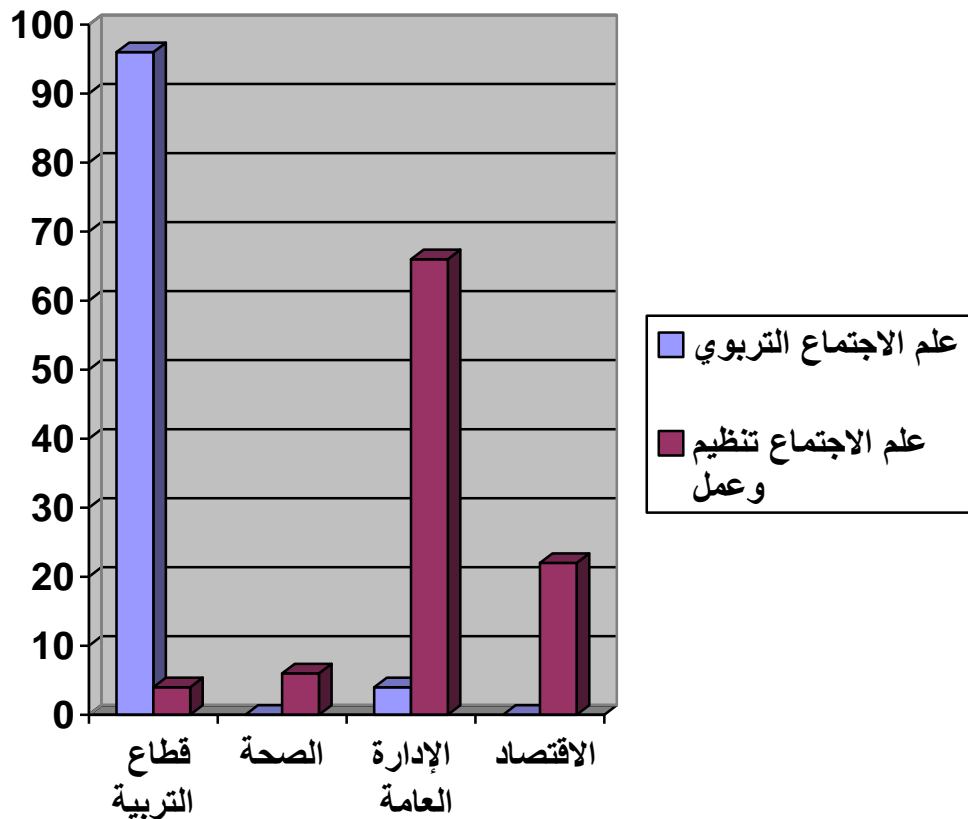
من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 06% من طلبة تخصص علم الاجتماع التربوي تلقوا كل المعلومات حول الشهادة ونسبة 42% تلقوا بعض المعلومات في حين نسبة 20% أقرروا تلقيهم لكل المعلومات فيما يخص الشهادة و 40% أجابوا بعدم تلقيهم لبعض المعلومات فقط أما عن تخصص تنظيم وعمل فسجلنا نسبة 00% تلقوا كل المعلومات و 50% تلقوا بعض المعلومات أما نسبة 40% فكان رأيهم لم يتلقوا كل المعلومات ونسبة 10% لم يتلقوا بعض المعلومات.

ب/ التعليق:

قمنا في الجدول رقم (11) بإدخال متغير رانز (كل المعلومات-بعض المعلومات) وذلك لتفكيك العلاقة الأولية وفهم طبيعة هذه العلاقة وتفكيكها والتي جعلتنا نلاحظ أن نسبة معتبرة من الطلبة كان رأيهم لم يتلقوا الإعلام الكافي حول الشهادة ويرجع ذلك إلى عدم تكثيف الإعلام الجامعي من طرف الإدارة بالإضافة إلى امتناع وتهرب حتى الأساتذة من أي مناقشات في توضيح معالم المستقبل والوظائف الممكن أن يشغلوها، لأنه حتى الأستاذ ليس لديه معلومات كافية لتوجيه الطالب وإن وجدت لديه المعلومة لا يقدمها نظرا لاهتمامه بتكملة المقررات الكثيفة وكفى، هذا من جهة من جهة أخرى سوق العمل في الجزائر يعرف ركودا في خلق وظائف جديدة تتماشى مع التحولات الاقتصادية التي تعرفها البلاد والتوجه نحو اقتصاد السوق، هذه الوظائف التي وإن وجدت فلم تحدد لها التفاصيل ومعالم واضحة سواء أنها تحتاج إلى مهارات عالية ومتطورة، أما الوظائف السابقة فقد عرفت تشبعا هي الأخرى، إضافة إلى اتساع الفجوة بين الجامعة وسوق العمل ففي سنوات السبعينات والثمانينات كانت الجامعة تخرج وفق الاحتياجات القطاعية الاقتصادية والوظائف المتاحة وقتها، ومنذ فترة التسعينات إلى يومنا هذا فإن الدولة قد تخلت عن القيام بهذه الوظيفة، وفتحت المجال لعوامل وأطراف أخرى تحكم العلاقة بينهما مما أدخلها في تناقضات لا حصر لها كانت نتيجتها القطيعة بين الجامعة ومحيطها، وهذا الأمر يجعل من الإطار الجامعي تصطدم بالواقع العملي حتى ولو كانوا يعملون في مجال تخصصهم، ويواجهون العديد من الصعوبات أثناء تأديتهم مهامهم.

جدول رقم 12 : القطاعات التي يمكن إدماج حاملي شهادة علم الاجتماع ضمنها

المجموع	الاقتصاد		الإدارة العامة		قطاع الصحة		قطاع التربية		القطاعات التخصص	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
%100	50	%00	00	%04	02	%00	00	%96	48	علم الاجتماع التربوي
%100	50	%22	12	%66	33	%06	03	%04	02	علم الاجتماع تنظيم وعمل
%100	100	%12	12	%35	35	%03	03	%50	50	



أ/ التحليل الإحصائي:

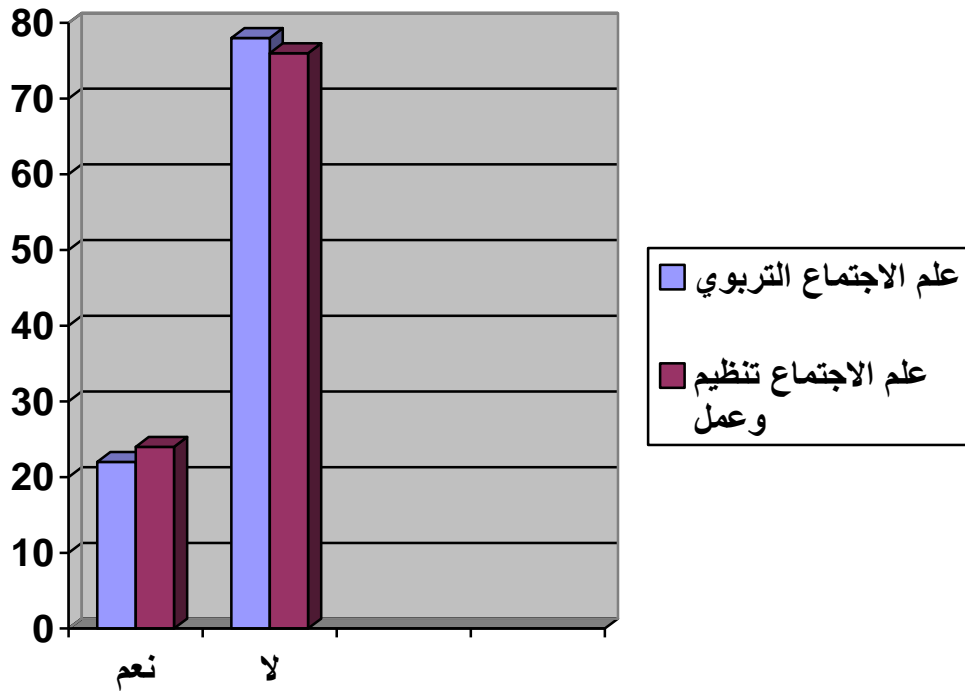
فيما يخص القطاعات التي يمكن إدماج حاملي شهادة علم الاجتماع ضمنها وجدنا نسبة 96% من طلبة علم الاجتماع التربوي أجابوا قطاع التربية ونسبة 00% أجابت قطاع الصحة ونسبة 02% أجابت الإدارة العامة ونسبة 00% أجابت الاقتصاد أما عن طلبة علم الاجتماع تنظيم وعمل فكانت إجاباتهم 04% قطاع التربية ونسبة 06% أجابت قطاع الصحة ونسبة 33% أجابت الإدارة العامة ونسبة 12% أجابت قطاع الاقتصاد

ب/ التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ نسبة كبيرة من الطلبة في تخصص علم الاجتماع التربوي وتقدر بـ 96% يعتقدون أنهم لا يستطيعون العمل إلا في قطاع التربية وتقابلهم نسبة 66% من طلبة تخصص تنظيم وعمل يعتقدون أنهم لا يستطيعون العمل إلا في الإدارة العامة وهذا دليل على عدم توفير الجامعة للطلاب إعلام كاف حول القطاعات التي تستقطب حاملي شهادة علم الاجتماع حتى تسهل عليهم عملية الاندماج فيها، بالإضافة إلى أن فإن المجتمع المهني اليوم لا يتطلب التمسك الصارم للتخصص، لأن التكوين يعلم المرونة واكتساب تكويننا عاما يجعل الأفراد يتكيفون أحسن مع التغير.

جدول رقم 13 : استعمال خريجو شهادة علم الاجتماع لمعارفهم الأكاديمية في قطاع العمل

المجموع		لا		نعم		استعمال المعارف الأكاديمية التخصص
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100	50	%78	39	%22	11	علم الاجتماع التربوي
%100	50	%76	38	%24	12	علم الاجتماع تنظيم وعمل
%100	100	%77	77	%23	23	المجموع



أ/ التحليل الإحصائي:

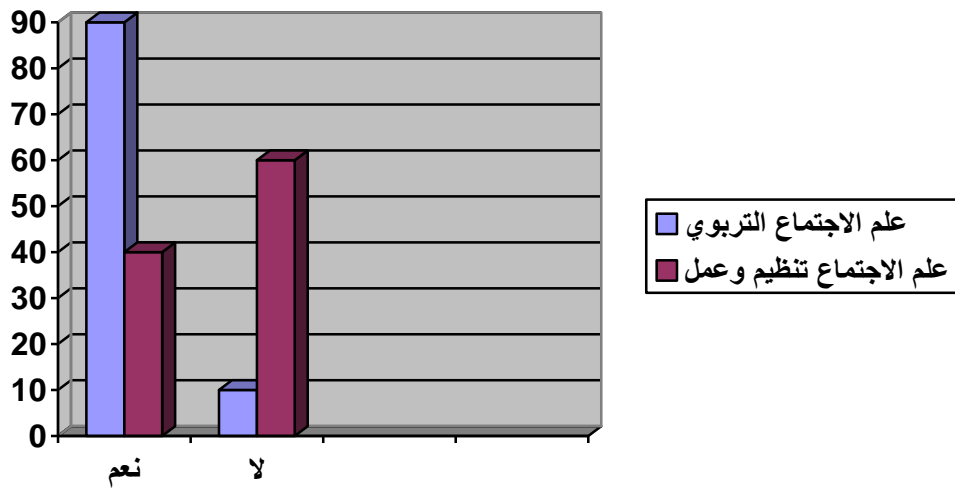
من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 78% من طلبة علم الاجتماع التربوي أجابوا بلا فيما يخص استعمال خريجو شهادة علم الاجتماع لمعارفهم الأكاديمية في قطاع العمل في حين نسبة 22% أجابت بنعم أما عن طلبة علم الاجتماع تنظيم وعمل أجابو 77% بلا ونسبة 23% بنعم.

ب/ التعليق:

يوضح الجدول رقم (13) استجابات المبحوثين حول استعمال خريجو شهادة علم الاجتماع لمعارفهم الأكاديمية في قطاع العمل، حيث سجلنا نسبة 77% من المبحوثين أجابوا بلا و وهذا راجع إلى أن الجامعة وفرت لهم تكوينا يختلف ولا يراعي الواقع العملي ، فصحيح أنها وفرت لهم جزء من المعارف يكون رصيدهم عند شغلهم وظائفهم و لكنه ليس بالقدر الكافي الذي يؤهلهم للوظيفة وتحسين إنتاجية المؤسسة، إضافة إلى طبيعة الوظائف المتغيرة و المتجددة، و المتأثرة بالمعطيات التي تفرض مهام و أعباء جديدة حتى على مستوى الوظائف المتاحة، وبالتالي ما لا يمكن إنكاره أو تجاهله هو أن الجامعة الجزائرية ما زالت تنتج معارف نظرية بحثة.

جدول رقم 14 : يمثل إمكانية خريجو علم الاجتماع العمل لحسابهم الخاص

المجموع		لا		نعم		العمل التخصص
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100	50	%10	05	%90	45	علم الاجتماع التربوي
%100	50	%60	30	%40	20	علم الاجتماع تنظيم و عمل
%100	100	%35	35	%65	65	المجموع



أ/ التحليل الإحصائي:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 90% من طلبة علم الاجتماع التربوي أجابوا بنعم فيما يخص إمكانية خريجو علم الاجتماع العمل لحسابهم الخاص في حين نسبة 05% أجابت بلا أما عن طلبة علم الاجتماع تنظيم وعمل أجابو 65% بلا ونسبة 35% بنعم.

ب/ التعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تفاوت في النسب حيث أن النسبة الأعلى التي سجلناها في ما يخص إمكانية خريجو علم الاجتماع العمل لحسابهم الخاص كانت 90% لدى تخصص علم الاجتماع التربوي مبررين إجاباتهم أنه بإمكانيتهم فتح دار حضانة أو مدرسة خاصة أما تخصص تنظيم وعمل فكانت إجاباتهم بعدم إمكانية خريجو علم الاجتماع العمل لحسابهم الخاص بالنسبة لمجال تخصصهم، مبررين إجاباتهم أنه الجزائر لم نرى بعد مكاتب لعلماء الاجتماع يمارسون فيه نشاطهم.

جدول رقم 15: إمكانية الحركة والعمل خارج الوطن

المجموع		لا		نعم		التخصص
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100	50	%88	44	%12	06	علم الاجتماع التربوي
%100	50	%100	50	%00	00	علم الاجتماع تنظيم وعمل
%100	100	%94	94	%06	06	المجموع



أ/ التحليل الإحصائي:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 88% من طلبة علم الاجتماع التربوي أجابوا بلا فيما يخص إمكانية الحركة والعمل خارج الوطن في حين نسبة 06% أجابت بنعم أما عن طلبة علم الاجتماع تنظيم وعمل أجابو 100% بلا ونسبة 00% بنعم.

ب/ التعليق:

تبعاً لتصريح سلامنك Salamanque الذي صدر عن ندوة براغ (ماي 2001) والذي أقر بتسمية الحركة وتعزيز برنامج التبادل وذلك من أجل خلق سوق مشتركة فيما يخص الشهادات لتسهيل حركة الطلبة وفي نفس الوقت خلق سوق مشتركة للشغل لتسهيل الحركة مع تطوير مفهوم القابلية للتوظيف وهذه الأهداف تبنتها أيضا الجامعة الجزائرية من خلال تطبيقها لنظام ل.م.د، لكن من خلال الجدول رقم (15) فيما يخص إجابات الطلبة نحو إمكانية الحركة والعمل خارج الوطن لاحظنا وجود إجماع من الطلبة في عدم إمكانية الحركة خارج الوطن كما يوضح لنا اختبار T حيث وجدنا أن قيمة الدلالة الإحصائية المحسوبة أكبر من الدلالة المعتمدة (0.05) وتقدر ب: 1.00 وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يخص رأي الطلبة حول إمكانية الحركة والعمل خارج الوطن.

2/ استنتاج جزئي خاص بالفرضية الثانية

لقد اتفقت أغلب آراء الطلبة على أن نظام ل. م. د عدم وضوح الرؤية حول الشهادة في تخصص علم الاجتماع حيث أنه لم تقدم له معلومات حول الشهادة فيما يخص فرص العمل ولا حتى القطاعات التي يمكن ادماج خريج علم الاجتماع ضمنها حيث أن 89 % من الطلبة المبحوثين في الجدول رقم (06) أكدوا على عدم وجود تنسيق بين مسار التكوين وعالم الشغل، بالإضافة إلى 81% من الطلبة في الجدول رقم (7) أكدوا على عدم توفير التكوين الجامعي في تخصص علم الاجتماع برامج تأهيل وتدريب يحضر الطلبة لعالم الشغل، ومن خلال مطالعتنا لنتائج الحاسوب لاختبار T الواردة في الملاحق للجدول رقم (4-5-6-7-8) وجدنا أن قيمة الدلالة الإحصائية المحسوبة أكبر من الدلالة المعتمدة (0.05) ونتائجها على التوالي : (0.280) (0.504) (0.752)(1.00) (0.76) هذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الطلبة فيما يخص المحور الأول.

من خلال الإجابات التي تحصلنا عليها من الطلبة والنتائج التي توصلنا إليها نستنتج أن هناك إجماع من الطلبة فيما يخص عدم استجابة التكوين الجامعي تخصص علم الاجتماع لمتطلبات سوق العمل في ظل نظام ل. م. د.

-
- 1/ العمل بالوصي
 - 2/ العمل بالشريك الاجتماعي
 - 3/ تربصات
 - 4/ مراكز بحوث
 - 5/ تبادل علم بين الجامعات

تمهيد:

من الأشياء الضرورية التي نص عليها نظام ل.م.د الوصاية (le tutorat) والمرافقة البيداغوجية و المتابعة الشخصية للطالب، وذلك لمساعدة الطالب على تنظيم نفسه ووضع خطة بيداغوجية لتوجيه الطالب في اختيار تخصصه ومسلكه الدراسي ومساعدته على مواجهة الصعوبات التي تعترضه، كما نص على وجوب وجود الشريك الاجتماعي بغية الخروج للميدان فيما يتعلق بالتدريب.

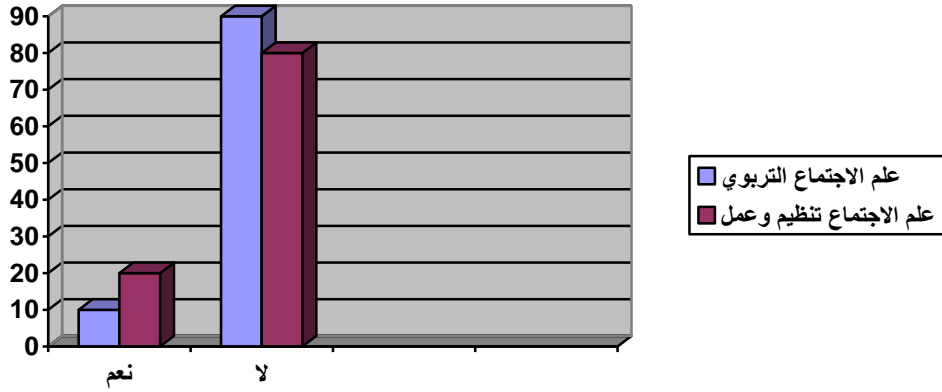
وهذا ما سوف نعرفه من خلال محاولتنا في هذا المحور اختبار الفرضية الثالثة التي مفادها طلبه تخصص علم الاجتماع يجمعون على غياب الوصي والشريك الاجتماعي.

المحور الرابع: حول العمل بالوصي والشريك الاجتماعي

1/ عرض الجداول والتعليق الخاص بها:

جدول رقم 16 : توفير الجامعة لطلابها وصي

التخصص	الوصي		لا		المجموع	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
علم الاجتماع التربوي	10%	05	90%	45	100%	50
علم الاجتماع تنظيم وعمل	20%	10	80%	40	100%	50
المجموع	15%	15	85%	85	100%	100



أ/ التحليل الإحصائي:

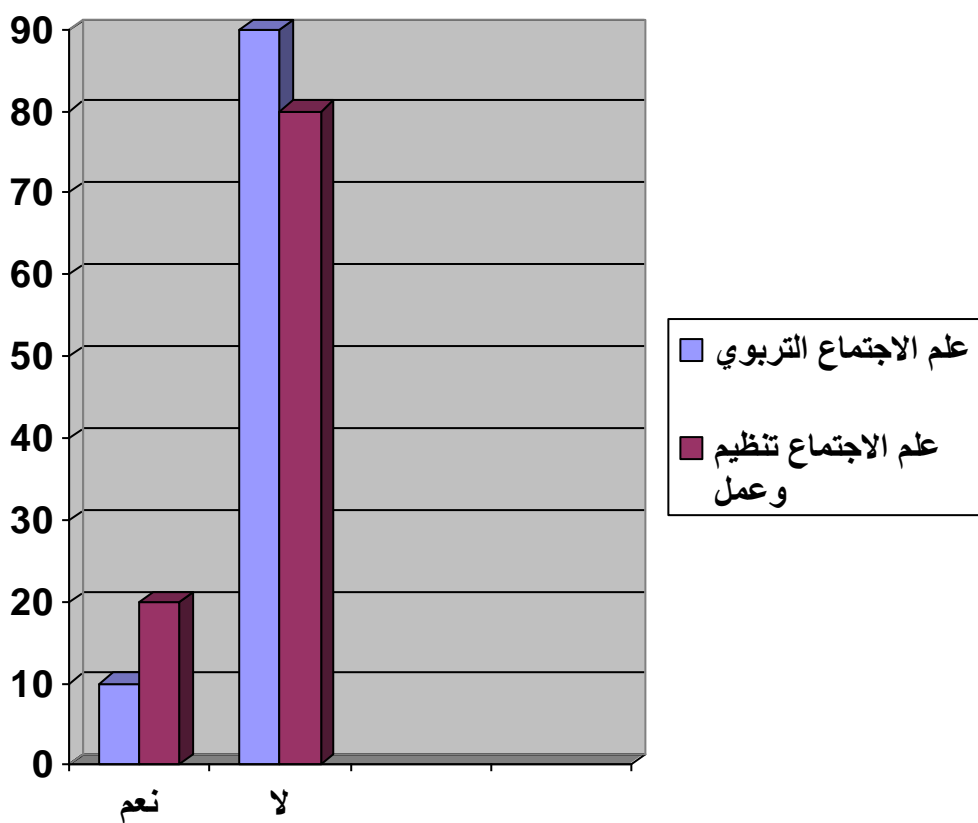
من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 90% من طلبة علم الاجتماع التربوي أجابوا بلا فيما يخص توفير الجامعة لطلابها وصي في حين نسبة 10% أجابت بنعم أما عن طلبة علم الاجتماع تنظيم وعمل أجابوا 80% بلا ونسبة 20% بنعم.

ب/ التعليق:

من خلال الجدول أعلاه سجلنا إجماع من الطلبة على عدم توفير الجامعة أستاذ وصي والتي جاءت بنسبة 85% في حين أن الوصاية "tutorat" تعتبر أحد المستجدات الجوهرية في إطار فلسفة نظام ل.م.د L.M.D والتي تهدف إلى تحسين نوعية تكوين الطالب بإعلامه وتوجيهه للرفع من قدرته وإمكانية مشاركته في بناء مساره التكويني فهي متابعة مؤطرة تساعد الطالب على تنظيم نفسه وعمله وبالتالي على الجامعة توفير وصي لأن انعدام توفره يجعل هذا النظام لا يتوافق والطموحات المرجوة منه.

جدول رقم 17 : توفير الجامعة لطلابها شريك اجتماعي

المجموع		لا		نعم		شريك اجتماعي
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	التخصص
%100	50	%98	49	%02	01	علم الاجتماع التربوي
%100	50	%96	48	%04	02	علم الاجتماع تنظيم وعمل
%100	100	%97	97	%03	03	المجموع



أ/ التحليل الإحصائي:

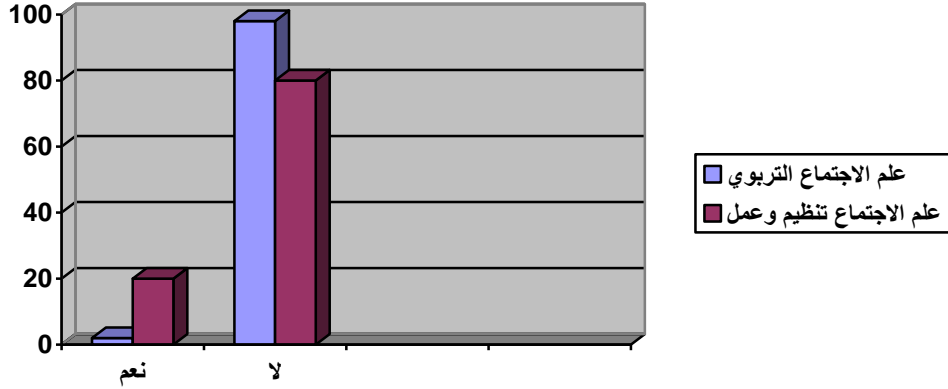
من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 98% من طلبة علم الاجتماع التربوي أجابوا بلا فيما يخص توفير الجامعة لطلابها شريك اجتماعي في حين نسبة 02% أجابت بنعم أما عن طلبة علم الاجتماع تنظيم وعمل أجابو 96% بلا ونسبة 04% بنعم.

ب/ التعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسب متقاربة بين التخصصين فيما يخص عدم توفير شريك اجتماعي فسجلنا النسبة الإجمالية للطلبة والتي قدرات ب 97% هذا ما يجعل وجود إجماع حول عم توفير هذا العنصر والذي يعتبر طرف مهم وضروري في معادلة التكوين في نظام ل.م.د الذي مبني أساسا على إبرام اتفاقيات مع مختلف المؤسسات الصناعية والإنتاجية وإقحام الطالب فيها ويعود سبب الهوة الموجودة ما بين الجامعة والمؤسسات الخارجية هو نقص التعاملات وعدم التكامل بينهما فمن شأن الجامعة إنشاء شراكة حقيقية مع مؤسسات القطاعين الخاص والعام، بحيث ،تشرك هذه المؤسسات مع الجامعة في صياغة الأهداف المرحلية للمقررات الدراسية ، وفي تحديد نوعية البحوث العلمية المطلوبة واستغلال نتائجها استغلالا عمليا ، وبطبيعة الحال ستستخدم تلك المؤسسات خريجي الجامعات وتستفيد من أساتذتها بصفة مستشارين ، ولكي تدعم هذه الشراكة وتتسع قاعدتها ، فإن الجامعات لابد أن تكثر من عقد المؤتمرات والندوات التي تساهم فيها قيادات الدولة والقطاع الخاص لبلورة الأهداف ووضع الخطط وإجراء التقويم لمختلف الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وعندما يتأكد للقطاع الخاص انه يستفيد من الجامعة في زيادة مردوديته الاقتصادية وأرباحه ، فانه يتحمس لدعم الجامعة ماديا وتمويل أبحاثها ومؤتمراتها ومشروعاتها الأخرى، وهذا يستدعي التفكير فيه بجدية على مستوى تطبيق نظام ل.م.د.

جدول رقم 18 : توفير الجامعة تربصات ميدانية

التخصص	تربصات		لا		نعم	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
علم الاجتماع التربوي	%100	50	%98	49	%02	01
علم الاجتماع تنظيم وعمل	%100	50	%80	40	%20	10
المجموع	%100	100	%89	89	%11	11



أ/ التحليل الإحصائي:

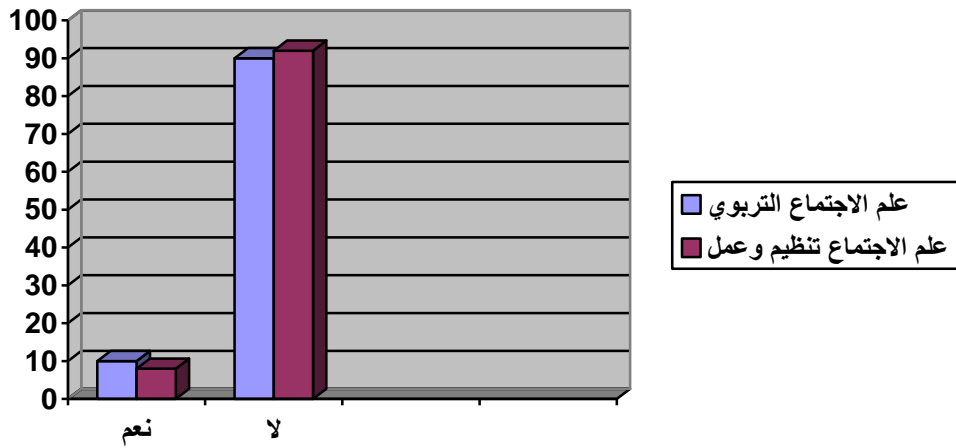
من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 98% من طلبة علم الاجتماع التربوي أجابوا بلا فيما يخص توفير الجامعة لطلابها شريك اجتماعي في حين نسبة 02% أجابت بنعم أما عن طلبة علم الاجتماع تنظيم وعمل أجابوا 89% بلا ونسبة 11% بنعم.

ب/ التعليق:

هذه النتائج تعكس قلة الممارسة العملية في التكوين الجامعي، و هو ما ظهر جليا من خلال إجابات الطلبة في كلا التخصصين حيث سجلنا النسبة العامة التي قدرا بـ 89% التي أفرت بعدم وجود تربصات وهذا ما سوف يؤثر على مستوى أداء مخرجات الجامعات، حيث أكد لنا بعض الطلبة من عينة البحث الذين يشتغلون أن عدم الممارسة العملية تجعل خريج الجامعة لا يحسن آليات العمل كونه لم يتعرف عليها سابقا وأن تعرفه كان بشكل التعامل مع معلومات وصفية نظرية بعيد عن التطبيق، والخلل يعود لانعدام التربصات الميدانية التي تتيح له ذلك.

جدول رقم 19 : وجود مراكز بحث في الجامعة يشارك فيها الطلبة

المجموع		لا توجد		توجد		مراكز بحث التخصص
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100	50	90	45	%10	05	علم الاجتماع التربوي
%100	50	92	46	%08	04	علم الاجتماع تنظيم وعمل
%100	100	%89	89	%09	%09	المجموع



أ/ التحليل الإحصائي:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 90% من طلبة علم الاجتماع التربوي أجابوا بلا توجد فيما يخص وجود مراكز بحث في الجامعة يشارك فيها الطلبة في حين نسبة 10% أجابت بـ توجد أما عن طلبة علم الاجتماع تنظيم وعمل أجابوا بـ 92% بلا يوجد ونسبة 09% بـ توجد.

ب/ التعليق:

يرمي نظام ل.م.د إلى ضمان تكوين يجمع بين النوعية والقدرة التنافسية والتنمية المستدامة لتكوين مخرجات قادرة على تطوير البحث العلمي وقادرة على الإبداع والابتكار وتوليد المعرفة والقدرة على خلق منتجات جديدة ومن مهمة التكوين الجامعي تشجيع المبادرات الفردية لكن من خلال الجدول السابق نلاحظ اتفاق الطلبة حول عدم وجود مراكز بحث في الجامعة يشارك فيها الطلبة حيث قدرت نسبتهم بـ 89% وهذا يتعارض مع الأهداف التي يرمي إليها نظام ل.م.د.

جدول رقم 20 : تبادل علمي بين الجامعات خارج الوطن وداخله

المجموع		لا توجد		توجد		تبادل علمي بين الجامعات	
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	الاختيارات	التخصص
%100	35	%08	04	%62	31	داخل الوطن	علم الاجتماع التربوي
%100	15	%20	10	%10	05	خارج الوطن	
100	50	%28	14	%72	36	المجموع الجزئي	
%100	39	%12	06	%66	33	داخل الوطن	علم الاجتماع تنظيم وعمل
%100	11	%20	10	%2	01	خارج الوطن	
100	50	%32	16	%62	34	المجموع الجزئي	
100	100	%30	30	%70	70	المجموع الكلي	

أ/ التحليل الإحصائي:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 62% من طلبة تخصص علم الاجتماع التربوي يرون وجود تبادل علمي بين الجامعة وذلك داخل الوطن ونسبة 10% كان رأيهم وجود تبادل علمي بين الجامعة وذلك خارج الوطن في حين نسبة 08% أقرروا بعدم وجود تبادل علمي بين الجامعة داخل الوطن و 20% أجابوا بعدم وجود تبادل علمي بين الجامعة خارج الوطن أما عن تخصص تنظيم وعمل فسجلنا نسبة 66% يرون وجود تبادل علمي بين الجامعات وذلك داخل الوطن و 2% خارج الوطن أما نسبة 12% فكان رأيهم لا يوجد تبادل علمي بين الجامعة داخل الوطن ونسبة 20% ترى عدم وجود تبادل علمي بين الجامعة خارج الوطن.

ب/ التعليق:

قمنا في الجدول رقم (20) بإدخال متغير رانز (داخل الوطن-خارج الوطن) وذلك لتفكيك العلاقة الأولية وفهم طبيعة هذه العلاقة وتفكيكها حيث لاحظنا نسبة كبيرة من الطلبة وتقدر ب 70% ترى أن التبادل العلمي بين الجامعات يقتصر على المستوى الوطني فقط فقلما تشارك جامعات أخرى في ملتقيات بجامعتهم قصد الاستفادة من الخبرات للجامعات الأخرى وهذا يتنافى مع مع المادة 04 التي ينص عليها المرسوم التنفيذي رقم 03-01 المؤرخ في 2 ذي القعدة عام 1423 الموافق 4 يناير سنة 2003 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المعدل والمتمم والتي حددت فيها عدد من النقاط الخاصة بالمديرية العامة للتكوين و التعاون بالخارج والتبادل ما بين الجامعات نذكر منها:

- تحضير اتفاقات التعاون الثنائية ومتابعة تنفيذها البحث عن إمكانيات وفرص التعاون والشراكة ما بين الجامعات.

- مرافقة المؤسسات الوطنية للتعليم العالي في ترقية التبادلات الجامعية الدولية لا سيما في ميداني التأطير البيداغوجي والبحث

- نشر لدى المؤسسات الجامعية والبحث فرص التعاون الممنوحة وإعداد الإجراءات الواجب وضعها لغرض تفعيل مشاركتها لا سيما في البرامج المجتمعية للتعاون والحركية.

2/ استنتاج جزئي خاص بالفرضية الثالثة

لقد اتفقت أغلب آراء الطلبة اتفقت على أن نظام ل. م. د تخصص علم الاجتماع يوفر لا وصي يتابع مسلك الطالب ولا يوفر أيضا شريك اجتماعي ولا حتى تربصات ميدانية تمكنه من تطبيق معارفه النظرية التي تؤهله لأن يكون محل استقطاب من طرف سوق العمل وخذا ما أكدده لنا الجدول رقم (16) حيث سجلنا نسبة 85 % من الطلبة الذين لم يتلقوا متابعة من الوصي و 89 % من الطلبة المبحوثين في الجدول رقم(17) أكدوا على عدم وجود شريك اجتماعي، بالإضافة إلى 89% من الطلبة في الجدول رقم (19) أكدوا على عدم توفير التكوين الجامعي في تخصص علم الاجتماع تربصات ميدانية تهين الطلبة لعالم الشغل، وأكدت نفس النسبة من الطلبة عدم وجود مراكز بحث يشارك فيها الطلبة ومن خلال مطالعتنا لنتائج الحاسوب لاختبار T الواردة في الملاحق للجدول رقم (16-17-18-19-20) وجدنا أن قيمة الدلالة الإحصائية المحسوبة أكبر من الدلالة المعتمدة (0.05) ونتائجها على التوالي : (0.51) (0.83) (1.59)(1.59) (3.22) هذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الطلبة فيما يخص المحور الرابع.

من خلال الإجابات التي تحصلنا عليها من الطلبة والنتائج التي توصلنا إليها نستنتج أن هناك إجماع من الطلبة فيما يخص عدم توفير الوصي والشريك الاجتماعي.

الفصل الثامن

اختبار الفرضية

الرابعة

- 1/ تحكم الطلبة في وسائل الإعلام الآلي
- 2/ توفر قاعات انترنت
- 3/ استعمال وسائل الإعلام الآلي
- 4/ تحكم الطلبة في اللغة الفرنسية
- 5/ تحكم الطلبة في اللغة الانجليزية
- 6/ مبادرات في مجال اللغات

تمهيد:

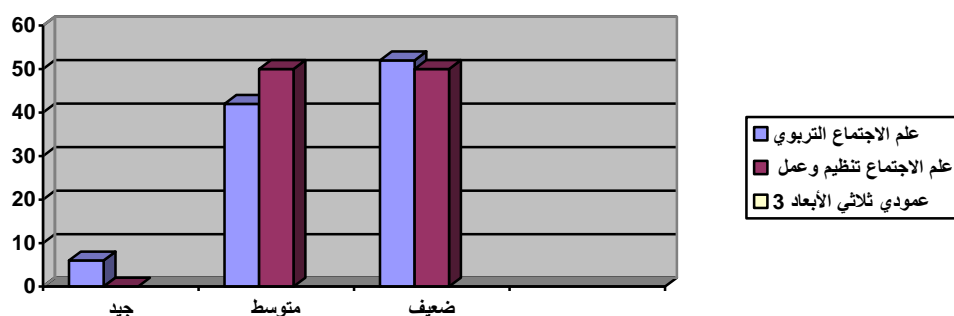
نظام ل.م.د نظام يتوائم مع عولمة المعلومات وهذا يقتضي التوفير الواسع لوسائل الإعلام بصفتها أدوات يستحيل النشاط من دونها وكذا تعليم واسع للغات يجعل الطالب يتحكم في لغة أو اثنتين على الأقل.

وهذا ما سوف نعرفه من خلال محاولتنا في هذا المحور اختبار الفرضية الرابعة التي مفادها تفاوت الطلبة في التحكم في اللغات الأجنبية ووسائل الإعلام والاتصال.

المحور الرابع : حول تحكم طلبة علم الاجتماع في اللغات ووسائل الإعلام
1/ عرض الجداول والتعليق الخاص بها:

جدول رقم 21 : مدى تمكن الطلبة من استخدام الحاسوب

التخصص	جيد		متوسط		ضعيف		المجموع	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
علم الاجتماع التربوي	03	%06	21	%42	26	%52	50	%100
علم الاجتماع تنظيم وعمل	00	%00	25	%50	25	%50	50	%100
المجموع	03	%03	46	%46	51	%52	100	%100



أ/ التحليل الإحصائي:

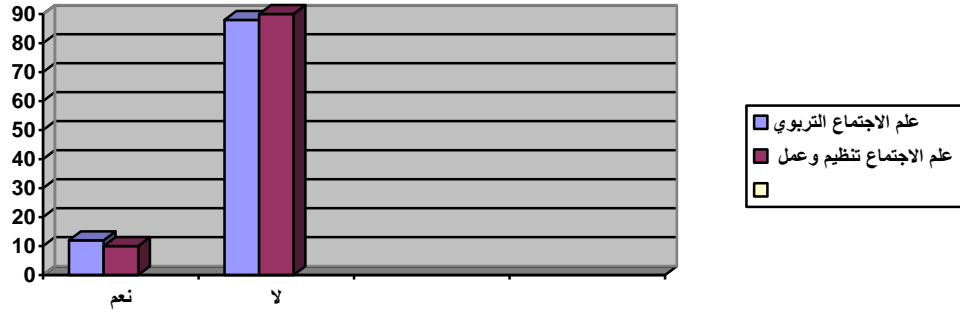
فيما يخص توفر مدى تمكن الطلبة من استخدام الحاسوب وجدنا نسبة 06% من طلبة علم الاجتماع التربوي يجيدون استخدام الحاسوب بطريقة جيدة كمخمن (مخمن) = 42% متوسطة ونسبة 52% ضعفاء في هذا المجال أما عن طلبة علم الاجتماع تنظيم وعمل فكانت إجاباتهم حول التمكن من استخدام الحاسوب كالآتي: 00% جيد ونسبة 50% متوسط ونسبة 50% ضعيف.

ب/ التعليق:

يوضح الجدول أعلاه تحكم الطلبة من استخدام الحاسوب فلاحظنا أن نسبة كبيرة من الطلبة في كلا التخصصين لا يجيدون استعمال الحاسوب بصفة جيدة فنسبة 52% من إجمالي الطلبة ضعفاء في استعمال الحاسوب وذلك راجع إلى غياب وسائل الإعلام في الجامعة.

جدول رقم 22: توفر الجامعة قاعات انترنت وإعلام آلي

المجموع		لا		نعم		قاعات انترنت وإعلام آلي التخصص
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100	50	%88	44	%12	04	علم الاجتماع التربوي
%100	50	%90	45	%10	05	علم الاجتماع تنظيم وعمل
%100	100	%89	89	%09	09	المجموع



أ/ التحليل الإحصائي:

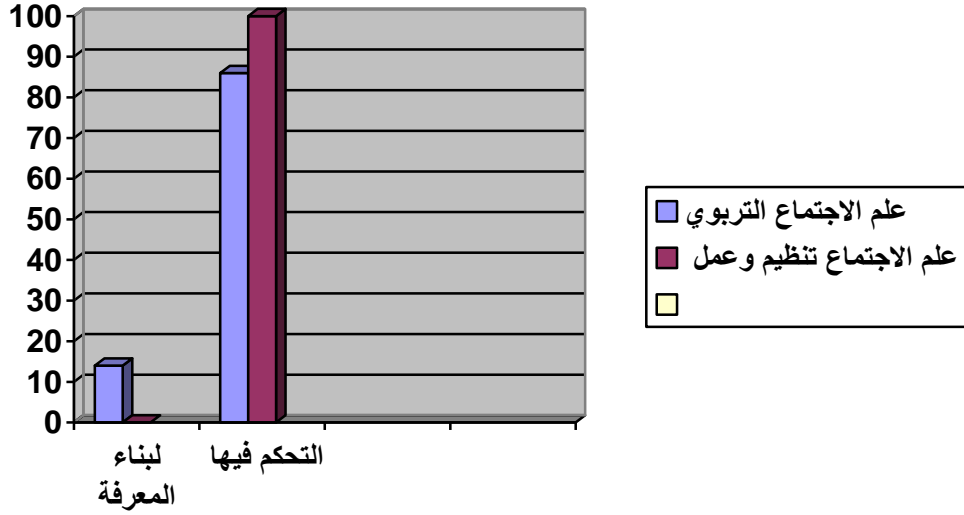
من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 90% من طلبة علم الاجتماع التربوي أجابوا بلا توجد فيما يخص وجود مراكز بحث في الجامعة يشارك فيها الطلبة في حين نسبة 10% أجابت ببيوجد أما عن طلبة علم الاجتماع تنظيم وعمل أجابو 92% بلا يوجد ونسبة 09% ببيوجد.

ب/ التعليق:

في ظل نظام تكويني جديد يعتمد بالدرجة الأولى على وسائل اتصال حديثة وسرعة إيصال المعلومة للطالب استوجب توفير قاعات انترنت وإعلام آلي لكن بالنسبة للمعطيات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (22)، يتضح بأن نسبة كبيرة من الطلبة يقرون بعدم بوجود فضاءات للأنترنت والإعلام الآلي خاصة بهم، في حين نسبة ضئيلة أقرت بوجودها لكنها غير مستغلة فعليا من طرفهم، وعدم استغلالها جعل نسبة كبيرة من الطلبة الاعتقاد بعدم وجود هذه الفضاءات.

جدول رقم 23: استخدام وسائل الإعلام

المجموع		من اجل التحكم فيها		لبناء المعرفة		استخدام وسائل الإعلام
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	التخصص
%100	50	%86	43	%14	07	علم الاجتماع التربوي
%100	50	%100	50	%00	00	علم الاجتماع تنظيم وعمل
%100	100	%93	93	%07	07	المجموع



أ/ التحليل الإحصائي:

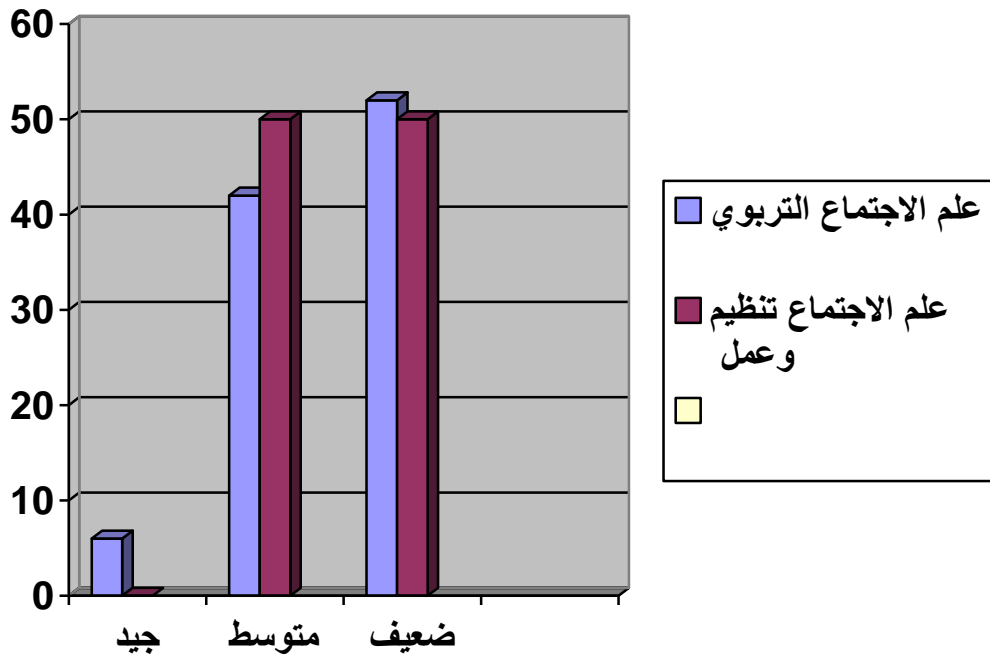
من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 86% من طلبة علم الاجتماع التربوي أجابوا لبناء المعرفة فيما يخص استخدام وسائل الإعلام حين نسبة 14% لبناء المعرفة أما عن طلبة علم الاجتماع تنظيم وعمل أجابوا 00% لبناء المعرفة ونسبة 93% من أجل التحكم فيها.

ب/ التعليق:

إن إدماج التكنولوجيا الحديثة في التعليم الجامعي ضرورة قصوى يقتضيها نظام ل.م.د. من حيث التحكم فيها وبناء المعرفة بها لكن من خلال إجابات الطلبة أقرروا أن هذه الوسائل غير موجودة حتى في مقياس الإعلام الآلي الذي يتلقون فيه دروس نظرية وإن وجدت فهي مبادرات من الأساتذة أو الطلبة الذين يجلبون أجهزتهم الخاصة لمحاولة جعل الدرس نوعاً ما تطبيقياً وهذا غير كافي في نظر الطلبة.

جدول رقم 24: تحكم الطلبة في اللغة الفرنسية

المجموع		ضعيف		متوسط		جيد		اللغة الفرنسية التخصص
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100	50	%42	%21	%48	24	%10	05	علم الاجتماع التربوي
%100	50	%30	15	%50	25	%20	10	علم الاجتماع تنظيم وعمل
%100	100	%36	36	%49	49	%15	15	المجموع



أ/ التحليل الإحصائي:

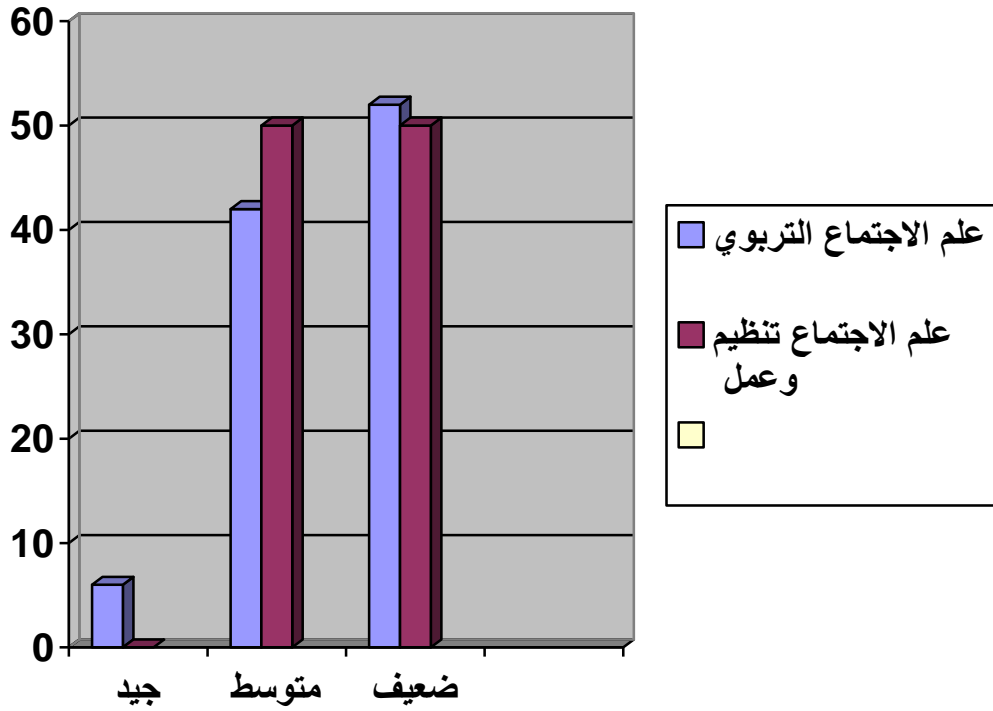
فيما يخص توفر مدى تحكم الطلبة من اللغة الفرنسية وجدنا نسبة 05% من طلبة علم الاجتماع التربوي يتحكمون في اللغة الفرنسية بطريقة جيدة ونسبة 48% متوسطة ونسبة 42% ضعفاء في هذا المجال أما عن طلبة علم الاجتماع تنظيم وعمل فكانت إجاباتهم حول التحكم من اللغة الفرنسية كالآتي: 20% جيد ونسبة 50% متوسط ونسبة 30% ضعيف.

ب/ التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ ضعف كبير يعاني منه الطلبة في مجال التحكم باللغة الفرنسية رغم أن الفرنسية مادة موجودة في مقررات أولى السنوات الدراسية، إلى أن جودة تدريسها تعتبر بعيدة كل البعد عن المستوى المقبول، و الدليل هو ناتج هذا التدريس، إذ أن التلميذ يصل للجامعة وهو لا يزال يرى هذه اللغة شيفرة معقدة صعبة الفهم، لا يحمل في جعبتها منها إلا فتات كلمات لا تسمن ولا تغني من جوع، وقد يرتبط ذلك بكون هؤلاء الطلبة يهتمون أكثر بهذه اللغة كونها ليست اللغة التي تدرس بها المحاضرات، كما أن الأعمال التي ينجزونها في حصص الأعمال الموجهة لا تتطلب منهم المطالعة الواسعة باللغة الفرنسية.

جدول رقم 25 : تحكم الطلبة في اللغة الانجليزية

المجموع		ضعيف		متوسط		جيد		اللغة الانجليزية التخصص
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100	50	%44	22	%32	16	%24	12	علم الاجتماع التربوي
%100	50	%36	18	%50	25	%14	07	علم الاجتماع تنظيم وعمل
%100	100	%52	51	%46	46	%03	03	المجموع



أ/ التحليل الإحصائي:

فيما يخص مدى تحكم الطلبة من اللغة الانجليزية وجدنا نسبة 24 % من طلبة علم الاجتماع التربوي يتحكمون في اللغة الانجليزية بطريقة جيدة ونسبة 32% متوسطة ونسبة 44 % ضعفاء في هذا المجال أما عن طلبة علم الاجتماع تنظيم وعمل فكانت إجاباتهم حول التحكم من اللغة الانجليزية كالتالي: 03% جيد ونسبة 46% متوسط ونسبة 36% ضعيف.

ب/ التعليق:

يهتم نظام ل.م.د بجعل الطالب مكون في جميع المجالات فالتمكن من اللغة الإنجليزية ضروري لتحقيق أهداف ل.م.د خاصة أن اللغة الإنجليزية صنف كإحدى اللغات الأكثر انتشارا، وتأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد المتكلمين بها، سواء كلغة أساسية للغة الأم، أو لغة ثانوية تستخدم في أغلب المجالات العامة، وتساهم اللغة الإنجليزية في توفير العديد من الفرص للأفراد، مثل مساعدتهم في الحصول على عمل، إذ إن أغلب المقابلات الوظيفية باتت تعتمد على اللغة الإنجليزية كشرط أساسي في قبول الباحث عن العمل في الوظيفة التي تقدم، وتستخدم اللغة الإنجليزية بشكل كبير جدا ضمن المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت، حيث إن تعلمها يساهم في مساعدة الأفراد في اكتساب المعرفة العلمية، لكن من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة كبيرة من الطلبة لا يتحكمون في هذه اللغة.

جدول رقم 26: توفير الجامعة مبادرات في ميدان اللغات ما عدا مقياس المصطلحات

المجموع		لا		نعم		مبادرات في اللغات التخصص
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100	%50	%100	50	00	00	علم الاجتماع التربوي
%100	%50	%100	50	00	00	علم الاجتماع تنظيم وعمل
%100	100	00	100	00	00	المجموع

أ/ التحليل الإحصائي:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 100% من طلبة علم الاجتماع التربوي أجابوا بلا فيما يخص توفير الجامعة مبادرات في ميدان اللغات ما عدا مقياس المصطلحات في حين نسبة 00% أجابت بنعم أما عن طلبة علم الاجتماع تنظيم وعمل أجابو 100% بلا ونسبة 00% بنعم.

ب/ التعليق:

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه نلاحظ إجماع تام من الطلبة على عدم وجود مبادرات في مجال اللغات ما عدا مقياس المصطلحات الذي يدرسه الطلبة وتنتهي المعلومات المتحصل عنها في هذا المقياس بانتهاء السداسي الدراسي والحصول على النقطة التي هي هاجس الطلبة، فاستعمال لغة واحدة في تدريس كل الوحدات يجعل الطالب منصرفاً أكثر إلى المطالعة بهذه اللغة متكاسلاً عن المطالعة بغيرها، ولعل هذا ما يفسر ضعف عدد كبير من الطلبة في اللغات الأجنبية.

2/ استنتاج جزئي خاص بالفرضية الثالثة

من خلال المعطيات المتحصل عنها في هذا المحور لاحظنا تفاوت في تحكم الطلبة فيما يخص وسائل الإعلام واللغات الأجنبية حيث سجلنا نسبة 51 % من الطلبة ضعفاء في التحكم في وسائل الإعلام وكذا نسبة 89 % من الطلبة يعتقدون عدم وجود قاعات إعلام آلي وانترنت في الجامعة وذلك لعدم استغلالها من طرف الطلبة وحتى هذه الوسائل لا تستعمل في إلقاء الدروس فأحيانا يعمل بعض الطلبة والأساتذة على توفير أجهزتهم الخاصة في ما يخص مقياس الإعلام الآلي أو حتى في إلقاء بعض الدروس أما في مجال اللغات فسجلنا أيضا ضعفا بين الطلبة فيما يخص اللغة الإنجليزية حيث يصل إلى 52 % في الجدول رقم (24) أما عن اللغة الفرنسية وجدنا نسبة 49 % إتقانهم لها متوسط ومن خلال مطالعتنا لنتائج الحاسوب لاختبار T الواردة في الملاحق لإجابات الطلبة في الجداول رقم (21-22-23-24-25) وجدنا أن قيمة الدلالة الإحصائية المحسوبة أكبر من الدلالة المعتمدة (0.05) ونتائجها على التوالي : (4.65) (7.52) (3.10)(1.39) (3.22) هذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الطلبة فيما يخص المحور الرابع.

من خلال الإجابات التي تحصلنا عليها من الطلبة والنتائج التي توصلنا إليها نستنتج أن هناك تفاوت بين الطلبة في تحكمهم في وسائل الإعلام الآلي واللغات.

- استنتاج عام حول الدراسة

من خلال ما تم عرضه من نتائج استجابات الطلبة أفراد العينة على عبارات المحاور الأربعة، يمكننا القول بأن الفرضية العامة للبحث والقائلة بأن التكوين الجامعي تخصص علم الاجتماع لا يستجيب للمتطلبات البيداغوجية المهنية في ظل نظام (ل.م.د) قد تحققت وهذا باتفاق كبير من طرف الطلبة أفراد العينة المتكونة من 100 طالب في تخصص علم الاجتماع ، حيث نجد أن المحور الثاني المتعلق باستجابة التكوين الجامعي للمتطلبات المهنية والذي يندرج ضمن الفرضية الإجرائية الأولى والمحور الثالث المتعلق بمقروئية الشهادة وامكانية الحركية الذي يندرج ضمن الفرضية الإجرائية الثانية والمحور الرابع المتعلق بالعمل بالوصي والشريك الاجتماعي والذي يندرج ضمن الفرضية الإجرائية الثالثة والمحور الخامس المتعلق التحكم في وسائل الاعلام الآلي واللغات الأجنبية والذي يندرج ضمن الفرضية الإجرائية الرابعة قد تحققت جميعها.

ففيما يخص التنسيق بين المحاضرات و الأعمال الموجهة ضمن الوحدة الواحدة ، وجدنا غياب التكامل بينهما بل أحيانا لا توجد أصلا علاقة بينهما وإن وجدت فهي علاقة تناقض في الغالب حيث المعلومة الواحدة حول نفس الموضوع تختلف بين الأستاذ المحاضر وأستاذ الأعمال الموجهة اختلافا كليا.

أما محتوى الوحدات الدراسية حيث تهيمن الوحدات النظرية على الوحدات التطبيقية بالإضافة إلى إنعدام التريصات الميدانية ما عدا مذكرة نهاية التخرج، مما نتج عنه عجز الطلبة عن التعامل مع المفاهيم والنظريات في إثارة بعض مواضيع و قضايا الواقع الاجتماعي كما أن محتواها لا يكسب الطالبة المهارات التقنية والقدرات العلمية التي يتطلبها سوق العمل، مما يعيق عليهم عملية الاندماج المهني والاجتماعي وبالتالي فهي لا تحضرهم إلى عالم الشغل.

أما فيما يخص مقروئية الشهادة والحركية فخرىجو علم الاجتماع يعانون من عدم وضوح الرؤية في الشهادة التي يمتلكونها والتي لا تسمح لهم بإيجاد عمل لا داخل الوطن ولا خارجه هذا ما جعل طلبة علم الاجتماع يتساءلون : لماذا هناك تكوين في علم الاجتماع؟ لأن طالب علم الاجتماع يقضي سنوات في الجامعة كغيره من طلبة الفروع الأخرى في حين لا يجد في سوق العمل إطارا يحتويه و يمارس فيه المعرفة التي

تلقاها ما عدا قطاع التربية والتعليم الذي يخضع المترشح صاحب الحض بعد نجاحه في المسابقة إلى تكوين قد يكون لا علاقة له بخبراته السابقة فلا شك في أن الفرد يتعلم و يتكون ليمارس وظيفة معينة ، و لو أن مسألة التوظيف ليست من شأن الجامعة ، إلا أن هذه الأخيرة عند تبنيها لنظام ل.م.د أصبح من مهامها أن تحدد مجالات العمل التي يمكن أن يقصدها خريجه وكما أن هذا النظام يهدف لمعادلة الشهادات والاعتراف بها عالميا، مما يسمح لخريج علم الاجتماع العمل بشهادته خارج الوطن، لكن الواقع المعاش يتنافى مع الأهداف النظرية لنظام ل.م.د .

أما فيما يخص العمل بالوصي فوجدنا عدم اعتماد الجامعة أستاذا وصيا في حين أن الوصاية "tutorat" تعتبر أحد المستجدات الجوهرية في إطار فلسفة نظام ل.م.د L.M.D والتي تهدف إلى تحسين نوعية تكوين الطالب بإعلامه وتوجيهه للرفع من قدرته وإمكانية مشاركته في بناء مساره التكويني فهي متابعة مؤطرة تساعد الطالب على تنظيم نفسه وعمله وبالتالي على الجامعة توفير وصي لأن انعدام توفره يجعل هذا النظام لا يتوافق والطموحات المرجوة منه، كما وجدنا انعدام الشريك الاجتماعي بالرغم من أنه أحد المتطلبات التي جاء بها نظام ل.م.د " فهو مبنى على ميكانيزم الشراكة مع القطاع المستخدم الخاصة منه أو العام وكون التوظيفية إحدى الأهداف الأساسية التي من أجلها جاء نظام ل.م.د "لربط الجامعة مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال الاستجابة لمتطلبات سوق العمل و سد حاجاته من الكوادر والإطارات الكفاءات وفي نفس الوقت إدماج الخريجين الجامعيين اجتماعيا ومهنيا.

فيما يخص تحكم الطلبة لوسائل الإعلام واللغات الأجنبية حيث سجلنا نسبة كبيرة من الطلبة ضعفاء في هذا المجال بالإضافة سجلنا ضعفا بين الطلبة فيما يخص اللغات.

خاتمة:

إن تطور المجتمعات في المجال الاقتصادي والاجتماعي يعتمد بالدرجة الأولى على مستواهم العلمي والمعرفي، ومن هنا جاء الاهتمام بقطاع التعليم العالي الذي يساهم في تكوين وتأهيل الموارد البشرية المؤهلة علميا وعمليا، وحرصا على تفعيل دور التكوين الجامعي لتأدية مهامه فقد أصبح الإصلاح حتمية ضرورية لإحداث التغييرات في المحيط الجامعي، والجامعة الجزائرية كغيرها من الجامعات تسعى لتطوير التكوين الذي يضمن الجودة العملية والعلمية ولتصحيح مسارها التكويني تبنت نظام عالمي يحمل في طياته تطلعات كبرى في إطار نظام العولمة وهو نظام التعليم " ل م د " الذي نشأ في الدول الأنجلوساكسونية لدواعي تحسين نوعية وجودة التعليم العالي لمواكبة الجامعات العالمية واقتصاد السوق الذي يمتاز بالمبادرة والابتكار والتنافسية، لكن هذا الإصلاح الذي بدأ تطبيقه تدريجيا ابتداء من 2003 الذي يطرح إشكالا واسعا في عدم استجابة برامجه للمتطلبات البيداغوجية المهنية، فقد لمسنا من خلال هذه الدراسة فجوة كبيرة بين الإجراءات النظرية والممارسات التطبيقية لهذه الهيكلة فنظام ل.م.د نظريا يعد بتكوين نوعي يتلاءم مع متطلبات سوق العمل ويضمن تربيصات ميدانية توفرها الجامعة بالإضافة إلى تربيصات تطبيقية عن طريق إقامة الشراكة مع مؤسسات المجتمع وذلك لتطبيق الطالب المعارف النظرية التي تلقاها ويعد أيضا بوضوح الرؤية فيما يخص الشهادة لكن من خلال دراستنا تبين لنا عدم وجود هذه المعايير التي جاء بها هذا النظام.

قائمة المراجع:

أ/ الكتب باللغة العربية:

- 1- أحمد بوملحم، أزمات التعليم العالي - وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار -مجلة الفكر العربي ، العدد 98 ، بيروت ، 1999 .
- 2- العقبي حبة، الجامعة الجزائرية و التنمية ، حوليات جامعة الجزائر، عدد 01 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
- 3- رابح تركي، أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
- 4- سامية الخشاب، المدخل إلى علم الاجتماع، بدون دار نشر، القاهرة، سنة 1996.
- 5- سيف الإسلام مطر، الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، بحوث تربوية ، العدد 3 ، مصر ، 1990 .
- 6- عبد القادر لقجع، علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر، الجزائر، دار القصبه للنشر الطباعة والتوزيع ، 2004 .
- 7- عبد الله الركيبي، التعليم العالي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حوليات جامعة الجزائر، العدد الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر-1986-1987.
- 8- عبد الله محمد عبد الرحمان، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دراسة في علم الاجتماع التربوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، د ط، 1991 .
- 9- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم اجتماع التربية الحديث" النشأة التطورية والمداخل النظرية والدراسات الميدانية الحديثة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998.
- 10- فريد النجار، إدارة الجامعات بالجودة الشاملة، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
- 11- فضيل دليلو وآخرون، الجامعة تنظيمها وهيكلتها، مجلة الباحث الاجتماعية، دائرة البحث قسنطينة الجزائر، العدد1، 1995.
- 12- فضيل دليلو وآخرون، اشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2001.

- 13- كمال التابعي، علي المكاوي، علم الاجتماع العام، دار النشر الإلكتروني، القاهرة، ب ط، ب س.
- 14- لحسن بوعبد الله، د محمد مقداد، تقويم العملية التكوينية في الجامعة الجزائرية. ديوان المطبوعات الجامعية . ط2.
- 15- محمد الريداوي، الآمال المعقودة على كلية الآداب الإنسانية ، مجلة الثقافة الجزائرية ، العدد24، 1975 .
- 16- محمد العربي ولد خايفة ، المهام الحضارية للمدرسة و الجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
- 17- محمد علي محمد، تاريخ علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 1989.
- 18- محمود إبراهيم، تعريب التعليم العالي ، دار الآفاق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 1994
- 19- مراد بن آشنهو، نحو الجامعة الجزائرية، ترجمة عايدة بايمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1981.
- 20- معروف ناجي، تاريخ العلماء المستنصرين، بط، دار الشعب، بغداد، العراق، 1976.
- 21- مليحان معيض الشبتي، الجامعة، نشأتها، مفهوماها، وظائفها، دراسة وصفية ، مجلس النشر العلمي ، العدد54، المجلد14، الكويت ، 2000.
- 22- موريس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، 2004.
- 23- نادية رضوان، الشباب المصري المعاصر وأزمة القيم، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط1، مصر ، 1997.
- ب/ الكتب باللغة الأجنبية:

24- Durand.C.PRINBORGNE, L'administration scolaire, édition SEREY, Paris, 1983.

25 – Annie BIREAUD, Les méthodes pédagogiques dans l'enseignement supérieur, les éditions d'organisation, 1990.

26 – Gaston MEALARET, La formation des enseignants, presses universitaires de France, 3 eme édition, 1997.

27 – L'aacher.s, L'Algérie réalités sociales et pouvoir, edition L'HARMATTAN, PARIS 1985.

28 – MARTENS.J.C, le model Algérien de développement, S.N.E.D , Alger,1973.

29 – **Quivy Raymond ,Van , Campenhoudt (Luc):** Manuel de recherche en sciences sociales ,Dunond , Paris 1991

ج/ القواميس:

30 – P. Robert, (1975), Dictionnaire alphabétique et analogique de langue française, T4, Société de nouveau litteré, le Robert, Paris.

د/ المذكرات والرسائل والأطروحات:

31- أحمد زرزور، تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام " ليسانس، ماستر، دكتوراه" في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

في علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.
32- أسمار هارون، دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية (تحليل نقدي لسياسة التعليم في الجزائر نظام ل.م.د، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع تخصص تنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.

33 - الويزة طعوشة، تحديد الاحتياجات التدريبية لأساتذة التعليم العالي في مجال التقويم في ضوء متغير نوعية التكوين، دراسة ميدانية بجامعة سطيف، مذكرة مكملة مقدمة بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية لنيل شهادة ماجستير في الإدارة التربوية، الجزائر.

34- حسين الطيب، الممارسة السوسولوجية في الجامعة واقعها وتمثلاتها لدى أساتذة علم الاجتماع، دراسة ميدانية لجامعة عنابه ، رسالة لنيل الماجستير علم اجتماع التنمية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 1998-1999.

35- حمادي بوسطة, الأوضاع الاجتماعية والمهنية للأستاذ الجامعي في المؤسسات الجامعية الجزائرية, دراسة ميدانية عن أوضاع أساتذة جامعة محمد خيضر بسكرة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2001.

36- سعدو عادل، هارون أسماء، التكوين الجامعي ومتطلبات التنمية المحلية، دراسة تحليلية لواقع نظام LMD في الجزائر، الملتقى الوطني الأول جامعة زيان عاشور بالجلفة تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطورات التنمية المحلية .

37- شريفة يعقوبي، التكوين الجامعي المتخصص واداء العمل الصحفي الاذاعي، مذكرة ماجستير في تنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008 .

38- مسعودة عداوري، التكوين الجامعي بين الواقع والمأمول (تحقيق ميداني حول أسباب ضعف المستوى العلمي للطلاب الجامعي)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

39- هاشمي بركيل، الجامعة والتنمية الاجتماعية بالمجتمع الحضري، دراسة ميدانية بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة المسيلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، الجزائر، 2009-2010.
هـ/ المجلات:

40- عبد القادر حسين ياسين، مجلة التربية، قطر، العدد 95، ديسمبر 1990.

41- عزي عبد الرحمان ، البحث العلمي و الاجتماعي بعض الموازنات والأولويات ، حوليات جامعة الجزائر ، الجزائر ، العدد 7، 1993.

42- غيتي نسرين، دور نظام ل.م.د في اعداد الموارد البشرية وأهميته، مجلة العلوم الانسانية، عدد 37، جوان. 2012.

43- فتيحة كركوش، اتجاهات الأساتذة نحو نظام ل.م.د. -دراسة ميدانية بجامعة البليدة دراسات نفسية و تربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية و التربوية، عدد 8 جوان 2012.

44- مبروك كاهي جامعة باتنة ، إصلاح التعليم العالي في الدول المغاربية وفق متطلبات سوق العمل، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جوان 2016.

و/ الملتقيات:

- 45- إسماعيل بوخاوة، فوزي عبد الرزاق، آفاق التعليم العالي في ظل الألفية الثالثة حالة الجزائر، مجلة إشكالية التكوين والتعليم في إفريقيا والعالم العربي، مخبر إدارة وتنمية الموارد البشرية، جامعة .سطيف، العدد1، 2004 .
- 46- الوافي الطيب، نظام التعليم العالي في الجزائر و رهانات الجودة، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة، آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.
- 47- د.براهيمي أم السعود، العلوم الاجتماعية في ظل نظام م.د.د وتحديات سوق العمل، ملتقى وطني جامعة زيان عاشور بالجلفة، آليات تطور وتطبيق استراتيجيات التدريس وفق جودة التكوين الجامعي ومتطلبات الشغل في تخصصات العلوم الاجتماعية في ظل نظام ل.م.د، 2016.
- 48- سعدو عادل، هارون أسماء، التكوين الجامعي ومتطلبات التنمية المحلية، دراسة تحليلية لواقع نظام LMD في الجزائر، الملتقى الوطني الأول جامعة زيان عاشور بالجلفة، تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطورات التنمية المحلية .
- 49- ضرصاوي التهامي، تجربة قسم الفلسفة في جامعة القاضي عياض مراكش، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم، مكتب بيروت، نحو فضاء عربي للتعليم العالي، التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية، أعمال المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، مصر، 2009.
- 50- عدمان مريزق، كريم قاسم، التدريب الموجه بالأداء للمواءمة بين سياسات التعليم ومتطلبات سوق العمل، الملتقى الوطني الأول جامعة زيان عاشور بالجلفة تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطورات التنمية المحلية .
- 51- علي عبد الله ولخضر مداح، التعليم العالي في الجزائرية وإدارة الجودة الشاملة كمدخل الجودة مخرجاته ، مداخلة ملتقى وطني حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ،جامعة زيان.، عاشور،الجلفة ، 2010 .

52- مقدم وهيبية، الحاجة إلى تطوير المناهج الجامعية بما يتناسب مع متطلبات سوق الشغل في الجزائر، الملتقى الوطني الأول جامعة زيان عاشور بالجلفة تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية .

و- مناشير وتعليمات :

53- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 08،25 ربيع الأول عام 1434 الموافق لـ6 فبراير 2013.

54- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الدليل العملي لتطبيق و متابعة ل.م.د ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، جوان 2011.

55- المركز الجامعي اكلي محند ولحاج بالبوية، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، مشروع تكوين بصيغة L.M.D ليسانس اكااديمية في التاريخ، الموسم 2010.
المواقع الإلكترونية:

56 - <http://www.Univ-blida2.dz/eco/> -lmd

57 - <http://www.poplas.org>

58 - <http://www.biskra.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/5448/1/13.pdf>

59 - <http://www.el-massa.com/ar/content/view/84922>

60 - <http://www.oujdacity.net/national-article-84196-ar/>

61 - <http://www.univ-setif2.dz>

62 -<http://www.dspace.univ->

63 <http://www.education.gouv.fr>

